غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

التقرير السنوي
2024

www.bahrainchamber.bh

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

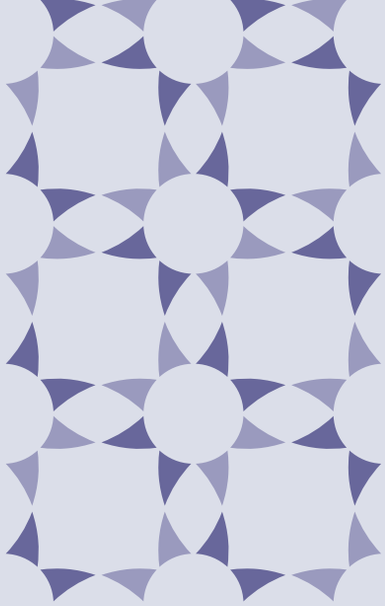

حضرة صاحب الجلالة

الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه

حضرة صاحب السمو الملكي

الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه

المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة	**6**
الرؤية والرسالة والقيم الأساسية	**10**
أعضاء مجلس الإدارة	**13**
ملخص منجزات الغرفة للعام 2024	**16**
تقرير مجلس الإدارة	**22**
اللجان الدائمة بالغرفة	**132**
خدمة العملاء	**142**
التقرير المالي	**144**

كلمة الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم،
حضرات السيدات والسادة،
أعضاء غرفة تجارة وصناعة البحرين الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يمثل هذا التقرير السنوي شهادةً على عامٍ من الجهد الدؤوب، والمسؤولية المشتركة، والعمل المخلص الذي قامت به غرفة تجارة وصناعة البحرين بالتعاون مع أعضائها الكرام، الذين كانوا على الدوام ركنًا أساسيًا في بناء مستقبل أكثر ازدهارًا لقطاع الأعمال البحريني. لقد كان هذا العام حافلاً بالتحديات والفرص، ومع ذلك، فإن العزم الذي تحلى به مجتمع الأعمال البحريني، والرؤية التي تبنتها الغرفة، والشراكة الوثيقة مع مختلف الجهات، مكّنتنا من تجاوز التحديات بثقة، وتعزيز دور القطاع الخاص كشريكٍ أساسيٍ في مسيرة التنمية الاقتصادية.

إن الغرفة، ومنذ تأسيسها، لم تكن مجرد هيئةٍ تمثل مجتمع الأعمال، بل كانت منصةً راسخةً لمناقشة القضايا الاقتصادية، وإيجاد الحلول، والدفاع عن المصالح التجارية بكل مسؤوليةٍ وشفافية. وفي هذا الإطار، لا يسعني إلا أن أشكر أعضاء الغرفة الكرام على دعمهم المستمر، وعلى تفاعلهم المثمر مع الغرفة، سواءً من خلال حضور الفعاليات، أو تقديم الرؤى والمقترحات التي ساعدتنا في صياغة العديد من مواقفنا ومرئياتنا، والتي كان لها أثرٌ بالغٌ في تشكيل توجهات الغرفة ودورها الفاعل في المشهد الاقتصادي.

ولا يفوتني هنا أن أثني على الجهود التي بذلها أعضاء اللجان الدائمة بالغرفة، الذين كانوا مثالاً للالتزام والمسؤولية، حيث عملوا بجدٍ على دراسة التحديات الاقتصادية، وصياغة التوصيات التي ساعدت الغرفة على اتخاذ قرارات مستنيرة، تخدم بيئة الأعمال وتعزز من مكانة القطاع الخاص البحريني.

لقد شهد عام 2024 جهودًا متواصلة من الغرفة لتعزيز بيئة الأعمال ودعم القطاع الخاص، حيث تم إطلاق وتنفيذ عدة مبادرات استراتيجية أسهمت في تحسين التشريعات الاقتصادية، وتحفيز الاستثمار، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما عززت الغرفة من تواصلها مع الجهات الحكومية والسلطة التشريعية، وقدمت مرئياتها حول القوانين ذات التأثير المباشر على بيئة الأعمال، مما ساهم في تهيئة مناخ اقتصادي أكثر استقرارًا وتنافسية.

وعلى الصعيد الدولي، واصلت الغرفة توسيع شراكاتها الاستراتيجية مع الغرف التجارية الإقليمية والدولية، وشاركت في منتديات اقتصادية عالمية، مما فتح آفاقًا جديدة أمام المستثمرين البحرينيين. كما شهد العام تقدمًا في مشاريع التحول الرقمي، التي أسهمت في تطوير الخدمات المقدمة للأعضاء، وتسهيل الإجراءات، وتعزيز كفاءة العمل المؤسسي، بما يواكب تطورات الاقتصاد العالمي.

كما أن ما تحقق خلال هذا العام لم يكن ليتحقق لولا التعاون الوثيق بين الغرفة والسلطة التشريعية، ممثلةً بمجلسي النواب والشورى، اللذين كان لهما دورٌ بارزٌ في دعم بيئة الأعمال، وتطوير التشريعات التي تسهم في تعزيز تنافسية القطاع الخاص، وتهيئة مناخ اقتصادي أكثر استقرارًا. إن هذا التعاون المستمر يعكس فهمًا عميقًا لأهمية الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع التشريعي في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

وكما كان لهذا التعاون أثره الإيجابي، فإن الدور الذي قامت به القيادة الحكيمة لمملكة البحرين كان الركيزة الأهم في مسيرة التنمية. فقد تشرفنا خلال هذا العام بلقاء حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حيث لمسنا من قيادتنا الرشيدة حرصًا

غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

عظيمًا على دعم القطاع الخاص، وتمكينه من أداء دوره كشريكٍ أساسيٍ في نهضة الاقتصاد الوطني.

وفي هذا المقام، أتوجه بالشكر الجزيل إلى الحكومة الموقرة، وجميع مؤسسات وأجهزة الدولة، على تعاونها المثمر مع الغرفة، وتقديمها الدعم اللازم لمجتمع الأعمال، مما ساهم في تذليل العقبات، وتعزيز التنافسية، وتحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص. إن هذا التكامل بين مختلف الجهات هو الضمانة الحقيقية لاستمرار النمو الاقتصادي، وتهيئة بيئةٍ استثماريةٍ أكثر جاذبيةً واستدامة.

كما أود أن أعرب عن تقديري للجهاز التنفيذي بالغرفة، الذي عمل بروح الفريق الواحد، وبكل التزامٍ وإخلاصٍ، لتنفيذ سياسات مجلس الإدارة، وتطوير الخدمات المقدمة للأعضاء، وتعزيز مكانة الغرفة كمؤسسةٍ اقتصاديةٍ مرجعيةٍ، تسهم في تمكين القطاع الخاص، وتحقيق تطلعات مجتمع الأعمال البحريني.

إننا مقبلون على مرحلةٍ جديدة تتطلب استعدادًا أكبر، وفكرًا أكثر ابتكارًا، وتعاونًا وثيقًا بين مختلف الجهات الفاعلة في الاقتصاد الوطني. مستقبل البحرين الاقتصادي يبنيه مجتمع الأعمال، بالتخطيط المدروس، والاستثمار في الفرص الواعدة، والانفتاح على المتغيرات العالمية. والغرفة، انطلاقًا من دورها ومسؤولياتها، ستظل شريكًا أساسيًا في هذه المسيرة، داعمةً لكل جهدٍ يسهم في تعزيز مكانة البحرين كمركز اقتصادي متقدم.

إنني على ثقةٍ بأن القطاع الخاص البحريني، بروحه الريادية، وتكاتف أعضائه، وعزيمته على التطوير المستمر، سيظل ركيزةً أساسيةً في دفع عجلة التنمية. ونحن في الغرفة سنبقى على العهد، داعمين لمجتمع الأعمال، منفتحين على رؤاكم وأفكاركم، ملتزمين بمواصلة المسيرة بخطى ثابتةٍ نحو المستقبل.

نسأل الله أن يوفقنا جميعًا لما فيه خير هذا الوطن، وأن تستمر البحرين في مسيرتها نحو مزيدٍ من التقدم والازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سمير عبدالله ناس

رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين

الرؤية والرسالة والقيم الأساسية

تعتبر غرفة تجارة وصناعة البحرين الممثل الرئيسي للقطاع الخاص البحريني المعبر عن مجتمع المال والأعمال بأنشطته وقطاعاته المختلفة بعراقتها الممتدة لأكثر من 80 عاماً. منذ تأسيسها عام 1939م تطور دور الغرفة كماً ونوعاً كأقدم غرفة تجارية في المنطقة، حيث واكبت جميع مراحل النمو والتطور الأقتصادي والاجتماعي التي مرت بها مملكة البحرين وشهدها العالم على مر السنين، وتعاظم هذا الدور وتنوع مع نمو قطاعات الأعمال وتزايد أهميتها في هيكل الاقتصاد الوطني.

الـرؤيـة

أن نكون الصوت القيادي لمجتمع الأعمال وشريك مؤثر في صنع القرار الاقتصادي.

الـرسـالـة

تمثيل القطاع الخاص والقيام بدور مؤثر في حماية مصالحه.

بـيـان الـرسـالـة

أعضاءنا يستحقون منظمة كفؤة سريعة الاستجابة تتسم بأداء عالٍ. منظمة تعاونهم، وتساعدهم على النمو والنجاح وحماية مصالحهم.

القيـم الـمـقدمـة

منـظمـة يـقـودهـا طـاقـم مـن الموظفين الموهوبين الملتزمين الذين يسعون إلى تقديم أفضل الخدمات والمساعدة في الحاضر والمستقبل.

الـشـعـار

شريكك في عالم الأعمال.

الجـرأة

ندرك في الغرفة التحديات التي نواجهها في القطاع الخاص وهذا يستلزم منا أن نكون جريئين، وأن نتخذ الإجراءات والقرارات للتعامل مع التحديات، وأن نستجيب للتغيير، وتحقيق النتائج الإيجابية لأعضائنا.

الشـفـافيـة

من ضمن القيم الأساسية لكل منا،البوصلة الأخلاقية هي منهجنا في إدارة مسؤولياتنا، نحن ملتزمون لأعضائنا بذلك وحريصون على كسب ثقة السوق التجاري واحترامهم فيما نقوم به.

الإلـتـزام

نحن نعمل لمؤسسة واحدة، الغرفة. لا لشخص أو جهة معينة. ملتزمون للإخلاص للغرفة وأعضاءها.

الـولاء

ضروري لكل منا لنتمكن من التعامل مع التحديات التي نواجهها جميعاً حالياً ومستقبلاً.

الإبـتـكـار

اليوم هو المحرك الرئيس للاقتصاديات القوية والمؤسسات الرائدة في العالم، ونحن بحاجة لتبنيه والعمل على التغيير في الغرفة.

الشـمـوليـة

نحن ملتزمون بمساعدة جميع أعضائنا بصرف النظر عن الحجم والقطاعات والجنس والطائفة، فالتحديات التي تواجهنا تجمعنا وتوحدنا.

غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER
غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

أعضاء المكتب التنفيذي

سعادة السيد
سمير عبدالله ناس
رئيس مجلس الإدارة

سعادة السيد
خالد محمد نجيبي
النائب الأول للرئيس

سعادة السيد
محمد عبدالجبار الكوهجي
النائب الثاني للرئيس

سعادة السيد
عارف أحمد هجرس
الأمين المالي

سعادة السيد
وليد إبراهيم كانو
نائب الأمين المالي

سعادة السيد
باسم محمد الساعي
عضو المكتب التنفيذي

سعادة السيد
أحمد صباح السلوم
عضو المكتب التنفيذي

أعضاء مجلس الإدارة

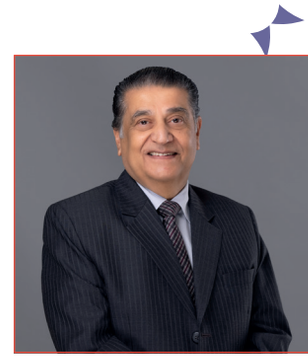

سعادة السيد
يوسف صلاح الدين إبراهيم
عضو مجلس الإدارة

سعادة السيد
عبدالوهاب يوسف الحواج
عضو مجلس الإدارة

سعادة السيد
جميل يوسف الغناه
عضو مجلس الإدارة

سعادة الأستاذ
الدكتور وهيب أحمد الخاجة
عضو مجلس الإدارة

سعادة السيد
محمد فاروق المؤيد
عضو مجلس الإدارة

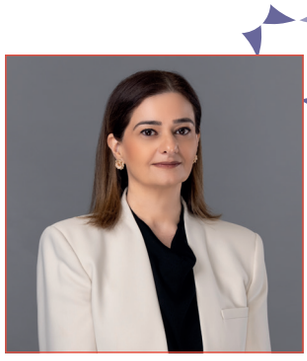

سعادة السيدة
سونيا محمد جناحي
عضو مجلس الإدارة

سعادة السيدة
بتول محمد داداباي
عضو مجلس الإدارة

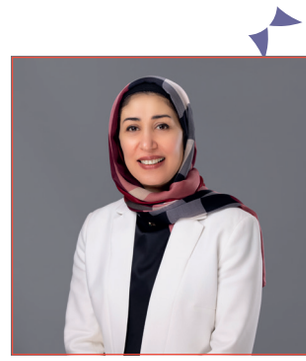

سعادة السيدة
سوسن أبو الحسن محمد
عضو مجلس الإدارة

سعادة السيد
نواف خالد الزياني
عضو مجلس الإدارة

سعادة السيد
أحمد يوسف علي
عضو مجلس الإدارة

سعادة السيد
يعقوب يوسف العوضي
عضو مجلس الإدارة

غرفة تجارة وصناعة البحرين: مسيرة حافلة بالإنجازات في 2024... مواصلة دعم القطاع الخاص رغم التحديات

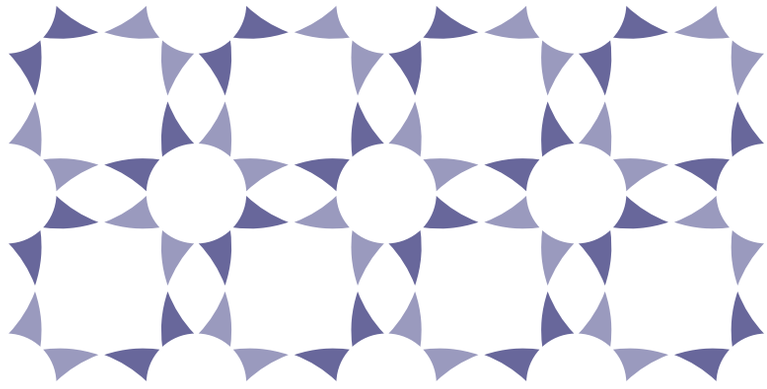

واصلت غرفة تجارة وصناعة البحرين خلال عام 2024 دورها المحوري في تمثيل القطاع الخاص، وتوفير بيئة أعمال داعمة، والمساهمة الفاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وقد سعت الغرفة إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية، وتقديم المبادرات النوعية، وصياغة حلول مبتكرة للتحديات الاقتصادية، مما يعكس التزامها العميق بدعم التجار ورواد الأعمال في المملكة.

1. التواصل مع القيادة الحكيمة: تحفيز بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية

استمرت الغرفة في تعزيز تواصلها مع القيادة الرشيدة، حيث تشرفت بلقاء حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، في عدة مناسبات. وقد تناولت هذه اللقاءات مناقشة المواضيع الاقتصادية وسبل تطوير بيئة الاستثمار المحلية والدفع باتجاه تنمية اعمال المستثمرين المحليين اقليمياً ودولياً، مع التأكيد على أهمية دور القطاع الخاص كشريك رئيسي في تحقيق الرؤية الاقتصادية 2030.

وركزت المحادثات على إيجاد حلول فاعلة لمختلف القضايا التي تواجه مجتمع الأعمال، وتعزيز التنافسية الاقتصادية لمملكة البحرين عبر إصلاحات تشريعية، ودعم الاستثمارات، وتحفيز النمو المستدام. كما شكلت هذه اللقاءات منصة أساسية لطرح مرئيات الغرفة حول بيئة الأعمال، وإيصال صوت القطاع الخاص إلى صناع القرار، بما يسهم في تحسين السياسات الاقتصادية وتسهيل العمليات التجارية.

2. دور البحرين في قيادة اتحاد الغرف العربية: تعاون إقليمي ودولي مثمر

نجحت غرفة البحرين، من خلال رئاستها لاتحاد الغرف العربية، في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والعالم، حيث شهد العام 2024 توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع منظمات دولية، وفتح قنوات تعاون مع الجهات الاقتصادية الكبرى مثل منظمة التجارة العالمية، ومنظمات الأمم المتحدة. وقد أثمرت هذه الجهود عن انضمام اتحاد الغرف العربية إلى منظمة التجارة العالمية كعضو مراقب، ما يعزز من مكانة البحرين على الساحة الاقتصادية الدولية.

كما تبنّت رئاسة الاتحاد مواقف بارزة دعمت القضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، حيث دعت إلى تبني سياسات اقتصادية تخدم المصالح العربية، ورفض التدخلات التي تؤثر على سيادة الدول الاقتصادية. وقد حظيت مواقف رئيس الاتحاد، سمير عبدالله ناس، بتأييد واسع من قبل القطاع الخاص العربي، مما عزز من تأثير البحرين في المحافل الاقتصادية الدولية.

3. تنفيذ الخطة الاستراتيجية: 22 مبادرة لتعزيز الاقتصاد الوطني

ركزت الغرفة خلال العام 2024 على انجاز آليات عمل متنوعة لتنفيذ خطتها الاستراتيجية للدورة (30) المعلن عنها سابقاً، والتي شملت 22 مبادرة تهدف إلى دعم بيئة الأعمال، وتحفيز الاستثمار، ورفع جودة الخدمات المقدمة للأعضاء. وقد عملت الغرفة على تطوير آليات دعم الشركات الناشئة، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز التحول الرقمي في العمليات التجارية، إلى جانب تحسين التشريعات الاقتصادية لضمان بيئة أعمال أكثر استدامة.

كما شملت المبادرات دعم البحرنة بآليات جديدة تحقق التوازن بين متطلبات أصحاب الأعمال ومتطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى إطلاق برامج تدريبية متخصصة بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية لتأهيل الكوادر البحرينية لسوق العمل المتغير.

4. الموقف التشريعي: الدفاع عن مصالح القطاع الخاص

قدمت الغرفة خلال عام 2024 مرئياتها حول مجموعة من التشريعات التي تؤثر على بيئة الأعمال، حيث تبنّت مواقف واضحة لحماية حقوق التجار والمستثمرين، ومن أبرزها:

- رفض تعديل قانون تنظيم سوق العمل، لما قد يسببه من زيادة في العمالة السائبة وارتفاع التكاليف التشغيلية على أصحاب الأعمال.
- التحفظ على التعديلات المقترحة لقانون التأمين الاجتماعي، والتي قد تؤدي إلى زيادة الأعباء المالية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الدعوة لتحديث قوانين الشيكات، بهدف حماية الشركات من التحديات القانونية المرتبطة بالشيكات المرتجعة وضمان استقرار التعاملات المالية.
- دعم مبادرة السماح باستخدام العمالة الأجنبية عبر كافة المنشآت، لتوفير مرونة أكبر لأصحاب الأعمال وتحفيز بيئة الأعمال.

5. المؤتمر السنوي الثالث للجان الدائمة: منصة لتعزيز الحوار الاقتصادي

عقدت الغرفة مؤتمرها السنوي الثالث تحت شعار "نحو بيئة اقتصادية محفزة للنمو والاستثمار". شهد المؤتمر حضور نخبة من الخبراء الاقتصاديين وقادة القطاع الخاص وصناع القرار، حيث ناقش المشاركون تحديات الاقتصاد البحريني، وطرحوا حلولاً مبتكرة لدعم الاستثمارات، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز تنافسية المؤسسات البحرينية في الأسواق الإقليمية والعالمية.

6. تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص: لقاءات وحوارات استراتيجية

عملت الغرفة خلال العام على تعزيز تعاونها مع الجهات الحكومية لضمان توافق السياسات الاقتصادية مع احتياجات القطاع الخاص، وشملت هذه الجهود:

- اللجنة الاقتصادية المشتركة مع وزارة الصناعة والتجارة، والتي ناقشت سبل تحسين بيئة الأعمال وتعزيز تنافسية المؤسسات البحرينية.
- الاجتماع مع وزير المالية والاقتصاد الوطني، حيث تم بحث آليات تحفيز الاستثمار ودعم استقرار السوق المحلي.
- التعاون مع مجلس التنسيق السعودي البحريني، لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين، وخلق فرص نمو جديدة للقطاع الخاص.

7. إطلاق مبادرات لدعم الابتكار والإنتاجية في القطاع الخاص: شهد عام 2024 تنفيذ عدد من المشاريع الداعمة للاقتصاد البحريني، أبرزها

- تدريب الأطباء في القطاع الخاص، بالتعاون مع المجلس الأعلى للصحة، لتحسين جودة الخدمات الطبية ورفع كفاءة الكوادر الوطنية.
- إطلاق "مسار الدعم المميز"، وهو برنامج استشاري يهدف إلى تقديم حلول عملية لأصحاب الأعمال لمساعدتهم في مواجهة التحديات القانونية والاقتصادية.
- دعم الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء، من خلال برامج تحفيزية لتعزيز دور الشركات الناشئة في التحول نحو الطاقة المستدامة.

8. تعزيز الحضور الدولي: البحرين في قلب الاقتصاد العالمي

شاركت الغرفة في العديد من المنتديات والمؤتمرات الدولية، بهدف توسيع نطاق التعاون التجاري والاستثماري بين البحرين والأسواق العالمية، ومن أبرز المشاركات:

- منتدى دافوس الاقتصادي العالمي في سويسرا، حيث شاركت الغرفة في مناقشات حول مستقبل الاقتصاد العالمي ودور الابتكار في التجارة.
- منتدى التعاون العربي الصيني في بكين، والذي عزز من فرص التبادل التجاري والاستثماري بين البحرين والصين.
- مؤتمر الاستثمار الخليجي الأردني الأول، لبحث فرص التعاون بين دول الخليج والأردن.
- كما وقّعت الغرفة عدة اتفاقيات تعاون مع غرف تجارية دولية، مما فتح المجال أمام تعزيز الشراكات التجارية وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى البحرين.

9. آفاق المستقبل: مشاريع استراتيجية لدعم الاقتصاد البحريني: تستعد الغرفة لتنفيذ عدد من المشاريع المستقبلية، التي تشمل:

- إطلاق بنك الخبراء – النسخة الثانية، كمنصة لدعم اتخاذ القرار الاقتصادي من خلال تحليل البيانات وتقديم الاستشارات المتخصصة.
- تطوير منصة التعليم العالي بالتعاون مع الجامعات، لتعزيز الشراكة بين التعليم الأكاديمي وسوق العمل.
- تدشين المرصد التجاري الخليجي الموحد، بهدف تحسين التنسيق الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

عكس عام 2024 حجم الجهود التي بذلتها الغرفة في تمكين القطاع الخاص من تحقيق النماء والاستدانة لأعماله التجارية، وحماية مصالحه، ودفعه باتجاه تحقيق تكامل اقتصادي إقليمي ودولي عبر مبادرات متنوعة. ومع استمرار تنفيذ استراتيجيتها الطموحة، تواصل الغرفة دورها كبيت خبرة اقتصادي يعزز من قدرة البحرين على المنافسة عالميًا، ويدعم تطلعاتها نحو مستقبل أكثر ازدهارًا واستدامة.

تقرير مجلس الإدارة

يواصل مجلس إدارة غرفة البحرين خلال عام 2024 مسيرته في خدمة أعضاء الغرفة وحماية القطاع الخاص لدعم الاقتصاد الوطني برغم التحديات والتقلبات غير الاعتيادية التي تضرب عالم المال والأعمال، مستندًا إلى رؤية إستراتيجية واضحة تهدف إلى تعزيز دور الغرفة كممثل قوي يخدم القطاع الخاص. وقد حرص المجلس في هذا العام على تبني أساليب تواكب المستجدات النوعية في التفكير والإدارة، استجابة للتحديات التي تواجه الشارع التجاري، ومطورًا آليات لمعالجة القضايا التي تهم الأعضاء وأصحاب الأعمال. كما ركّز جهوده على إسناد الخطط الحكومية الهادفة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وتحفيز النمو المستدام، مع تقديم الدراسات والمرئيات والمقترحات التي تقدم حلولا متنوعة من وجهة نظر الشارع التجاري العملية.

وفي هذا السياق، واصل مجلس الإدارة العمل على تنفيذ خطته للدورة 30 المتمثلة في 22 مبادرة أعلن عن التزامه بها في بداية الدورة، حيث تستهدف هذه المبادرات تحسين بيئة الأعمال، ودعم رواد الأعمال، وتطوير التشريعات الاقتصادية، وتحفيز الاستثمارات، إلى جانب الارتقاء بجودة الخدمات التي تقدمها الغرفة لأعضائها. كما أطلقت الغرفة العديد من المشاريع النوعية الرامية إلى تمكين القطاع الخاص من تجاوز التحديات وتعزيز قدرته التنافسية في ظل المستجدات الاقتصادية العالمية والإقليمية.

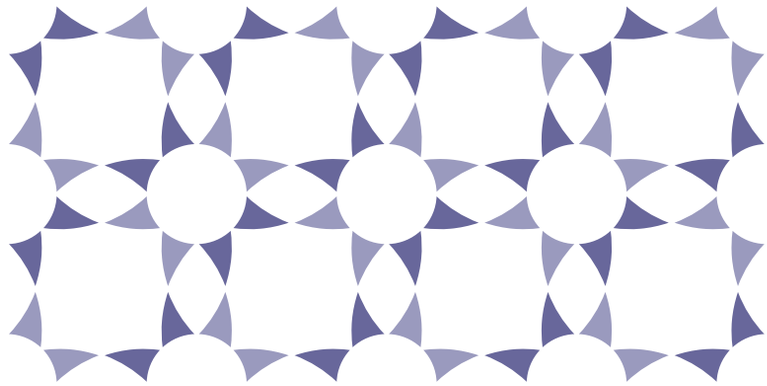

شهد عام 2024 سلسلة من الأنشطة والمبادرات والفعاليات التي تبنّاها مجلس الإدارة في إطار التزامه بتمثيل القطاع الخاص والتعبير عن تطلعاته والدفاع عن مصالحه. وقد أخذ مسؤولية التصدي للقضايا الاقتصادية الملحّة، ومتابعة المستجدات التي تؤثر في قطاع الأعمال، عبر تكثيف اللقاءات والاجتماعات مع الجهات الحكومية وأصحاب القرار؛ لضمان توفير بيئة داعمة ومحفزة للنمو، ويعرض التقرير أهم التحركات والمبادرات التي قامت بها الغرفة خلال هذا العام.

لدى لقاء حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم لمجلس الإدارة في مستهل الدورة (30).

لقاءات القيادة الحكيمة.. دعم مستمر لنمو القطاع الخاص وتعزيز الاقتصاد

تشرفت قيادة غرفة تجارة وصناعة البحرين خلال عام 2024 بلقاء حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، في عدة مناسبات، حيث جاءت هذه اللقاءات في إطار التواصل المستمر بين الغرفة والقيادة الحكيمة، تأكيدًا على الدور الحيوي للقطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمملكة.

وخلال هذه اللقاءات، طرحت قيادة الغرفة العديد من القضايا والتحديات التي تعكس نظرة وتوقعات مجتمع الأعمال، حيث حظيت باهتمام ودعم القيادة الرشيدة، التي أكدت على أهمية تمكين القطاع الخاص وتعزيز مساهمته في التنمية المستدامة. كما تم التطرق إلى سبل تطوير بيئة الأعمال والاستثمار، وتعزيز تنافسية القطاع الخاص، إلى جانب استعراض المبادرات الهادفة إلى تحفيز النمو الاقتصادي، وخلق المزيد من الفرص الاستثمارية التي تعزز مكانة البحرين كمركز اقتصادي إقليمي.

وقد كان لهذه اللقاءات أثر ملموس في دعم توجهات الغرفة وتعزيز قدرتها على مواكبة تطلعات مجتمع الأعمال، من خلال تطوير خدماتها والمساهمة في تهيئة بيئة أعمال أكثر استدامة وتنافسية. كما عكست هذه اللقاءات التزام القيادة الحكيمة بدعم القطاع الخاص وتمكينه من أداء دوره كشريك أساسي في مسيرة التنمية الاقتصادية، بما يتماشى مع الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030.

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء يستقبل رئيس الغرفة ونائبيه بتاريخ 24 ديسمبر 2024.

سمير عبدالله ناس يترأس اجتماع مجلس اتحاد الغرف العربية – 12 سبتمبر 2023.

رئاسة غرفة البحرين لاتحاد الغرف العربية

- شهدت رئاسة رئيس اتحاد الغرف العربية، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، سمير عبد الله ناس، العديد من الإنجازات حيث عمل منذ اليوم الأول لولايته على توطيد اواصر التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية من جهة وبين البلدان العربية والأجنبية من جهة اخرى. واستطاع بناء جسور التعاون مع الدول الصديقة التي لها علاقات ممتازة مع العالم العربي مثل الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا والهند وغيرها من الدول ذات الثقل الاقتصادي.

- شهد الاتحاد خلال فترة رئاسته توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع الدول العربية والمنظمات الدولية. كذلك عمل من خلال رئاسته للاتحاد على فتح قنوات التنسيق والتواصل مع منظمات الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية حيث التقى المديرة العامة للمنظمة في جنيف وتم الاتفاق على أن ينضم الاتحاد هذه المنظمة كعضو مراقب وهو امر له دلالة بارزة على الدور والمكانة العربية والدولية الهامة لاتحاد الغرف العربية.

- أطلق رئيس اتحاد الغرف سمير ناس المواقف الهامة، وكانت مواقفه مثار اهتمام وتأييد بالغ من جانب القطاع الخاص العربي، حيث أطلق سلسلة من المواقف الداعمة للقضايا العربية والإسلامية في المحافل الدوليّة، وفي مقدّمها القضية الفلسطينية، ورفض المثلية الجنسية باعتبارها تنافي التعاليم الإسلامية.

- حظيت مواقفه وكلمته الداعمة للشعب الفلسطيني خلال مشاركته بأعمال "القمة الاقتصادية العربية البريطانية الثالثة" التي عقدت في العاصمة البريطانية لندن بتاريخ 20 نوفمبر 2023، بتفاعل كبير في الأوساط التجارية والشعبية العربية، حيث حذّر من مغبّة استمرار معاناة الشعب الفلسطيني، معتبرا أنّ هناك استحالة من تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون الوصول إلى السلام العادل والشامل ووقف الصراعات وإحلال الاستقرار في كل ربوع العالم، قائلا: ألا يكفي 78 عاماً أو أكثر والشعب الفلسطيني يعاني من البؤس والظلم والقتل للأبرياء والنساء. ودعا من لندن أصحاب الأعمال العرب والبريطانيين بالتحدث والتأثير على الحكومات للدفع نحو التهدئة في قطاع غزّة وإيجاد الحلول الدائمة للقضية الفلسطينية، مطالبا بأهمية استثمار أوراق الضغط العربية بالشكل الأمثل للدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق.

- سجّل رئيس اتحاد الغرف العربية خلال كلمته في القمة الاقتصادية العربية البريطانية الثانية التي عقدت في لندن بتاريخ 2 نوفمبر 2022، موقفاً مشرفاً تجاه نظرة الغرب للمجتمعات العربية حين قال إن الوطن العربي لم يصبح مجتمعاً استهلاكيًا للبضائع الغربية، بل تحول إلى شريكاً مهماً في إدارة رؤوس أموالها في الأنشطة الرياضية والفندقية والإنشائية والبنية التحتية وغيرها، وخير دليل على ذلك ما سجلته قيمة التجارة الخارجية للدول العربية من تحسن ملحوظ خلال الأعوام الماضية، لاسيما في ظل الارتفاع المهم في أسعار النفط الخام في السوق العالمية، كما ارتفعت قيمة الصادرات العربية بنسب زيادة متوسطة في حصة الواردات العربية في الواردات العالمية.

- كان لرئيس اتحاد الغرف العربية، أيضا وقفة مشرّفة تجاه القضية الفلسطينية، حيث وبالتشاور مع قادة القطاع الخاص العربي المشاركين في مؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب بدورته الـ (20) في عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 18 و 19 تشرين الأول (أكتوبر) 2023، تمّ تعليق أعمال اليوم الأول من فعاليّات المؤتمر وذلك كرسالة تضامن مع فلسطين وأهالي غزة، ورفض العدوان الإسرائيلي واستهداف المدنيين العزل، والتأكيد في الوقت ذاته على أهمية تفعيل دور اتحادات الغرف التجارية والزراعية والصناعية كأحد أذرع القوة الناعمة في العالم لنشر وتعزيز السلام، مع أهمية دور القطاع الخاص كسفراء للسلام، حيث لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة والازدهار من دون تعزيز الاستقرار في مختلف أنحاء العالم.

- مواقف الرئيس سمير ناس لم تقتصر على مساندة حقوق الشعب الفلسطيني، لكنه تبنى موقفا حازما ضد محاولات منظمة العمل الدولية فرض ما يسمى التصنيفات الجندرية للعمالة، التي كانت غطاء لنشر مفاهيم المثلية الجنسية على العالمين العربي والإسلامي، حيث بدأ حملته لمناهضة هذه الأفكار الشاذة خلال اجتماعات منظمة العمل العربية، وأعلن بوضوح عن رفض السماح بإدخال المثلية.

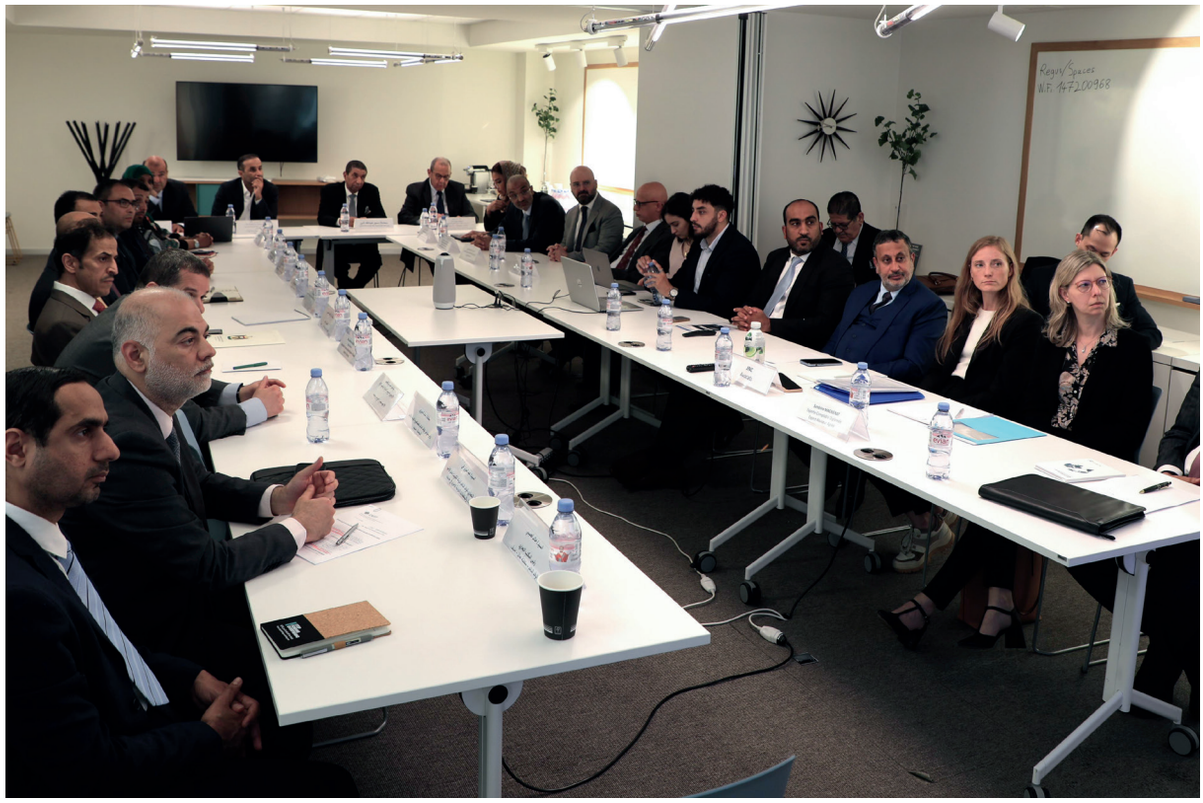

خلال المشاركة في اجتماع الغرفة العربية السويسرية في جنيف – 11 يونيو 2024.

- خلال ترؤسه وفد الغرف العربية وغرفة البحرين المشارك في أعمال مؤتمر العمل الدولي بمقر الأمم المتحدة بجنيف، أعلن سمير ناس خلال كلمته بحضور الدول الأعضاء في هذه المنظمة أنه "انطلاقا من رفض المساس بمنظومة قيمنا وتقاليدنا، ومواجهة أي غزو فكري يتعارض مع قيم شريعتنا الإسلامية السمحاء والفطرة الإنسانية السليمة، فإننا نؤكد الرفض القاطع لمحاولات البعض بفرض إعادة تعريف مصطلح العامل لتشمل العمالة المثلية الجنسية، وفرض مساواتها في قوانين العمل الدولية بما يمس الأسس الأخلاقية الراسخة في عالمنا.

- تصدّى الرئيس سمير ناس للاتهامات التي تحاول بعض الدول والمنظمات أن توجهها بحق معاملة العمالة الأجنبية وخاصة الآسيوية في دول الخليج العربي، حيث أكد الرفض الشديد لمحاولات بعض الدول فرض مفهوم العمالة المهاجرة على العاملين في دول الخليج، مشددا خلال مشاركته في الاجتماع الإقليمي الـ17 لآسيا والمحيط الهادئ لمنظمة العمل الدولية على أنه يجب أن تراعي منظمة العمل الدولية خصوصية دول الخليج التي تستقبل العمالة الأجنبية، مشيرا إلى أن دول الخليج توفر أنظمة حماية وسلامة وصحة للموظفين الأجانب أكثر من دولهم، كما توفر لهم وظائف برواتب أعلى مما يتلقونه في بلادهم. ولفت إلى أن بعض الشركات العالمية في الخليج تقوم بتوظيف العمالة الوافدة ولا تقدم لهم الاهتمام المطلوب، ثم تقوم منظمات عالمية بتوجيه الاتهام لدول الخليج، وهذا غير مقبول على الإطلاق.

خلال زيارة غرفة تجارة اليابان وجمعية التعاون الاقتصادي في طوكيو - 8 يوليو 2024

قرارات استراتيجية ومبادرات نوعية لدعم القطاع الخاص

عقد مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين خلال الفترة من يناير حتى ديسمبر 2024 سبعة اجتماعات، في حين عقد المكتب التنفيذي أحد عشر اجتماعًا، وذلك لمناقشة القضايا الاستراتيجية التي تهم القطاع التجاري والاقتصادي في المملكة، إضافة إلى متابعة تنفيذ 22 مبادرة أعلن عنها المجلس في بداية الدورة (30)، والتي تهدف إلى دعم رواد الأعمال، وتحسين بيئة الأعمال، ورفع كفاءة الخدمات المقدمة لأعضاء الغرفة.

وقد ركزت اجتماعات مجلس الإدارة على متابعة أوضاع القطاعات الاقتصادية المختلفة، واستعراض التحديات التي تواجهها، والبحث عن الحلول المناسبة بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية، بما يضمن استمرار نمو القطاع الخاص وتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الوطني. كما ناقش المجلس آليات تطوير خدمات الغرفة، وتحسين بيئة الأعمال، وتوسيع نطاق المبادرات التي تهدف إلى تمكين أصحاب الأعمال من مواكبة المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

أما اجتماعات المكتب التنفيذي، فقد تناولت متابعة تنفيذ السياسات والقرارات الصادرة عن مجلس الإدارة، وضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للغرفة وفق الخطط الموضوعة. كما شهدت هذه الاجتماعات مناقشة مستجدات المشاريع والمبادرات النوعية التي تهدف إلى تعزيز تنافسية القطاع الخاص البحريني، ودعم أعضائه من خلال برامج وخدمات مبتكرة تلبي احتياجاتهم المتغيرة.

وقد حرص المجلس، من خلال هذه الاجتماعات، على تبني سياسات فعالة تعزز من دور الغرفة كممثل للقطاع الخاص، وتسهم في توفير بيئة أعمال أكثر استدامة وديناميكية، وتدعم جهود التنمية الاقتصادية في المملكة.

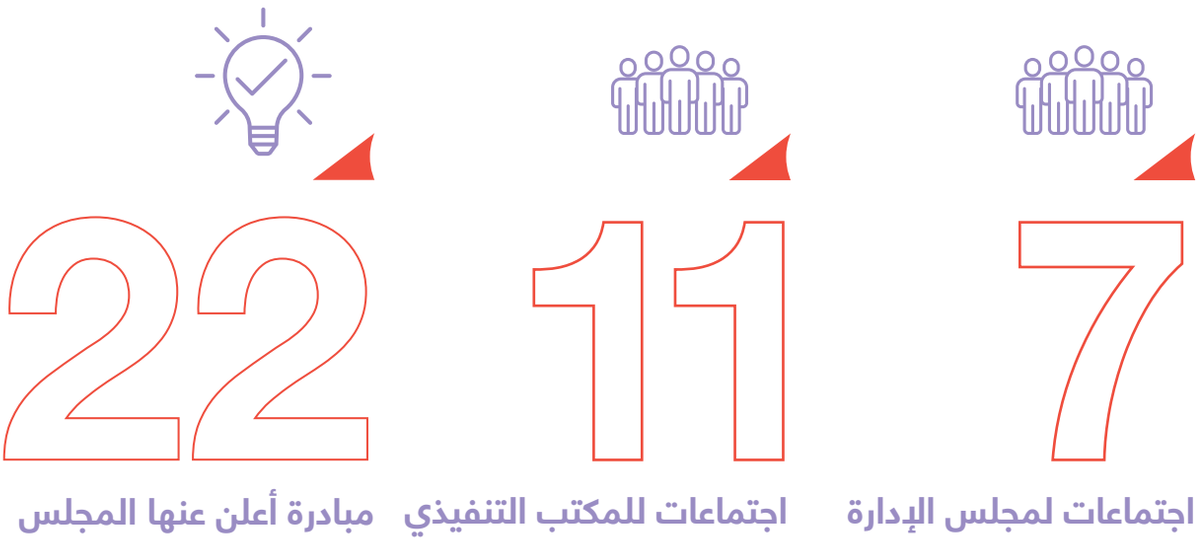

تسجيل موقف وتقديم مرئيات داعمة ومساندة للقطاع الخاص

واصلت غرفة تجارة وصناعة البحرين تعزيز دورها كمنبر رئيسي للقطاع الخاص في مملكة البحرين، حيث سعت جاهدة إلى تقديم مرئياتها ودعمها المستمر في كافة القضايا التشريعية والتنظيمية التي تؤثر على بيئة الأعمال. في عام 2024، طرحت الغرفة مواقفها المنطلقة من هدف تحسين السياسات الحكومية وتعزيز استقرار القطاع الخاص، ومن خلال هذه المواقف، سعت الغرفة لتحقيق التوازن بين مصالح أصحاب الأعمال واحتياجات السوق، ومصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة ومن ابرز هذه المواقف ما يلي:

1 رفض الغرفة للاقتراح بقانون بتعديل البند (أ) من المادة (36) من قانون تنظيم سوق العمل

أكدت غرفة تجارة وصناعة البحرين رفضها القاطع لهذا التعديل، انطلاقًا من مسؤوليتها في الدفاع عن مصالح القطاع الخاص وحماية بيئة الأعمال من أي تشريعات قد تؤثر سلبًا على استقرارها. وأوضحت الغرفة أن المقترح، رغم استهدافه إلغاء عقوبة الحبس وتخفيف الغرامات، سيؤدي إلى تفاقم ظاهرة العمالة السائبة في ظل غياب رادع قانوني فعال، مما يشكل خطرًا مباشرًا على التوازن في سوق العمل. كما شددت على أن التعديل قد يتسبب في اضطراب قانوني يؤثر سلبًا على أصحاب الأعمال، داعية إلى تقييم أكثر عمقًا يضمن الحفاظ على حقوق القطاع الخاص دون المساس بآليات التنظيم والرقابة الفعالة.

2 توصية الغرفة بإعادة النظر في الاقتراح بقانون بتعديل قانون التأمين الاجتماعي

جددت الغرفة موقفها الرافض لأي تعديلات قانونية قد تفرض أعباء مالية أو إدارية إضافية على أصحاب الأعمال دون دراسة مستفيضة لآثارها الاقتصادية. وحذرت من أن التعديلات المقترحة على قانون التأمين الاجتماعي قد تؤدي إلى تداخل الاختصاصات، مما يعوق الشركات عن الوفاء بالتزاماتها التشغيلية ويضعف تنافسية القطاع الخاص. وأكدت الغرفة أن أي تعديل يجب أن يكون مدروسًا بعناية، مع الأخذ في الاعتبار تأثيراته على الاستثمارات ونمو الأعمال، داعية إلى إعادة النظر فيه بما يحقق التوازن بين الحماية الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية للقطاع الخاص.

3 توحيد الرؤية التشريعية بشأن تعديل قوانين الشيكات

دعت الغرفة إلى ضرورة تحديث قوانين الشيكات بما يضمن حماية المتعاملين في القطاع الخاص وتجنب التعقيدات القانونية التي قد تضر بالأنشطة التجارية.

4 تصريح استخدام العامل الأجنبي في كافة المنشآت والأنشطة التجارية

حيث دعمت هذا الاقتراح بهدف تنظيم سوق العمل البحريني وتلبية احتياجات القطاع الخاص في مختلف المجالات.

5 إعادة النظر في مشروع قانون المخزون الاستراتيجي للسلع

طالبت الغرفة بإعادة النظر في مشروع القانون لضمان عدم تأثيره السلبي على جهود القطاع الخاص في توفير السلع وحمايته من تقلبات السوق، وقد تعاونت مع وزارة الصناعة التجارة التي رسمت إستراتيجية لهذا الغرض.

6 تحفظ الغرفة على الاقتراح بقانون بتعديل قانون العمل في القطاع الأهلي

أعربت غرفة تجارة وصناعة البحرين عن رفضها الصريح للتعديلات المقترحة على القانون رقم (36) لسنة 2012 بشأن قانون العمل في القطاع الأهلي، مؤكدة أن أي تعديل يجب أن يراعي أولاً مصالح أصحاب الأعمال واستقرار سوق العمل. وأوضحت أن المقترح الحالي، خاصة فيما يتعلق بتنظيم أوضاع خدم المنازل ومن في حكمهم، يفتقر إلى الحلول الفعالة، مما قد يؤدي إلى فرض أعباء إضافية على القطاع الخاص دون معالجة حقيقية للمشكلات القائمة. وشددت الغرفة على أن أي تعديلات تشريعية يجب أن تخضع لدراسة شاملة تضمن تحقيق توازن عادل بين حقوق العمال وأصحاب العمل، مع ضرورة إشراك الجهات المعنية لضمان عدم الإضرار بمناخ الاستثمار ومرونة سوق العمل.

7 إشراك القطاع الخاص في وضع اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المباني

أكدت الغرفة أهمية إشراك القطاع الخاص في هذه العملية لضمان توافق القوانين مع احتياجات السوق، حيث عملت مع الجهات المعنية على مراجعة القانون وتقديم المرئيات من خلال اللجنة المختصة، وقد أخذت الحكومة بتوصيات الغرفة الفنية

البحرنة وتعديل قانون سوق العمل: رفضت الغرفة فرض البحرنة بشكل غير مدروس، محذرة من تأثيرها السلبي على القطاع الخاص. وأكدت أن نجاح البحرنة يتطلب حلولاً عملية تبدأ من التعليم المهني وصولا للتشريعات والحوافز التي تدعم حل مشكلة البطالة والبحرنة من دون الإضرار بأصحاب الأعمال.

8 زيادة رسوم تصاريح العمال الأجانب بنسب مضاعفة

تحفظت الغرفة على المقترح، مشيرة إلى أن رفع الرسوم يزيد تكاليف التشغيل ويحد من جاذبية البحرين للاستثمار، وسيؤدي إلى زيادة الأسعار وارتفاع نسب التضخم.

9 تعديل قانون الصحافة والطباعة والنشر

أيدت الغرفة تنظيم الإعلام الإلكتروني، لكنها حذرت من تعدد التشريعات التي قد تربك بيئة العمل الإعلامي وتؤثر على الاستثمار في القطاع.

10 تحفظ الغرفة على تعديل المادة (36) من قانون تنظيم سوق العمل

رفضت غرفة تجارة وصناعة البحرين بشدة الاقتراح بتعديل البند (أ) من المادة (36) من القانون رقم (19) لسنة 2006 بشأن تنظيم سوق العمل، محذرة من تداعياته الخطيرة على استقرار بيئة الأعمال. وأكدت الغرفة أن التعديل، رغم أنه يهدف إلى تخفيف العقوبات على أصحاب العمل، قد يضعف الرقابة على سوق العمل ويفتح الباب أمام استغلال الثغرات التنظيمية، مما يزيد من المخالفات العمالية ويهدد استقرار المؤسسات التجارية. ودعت الغرفة إلى تبني مقاربة أكثر توازنًا تأخذ في الاعتبار احتياجات أصحاب الأعمال، مع الحفاظ على بيئة تنظيمية صارمة تضمن المنافسة العادلة وتحمي السوق من أي انعكاسات سلبية غير محسوبة.

11 ضريبة التحويلات المالية الخارجية

اعترضت الغرفة على فرض ضريبة التحويلات، مؤكدة أن ذلك قد يدفع العمالة إلى التحويل بطرق غير مشروعة ويضعف جاذبية البحرين للاستثمار.

12 تعديل قانون العمل في القطاع الأهلي

دعمت الغرفة تعديل قانون العمل لتنظيم مسألة هروب العمالة المنزلية، مشددة على ضرورة ضبط ظاهرة هروب خدم المنازل لحماية أصحاب الأعمال.

13 تعديل قانون العقوبات بشأن الشيكات

طالبت الغرفة بتوحيد الرؤية التشريعية لضمان استقرار القوانين، محذرة من تأثير التعديلات المتفرقة على ثقة المستثمرين.

14 السماح باستخدام العامل الأجنبي في جميع منشآت صاحب العمل

أيدت الغرفة المقترح، معتبرة أنه يوفر مرونة أكبر لأصحاب الأعمال ويحسن كفاءة سوق العمل، وقد أخذت بالاقتراح الجهات المعنية وعدلت من هذه الأنظمة بما يخدم المنشئات وأصحاب الأعمال.

15 تمكين الشباب عبر التمهن

أيدت الغرفة مقترح مجلس النواب إطلاق برامج تمهن للشباب البحريني لتعزيز فرص توظيفهم، مشددة على ضرورة أن تتماشى برامج التدريب مع احتياجات سوق العمل الفعلية.

16 مشروع قانون لتنظيم الإعلام الرقمي

أيدت الغرفة المشروع لكنها حذرت من فرض قيود قد تؤثر على حرية التجارة الإلكترونية.

17 التحفظ على تعديل قانون التنفيذ

حذرت الغرفة من أن التعديلات المتكررة على القانون قد تربك المستثمرين وتؤثر على استقرار بيئة الأعمال.

18 تعديل قوانين التجارة الإلكترونية

أيدت الغرفة التعديلات، لكنها شددت على ضرورة دعم الاستثمار في التجارة الرقمية وعدم فرض قيود تعيق نمو السوق.

19 حماية حقوق أصحاب الأعمال في مواجهة العمالة غير النظامية

طالبت الغرفة بتشديد الرقابة وتعزيز التشريعات لحماية أصحاب الأعمال من تأثير العمالة غير النظامية.

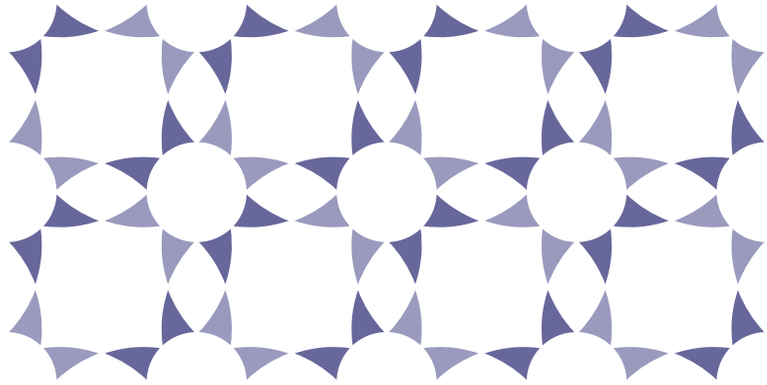

من خلال مراجعة الأدوار والمواقف التي اتخذتها غرفة تجارة وصناعة البحرين خلال العام، يتضح جليًا الجهود المكثفة التي بذلتها لتعزيز دور القطاع الخاص وحماية مصالحه. تؤكد هذه المواقف التزام الغرفة بمناصرة قضايا التجار والمستثمرين، مما يعزز الثقة بين القطاع الخاص والمؤسسات التنظيمية. سيستمر هذا النهج في تشكيل أساس متين للتطورات المستقبلية التي ستشهدها المملكة في بيئتها التجارية والاقتصادية.

المؤتمر السنوي الثالث للجان الدائمة: نحو بيئة اقتصادية محفزة للنمو والاستثمار

في إطار جهودها المستمرة لتعزيز بيئة الأعمال ودعم القطاع الخاص، نظّمت غرفة تجارة وصناعة البحرين المؤتمر السنوي الثالث للجان الدائمة تحت شعار "نحو بيئة اقتصادية مشجعة"، وذلك يوم 25 فبراير 2024. شهد المؤتمر حضور نخبة من الاقتصاديين، وقيادات القطاع الخاص، وصنّاع القرار، والخبراء المتخصصين، ورواد الأعمال، حيث تمت مناقشة أبرز التحديات الاقتصادية وآفاق تطوير البيئة الاستثمارية في المملكة.

اقتصاد مستدام وتعزيز الشراكة

سعى المؤتمر إلى طرح حلول عملية للتحديات الاقتصادية وتعزيز الاستثمارات وتنويع الاقتصاد الوطني من خلال مراجعة التشريعات الاقتصادية وتقديم مقترحات تسهم في تحفيز القطاع الخاص وتحقيق استدامة الأعمال. كما ركّز على تعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص لتهيئة بيئة استثمارية أكثر جاذبية، إلى جانب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية، وذلك لضمان تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام يسهم في دفع عجلة التنمية الوطنية.

الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الثالث للجان الدائمة – 26 فبراير 2024.

نحو بيئة اقتصادية محفزة للاستثمار

ناقش المؤتمر مجموعة من المحاور الاستراتيجية التي تسهم في تحفيز البيئة الاقتصادية وتعزيز دور القطاع الخاص، حيث ركّز على أهمية التشريعات الداعمة لنمو الأعمال من خلال تحديث القوانين وتبسيط الإجراءات لضمان مرونة أكبر في بيئة الأعمال، إضافةً إلى دور القطاع الخاص كشريك أساسي في التنمية الاقتصادية، مع التأكيد على أهمية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الشراكة مع القطاع العام لتحقيق الاستدامة الاقتصادية. كما تناول المؤتمر التسهيلات والحوافز الاستثمارية التي تعزز من جاذبية السوق البحريني، إلى جانب تقديم حلول عملية للتحديات التي تواجه المستثمرين، مع التركيز على تحقيق الاستقرار المالي، وزيادة تنافسية القطاعات الاقتصادية، وتطوير بيئة أعمال مرنة قادرة على مواكبة المتغيرات العالمية.

التوصيات الختامية: نحو تحول اقتصادي شامل

أكد المؤتمر على أهمية تطوير التشريعات الاقتصادية لتعزيز الاستثمارات ودعم التحول نحو اقتصاد متنوع ومستدام، إلى جانب تسهيل الإجراءات وتحفيز بيئة الأعمال عبر تقديم حوافز للمستثمرين ورواد الأعمال. كما شدد على دور القطاع الخاص كشريك رئيسي في التنمية، داعيًا إلى إنشاء مناطق تجارية حرة لتعزيز التنافسية وزيادة الصادرات. وطالب المؤتمر بإطلاق دليل موحد للإجراءات الحكومية لتحسين كفاءة العمليات التجارية، إلى جانب توسيع نطاق الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان استمرارية أعمالها وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني، وقد تم رفع التوصيات الى الجهات المعنية للنظر في تنفيذها، وتعمل الغرفة على متابعة خطوات التنفيذ مع تلك الجهات.

رئيس الغرفة يلقي كلمة في افتتاح أعمال المؤتمر الثالث للجان الدائمة - 26 فبراير 2024.

وقد رفعت التوصيات التي جاءت من أهل الاختصاص والخبراء إلى الحكومة الموقرة، التي شكلت فريقا من وزارة الصناعة والتجارة لمتابعة تنفيذها.

مبادرات لدعم إنتاجية وتنافسية للقطاع الخاص

في ظل التحديات المتزايدة والتغيرات السريعة في البيئة الاقتصادية العالمية، برز دور الغرفة كركيزة أساسية لدعم وتطوير القطاع الخاص في المملكة. حيث سعت لتمكين الشركات والمؤسسات من تحقيق نمو مستدام وزيادة تنافسيتها على الساحة العالمية. من خلال مجموعة من المبادرات والشراكات الاستراتيجية التي تم تنفيذها لدعم القطاع الخاص، مما يعكس التزام الغرفة بتعزيز الاقتصاد الوطني ودعم مسيرة التطوير والابتكار في البحرين، وشملت بعض تلك المبادرات الاتي:

رئيس الغرفة يبحث مع معالي الفريق الطبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة تدريب الأطباء في القطاع الخاص.

1 تدريب الأطباء في القطاع الخاص

تعاونت الغرفة مع المجلس الأعلى للصحة لتنظيم برامج تدريبية للأطباء ضمن برامج البورد السعودي والعربي، لتحسين الخدمات الصحية ورفع كفاءة الأطباء في القطاع الخاص.

2 تنظيم سوق العمل

قدمت الغرفة مرئيات للجهات التشريعية حول تعديلات قانونية لتنظيم سوق العمل، مؤكدة على تعزيز الاستقرار الوظيفي وحماية حقوق العمال.

3 تعزيز الشفافية والحوكمة في الأعمال

اقترحت الغرفة إنشاء جهات معنية لضمان تنفيذ القوانين المتعلقة بالإعلام الإلكتروني، لتعزيز الشفافية والحوكمة.

4 دعم التنمية المستدامة والتكنولوجيا الخضراء

شجعت الغرفة على استخدام التكنولوجيا الخضراء ودعمت المشروعات المستدامة بالتعاون مع وزارات وجهات حكومية.

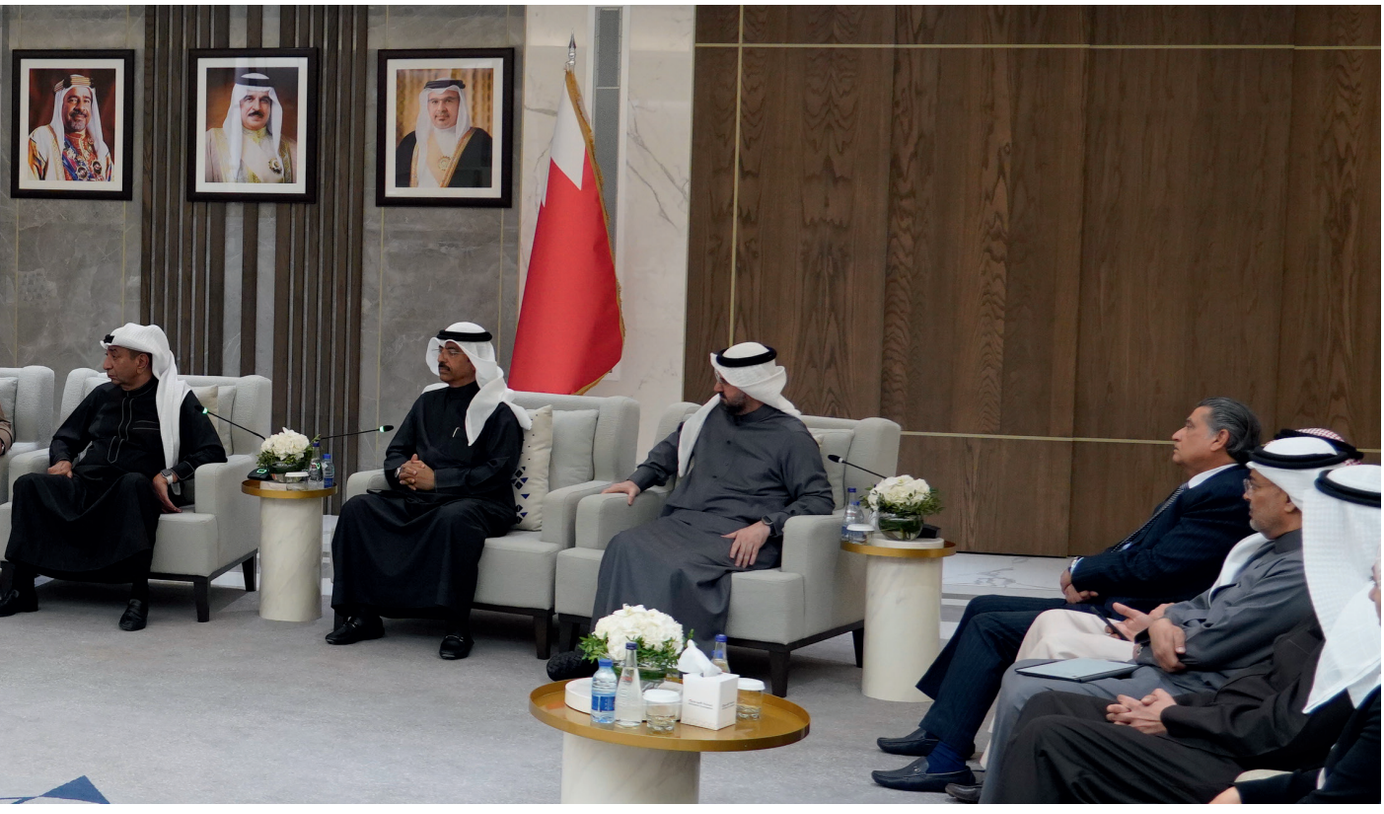

الفريق الحكومي يطلع الغرفة على نتائج الاجتماع الثالث لمجلس التنسيق البحريني السعودي – 11 فبراير 2024.

5 برامج التدريب والتطوير المهني

: قدمت الغرفة برامج تدريبية متقدمة لتطوير المهارات في مختلف القطاعات، لزيادة الإنتاجية وتحسين الكفاءات الوظيفية.

6 تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص تواصل وتعاون

تلعب اللقاءات بين غرفة تجارة وصناعة البحرين والجهات الحكومية دورًا أساسيًا في رسم سياسات اقتصادية أكثر تكاملاً، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتهيئة بيئة أعمال أكثر تنافسية. وفي هذا السياق، حرصت الغرفة خلال عام 2024 على تعزيز الحوار مع الجهات الرسمية، لمناقشة التحديات الاقتصادية الراهنة واستكشاف فرص جديدة تدعم نمو القطاع الخاص وتحقيق التنمية المستدامة.

ومن أبرز هذه الأنشطة اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة بين الغرفة ووزارة الصناعة والتجارة، واجتماع الغرفة مع وزير المالية والاقتصاد الوطني، حيث تم التركيز على السياسات الاقتصادية الداعمة للقطاع الخاص، إلى جانب الاجتماع المشترك مع الفريق الحكومي لمجلس التنسيق السعودي البحريني، والذي ركّز على تعزيز الشراكات الاقتصادية بين البلدين، مما يساهم في تحقيق تكامل اقتصادي مستدام.

شراكة فاعلة: عامٌ من الإنجازات والتحديات

شهد عام 2024 نشاطًا مكثفًا للجنة الاقتصادية المشتركة بين غرفة تجارة وصناعة البحرين ووزارة الصناعة والتجارة، حيث عقدت أربعة اجتماعات دورية لمناقشة أبرز القضايا الاقتصادية التي تؤثر على بيئة الأعمال والاستثمار في المملكة. شكلت هذه الاجتماعات منصة استراتيجية لتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، وأسهمت في صياغة سياسات داعمة للنمو المستدام، واقتراح حلول عملية للتحديات التي تواجه القطاعات الاقتصادية المختلفة، وقد ناقشت اللجنة على مدى تلك الاجتماعات جملة من المواضيع نورد منها الاتي:

1. الصناعة والاستدامة

نحو اقتصاد أكثر كفاءة ركزت اللجنة على دعم القطاع الصناعي وتعزيز استدامته من خلال مبادرات نوعية تهدف إلى تحسين كفاءة المصانع وزيادة تنافسية المنتج المحلي، ومنها:

- إطلاق "وسم المصنع الأخضر" لتعزيز الالتزام البيئي في المنشآت الصناعية.
- متابعة مبادرة المصانع الذكية وتحفيز المصانع على التقييم الذاتي والتحول الرقمي.
- مناقشة استغلال الأراضي الصناعية غير المستغلة وإعادة توظيفها لمشاريع تخدم التنمية الاقتصادية.

2. تحفيز الاستثمار وتعزيز التنافسية

تمحورت جهود اللجنة حول إزالة العوائق الاستثمارية وتحفيز القطاع الخاص عبر:

- تطوير آلية رسوم تسجيل العلامات التجارية لحماية الملكية الفكرية وتشجيع الابتكار.
- توفير فرص استثمارية في المناطق الصناعية لجذب المستثمرين.
- دعم مبادرات توطين المنتجات لتعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات.
- مراجعة تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة لضمان منافسة عادلة بينها وبين الشركات الأجنبية.

3. تحديث التشريعات لتعزيز بيئة الأعمال

اقشت اللجنة عددًا من القوانين والأنظمة لتحسين بيئة الأعمال، أبرزها:

- تعديل قانون التجارة لتنظيم الشيكات المرتجعة لضمان استقرار المعاملات المالية.
- مراجعة قانون الإفلاس لوضع معايير واضحة تميز بين الإفلاس الفعلي والتعثر المالي المؤقت.
- وضع آلية جديدة لحساب الأوقات الإضافية للعاملين في القطاع الخاص ومعالجة القضايا العمالية.
- تحسين الإجراءات المرتبطة بـ فرض الغرامات على المنشآت التجارية لضمان إنذارات مسبقة قبل تطبيق العقوبات.

4. تطوير التجارة وتعزيز الصادرات

حرصت اللجنة على تسهيل عمليات التصدير وتحفيز التجارة عبر:

- تحديث إجراءات شهادة المنشأ لضمان سهولة حركة المنتجات البحرينية في الأسواق العالمية.
- مراجعة البيان الجمركي لتبسيط الإجراءات التجارية وتحسين كفاءة التصدير.
- تعزيز معايير سلامة الغذاء بالتنسيق مع الجهات المختصة لضمان جودة المنتجات المستوردة.

5. دعم الشركات العائلية وتعزيز الحوكمة

لضمان استمرارية الشركات العائلية، ناقشت:

- وضع دليل استرشادي لحوكمة الشركات العائلية لضمان استدامتها واستقرارها.
- تطوير ميثاق الشركات العائلية لتنظيم إدارتها وتوزيع المسؤوليات بين الأجيال القادمة.

الاجتماع الخامس والأربعون للجنة الاقتصادية المشتركة – 17 نوفمبر 2024.

التعاون مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني: نحو اقتصاد أكثر مرونة واستدامة

عُقد اجتماع رفيع المستوى بين غرفة تجارة وصناعة البحرين ووزير المالية والاقتصاد الوطني، معالي الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة، بحضور عدد من الوزراء والمسؤولين، حيث تم مناقشة الواقع الاقتصادي البحريني، وآفاق النمو، واستراتيجيات تحفيز الاستثمار، تم التطرق خلال اللقاء إلى التحديات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على السوق البحريني، إلى جانب بحث سبل تعزيز مرونة الاقتصاد الوطني، ودعم استقرار القطاع الخاص، وتحفيز الابتكار والاستثمار. كما تناول الاجتماع الجهود الحكومية المستمرة لتطوير بيئة الأعمال، وتقديم التسهيلات للشركات البحرينية، وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، يُعد هذا اللقاء محطة مهمة في مسيرة التعاون بين الغرفة والقطاع الحكومي، حيث أكد الجانبان على أهمية تعزيز الحوافز الاقتصادية، وضمان استقرار الأسواق المالية، وتحقيق تكامل بين السياسات المالية والتجارية، بما ينعكس إيجابيًا على تحسين أداء القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

مجلس التنسيق السعودي البحريني: تعزيز العلاقات الاقتصادية بين المملكتين

في إطار التعاون الاقتصادي بين البحرين والمملكة العربية السعودية، شاركت غرفة تجارة وصناعة البحرين في اجتماع مشترك مع الفريق الحكومي لمجلس التنسيق السعودي البحريني، لمناقشة مخرجات الاجتماع الثالث للمجلس، بحضور ممثلين عن القطاعين العام والخاص، ركّز اللقاء على تعزيز الشراكات الاقتصادية الثنائية، وتطوير قطاعات رئيسية مثل الأمن الغذائي، والسياحة، والطاقة، والخدمات اللوجستية، إضافة إلى بحث الفرص الاستثمارية المشتركة التي من شأنها رفع مستوى التبادل التجاري وزيادة التكامل الاقتصادي بين البلدين، كما تمت مناقشة تحفيز الاستثمارات البحرينية في السوق السعودي، وتوسيع نطاق التعاون في المشروعات التنموية الكبرى، بما يتماشى مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030، ورؤية السعودية 2030. ويمثل هذا التعاون فرصة نوعية للقطاع الخاص البحريني للاستفادة من فرص النمو في السوق السعودي، وتعزيز مساهمته في المشروعات الإقليمية الكبرى.

تعكس هذه اللقاءات التزام غرفة تجارة وصناعة البحرين بتعزيز التنسيق بين القطاع الخاص والجهات الحكومية، لضمان تطوير بيئة أعمال أكثر مرونة وجاذبية للاستثمار. فمن خلال الشراكة مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني، والتعاون مع مجلس التنسيق السعودي البحريني، تمهد الغرفة الطريق نحو اقتصاد أكثر استدامة وتنافسية، يسهم في دعم نمو القطاع الخاص وتعزيز مكانة البحرين كمركز تجاري واستثماري إقليمي.

"مجموعة التفكير الإستراتيجي"

عملت الغرفة على صناعة "مجموعة التفكير الإستراتيجي" لتناغم قوة عمل مجلس إدارة الغرفة مع تحديات المستقبل الاقتصادي، وتوظيف أمثل لمنصة الغرفة بأعضائها ولجانها ومنظومتها الإدارية، وقد حققت هذه التجربة عددا من النجاحات النوعية على المستوى المحلي والدولي، ويمكن ذكر بعضها:

1

مشروع مختبر التنفيذ

الجلسة الصوريّة التحليلية لمختبر التنفيذ – 22 سبتمبر 2024.

- بني المشروع على فرضية تكامل قانون التنفيذ من جهة البناء القانوني وفق افضل الممارسات العالمية والتي تحقق التنافسية والاستدامة، وهو منصة اختبارية للعدالة الناجزة في تنفيذ الأحكام التجارية التي تؤثر على أداء القطاع الخاص، حيث تحتاج الشركات التي تواجه تحديات مالية إلى دعم متعدد الجوانب لتمكينها من التعامل بفعالية خلال الظروف الصعبة، ويشمل ذلك الدعم المالي، وإعادة هيكلة الديون، وتقديم الاستشارات، وفي ظل تزايد عدد إجراءات الإفلاس في السنوات الأخيرة، فإنه من الواضح أن العديد من الشركات تكافح للتفاوض مع الدائنين ووضع خطط قابلة للتنفيذ من أجل التعافي، ورصدت الغرفة فجوات في تطبيق قانون إعادة التنظيم والإفلاس الذي يقدم إطارًا لمساعدة الشركات من مختلف الأحجام على العودة إلى الربحية، وعلى الرغم من فوائد هذا القانون، إلا أن بعض ميزاته لا تزال غير مستغلة بشكل كاف، مثل القدرة على تقديم خطة إعادة تنظيم متفاوض عليها إلى المحكمة.

- لسد هذه الفجوة وفي بادرة تعاون من الجهات المعنية سعت الغرفة لعمل مختبر التنفيذ الذي يعد الأول من نوعه خليجيا، وذلك من منطلق الحرص على الشراكة والتعاون المستمر بين القطاع الخاص والقطاع العام، وقد لقيت النسخة الأولى من المختبر استحسان الجهات المعنية، وعملت الغرفة على تقييمها، والعمل على إطلاق النسخة الثانية منه.

جانب من الحضور في فعالية الجلسة الصوريّة التحليلية لمختبر التنفيذ – 22 سبتمبر 2024.

2 افتتاح مسار الدعم المميز بحضور سعادة وزير العدل وسعادة وزير الصناعة والتجارة وسعادة رئيس الغرفة

يُعتبر "مسار الدعم المميز" حزمة خدمات استشرافية متنوعة من الخدمات والمسارات النوعية التي تسعى غرفة البحرين في تقديمها لحماية أعضائها، وتساهم هذه الخدمات في تسريع عملية اتخاذ القرارات المناسبة للأعضاء من خلال طرح الخيارات المُلائمة لحالاتهم وتذليل التحديات التي قد تواجههم بفعّالة تتناسب مع ظروفهم المختلفة.

وتهدف خدمة مشروع المسار إلى تمكين الشركات من التغلب على العقبات والخروج منها بشكل أقوى، وتسهيل المفاوضات بين الشركات ودائنيها، لتقليل التكاليف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومعرفة خطط إعادة التنظيم مع الحرص على الالتزام بالإجراءات القانونية وزيادة الوعي مع تبسيط العمليات والمرونة الاقتصادية لاستدامة الأعمال، ويقدم المسار خمس خدمات نوعية:

إطلاق مبادرة مسار الدعم المميز بحضور وزيري العدل والشئون الإسلامية والأوقاف والصناعة والتجارة – 22 سبتمبر 2024.

مسار الدعم المميز

الأهداف

- هي خدمة استشرافية جديدة تضاف إلى خدمات غرفة تجارة وصناعة البحرين
- عبارة عن حزمة مسارات تهدف لحماية أعضائها
- تسهم في تسريع عملية اتخاذ قرارات الخيارات الصعبة الملائمة
- تذلل التحديات التي قد تواجههم بفعالة تناسب ظروفهم المختلفة.

المستهدفون / المستفيدون من الخدمة

- أعضاء الغرفة
- طلبة وخريجي القانون
- مكاتب المحاماة وأمناء التفليسة
- المتعاملون مع أصحاب الأعمال في مملكة البحرين

مسارات الدعم المميز

- ضمان استيفاء العضو جميع المعلومات المطلوبة؛ لفتح دعوى إعادة التنظيم أو التصفية أو قضايا الإفلاس.
- تعزيز مسار التسوية والوساطة في بيئة الأعمال التجارية؛ لإمكانية حل النزاعات عن طريق مركز تسوية المنازعات بالغرفة.
- التثقيف بالميثاق الاسترشادي لحوكمة الشركات العائلية، والكتيب الإرشادي لحوكمة الشركات العائلية.

الأهداف الإستراتيجية لمجلس الإدارة (22 مبادرة)

1 - الشركات العائلية

2 - الأمن الغذائي

3 - الإستراتيجية السياحية

4 - مستقبل التعليم

5 - التصديق على مركز المنازعات

6 - تصنيف وتأمين قطاعي الإنشاءات والصناعات

7 - تعزيز مكانة المستثمرين الحاليين

8 - اقتصاديات دول الجوار

9 - تطوير مستقبل الخدمات التكنلوجية

10 - التصنيف الائتماني للمؤسسات

11 - بنية اقتصادية تحتية مشجعة

12 - مشروع الحكومة – زيادة رسوم هيئة تنظيم سوق العمل

13 - خارطة الطريق مع السلطة التشريعية

14 - مرئيات الغرفة للحكومة بخصوص الضمان الصحي

15 - إحاطة بالخدمات الحكومية

16 - فرص توطين المنتجات واحلال الواردات

17 - مرصد الغرفة - Master Log – Malog

18 - إحصائيات مرصد غرفة البحرين Master Log

19 - مقترح المرصد الخليجي

20 - دبلوماسية الغرفة

21 - وضع إطار وإستراتيجية واضحة للتعامل مع الغرف والمنظمات الإقليمية والدولية

22 - المنتدى العالمي للاستثمار لرواد الأعمال 2024

1 - الشركات العائلية

تدعم الغرفة كل وسائل حماية استمرار الشركات العائلية، كأسماء وعلامات تجارية وطنية ولها مقوم اقتصادي محلي؛ لنموها وتطويرها كرأس مال وطني غير ملموس.

- تعمل الغرفة حاليا على وضع تقدير موقف حول استمرار ونماء الشركات العائلية التي يزيد عمرها عن 30 عاما في السوق. وصناعة مؤشر صحة الشركات العائلية.
- لدى الغرفة اتفاقية تعاون لتنفيذ برامج متخصصة للشركات العائلية مع معهد البحرين للدراسات المصرفية (BIBF) لعمل أكاديمية الشركات العائلية.
- اطلاق الميثاق الاسترشادي لحوكمة الشركات العائلية، والكتيب الإرشادي لحوكمة الشركات العائلية.
- توقيع مذكرة تعاون مع مجلس الشركات العائلية الخليجية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- التعاون مع الغرفة الإسلامية في جمهورية مصر العربية في هدف استراتيجي لجعل مملكة البحرين هي المرجع والحاضن في الخليج لأكاديمية الشركات العائلية بالتعاون مع الغرفة الإسلامية، ومن المقترح تدشينه في الربع الأول والثاني من العام 2025.
- اطلاق بنك الشركات العائلية بهدف اعداد دليل أو قائمة بيانات الشركات العائلية؛ أعددنا قاعدة بيانات الشركات العائلية، ستضم مؤسسات وشركات تجارية محلية يزيد عمرها على 25 عاما، لها مساهمات في الناتج المحلي، وتوظيف الأيدي العاملة، وبصمات على الهوية التجارية.

2 - الأمن الغذائي

تهدف الغرفة للدفع لتمهيد الأرضية والمساهمة بالخبرات والمشورة في إنشاء هيئة للأمن الغذائي في البحرين، وإعداد دليل توعوي حول الشهادات العالمية المطلوبة لتصدير المنتجات الغذائية (الحلال، آيزو)، ووضع إستراتيجية واضحة بعيدة المدى، على أن يضم مجلس إدارتها كفاءات خبيرة من القطاع الخاص، والهدف هو رفع عملية الإنتاج الغذائي لتحقيق الأمن الغذائي في الثروة الحيوانية والسمكية والزراعية.

سعت الغرفة مع الجهات الحكومية في رفع بعض الملفات والدراسات والمرئيات ومنها:

- دراسة وتحليل رؤية الحكومة للأمن الغذائي (مقارنة بإستراتيجيات دول الجوار)
- قدمت الغرفة مرئيات الغرفة عن الأمن الغذائي لدور القطاع الخاص في برنامج عمل الحكومة
- إحالة مرئيات الغرفة حول إستراتيجية الأمن الغذائي الحكومية لمكتب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والتجارة ووزير البلديات والزراعة
- العمل مع وزارة الصناعة والتجارة بخصوص موضوع المخزون الغذائي

3 - الإستراتيجية السياحية

- سعت الغرفة من خلال مجموعة التفكير الإستراتيجي ولجنة السياحة بالتعاون في عدة مجالات بخصوص الإستراتيجية السياحية لمملكة البحرين، من خلال تعاون مستمر واجتماعات متعددة بين الغرفة وهيئة البحرين للسياحة والمعارض، وتشكيل فريق عمل مشترك.
- امتدت جهود الغرفة أيضا مع سعادة وزيرة السياحة وعقد أكثر من اجتماع بخصوص ملاحظات الغرفة على الاستراتيجية السياحية والتعاون المستمر بين الجهتين.
- التوافق على رؤية إستراتيجية سياحية تركز على الهوية والميزة التنافسية السياحية للبحرين إلى عام 2030، قادرة على تسويق مشاريعها على شركاء القطاع الخاص المحلي والإقليمي، تُمكّن الحكومة من زيادة نسبة هذا القطاع في الميزانية العامة بشكل متنامي ومستقر، ويضمن عوائد مجزية على الاستثمارات.

- في خلاصة الاجتماع الأخير بين الغرفة من خلال مجموعة التفكير الإستراتيجي ولجنة السياحة وهيئة السياحة، والتي تهدف بدورها إلى تنشيط القطاع السياحي وأهم ما جاء فيها:

  - بناء الاستراتيجية السياحية من الأساس بدء من التفاصيل الصغيرة.
  - التعاون مع القطاع الخاص في دعم مشاريع البنية التحتية وفعاليات الهيئة.
  - استراتيجية متكاملة وإطلاق هوية مملكة البحرين بما تزخر فيها من مقومات تاريخية.
  - تطوير وإعادة أحياء سوق المنامة من خلال الاستفادة من تجربة تطوير سوق المحرق، والتركيز على المنتجات والحرف اليدوية البحرينية.
  - الحاجة إلى العمل على ترويج وتسويق المقومات السياحية من خلال الباقات الترويجية.
  - الاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة من خلال العمل على وضع خطة مترابطة للترويج للمنطقة كوجهة واحدة.
  - إرسال التصورات الخاصة بغرفة البحرين لعرضها على سعادة الرئيس التنفيذي.
  - مقترح لجذب مجمع للماركات العالمية Outlet للبحرين.
  - إعادة أحياء مشروع منتزة عذاري.
  - العلاقة الأزلية بين اللؤلؤ الطبيعي ومملكة البحرين والتي يجب ابرازها بما يتناسب في الحملات التسويقية والترويجية لمملكة البحرين.

4 - مستقبل التعليم

دور الغرفة في إستراتيجية التعليم المعتمدة، جاءى من خلال العمل مع المجلس الأعلى للتدريب والتعليم لتطوير المناهج الدراسية التأسيسية في لغة البرمجة والتكنولوجيا، وتطوير التعليم العام والعالي والتدريب المهني في المعاهد لتلبية متطلبات السوق، على أن تُدرَج ضمن المناهج التعليمية والتدريبية، وبناء شراكات غير تقليدية تخدم كلا من حاجة السوق وتستوعب الخريجين بعد تطوير مستواهم التعليمي والتدريب المهني.

- دراسة وتحليل ملف استراتيجية التعليم بالتعاون مع لجنة التعليم وبعض الخبراء لاستطلاع مرئياتهم
- تقديم مرئيات الغرفة على استراتيجية التعليم للمجلس الأعلى للتعليم والتدريب
- دراسة وتحليل برنامج عمل الحكومة لتقديم مرئيات الغرفة بالتعاون مع مجلس النواب
- اعتماد خمس توصيات صادرة من الغرفة في استراتيجة التعليم المعتمدة

مقترح المنصة الوطنية للتعليم العالي

- أهمية التعليم وترتيب أولوية الأهداف التعليمية حسب برنامج عمل الحكومة.
- النظام البيئي لقطاع التعليم في مملكة البحرين.
- ميزانية التعليم العالي في البحرين مساهمة القطاع التعليمي العام والخاص في الاقتصاد الوطني..
- توزيع الطلبة في المؤسسات التعليمية والطاقة الاستيعابية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي.
- تصنيف الجامعات المحلية ضمن المؤشرات العالمية المعتمدة للجامعات العربية.
- الفجوات في المنظومة الحالية.
- التصور للمنصة الوطنية للتعليم العالي.

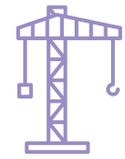

5 - تصنيف وتأمين قطاعي الإنشاءات والصناعات

- إعادة تقييم اشتراطات التعمير الجديدة
- المبادرة بإعداد مسودة مشروع قانون لإنشاء "هيئة تنظيم قطاع المقاولات"، لعرضه على الجهات المعنية
- مراجعة العقود الحكومية الخاصة بالمشاريع الإنشائية وتقديم المقترحات التطويرية بشأنها
- اعدت الغرفة دراسة شاملة حول العقار

6 - التصديق على مركز المنازعات

تم التصديق على مركز تسوية المنازعات وتم الافتتاح رسميا في غرفة البحرين باسم مركز الوساطة وضمه ضمن مسارات مشروع مسار الدعم المميز.

7 - تعزيز مكانة المستثمرين الحاليين

- وضعت الغرفة مرئياتها حول "توطين المنتجات واحلال الواردات". وعمل دراسة شملت مقارنة خليجية حول جهود دول الخليج بشأن توطين المنتجات واحلال الواردات
- عملت الغرفة دراسة شملت حزمة مقترحات لتوطين الذهب البحريني
- العمل على إبراز الصناعات المحلية
- تنظيم ندوات وبرامج لتوعية القطاع الصناعي بأهمية التحول الرقمي للثورة الصناعية الرابعة و الاستثمار في الطاقة الخضراء والمتجددة

8 - اقتصاديات دول الجوار

إقامة ملتقيات لتعريف وتثقيف المجتمع التجاري بآليات وأطر التوسع بأعمالهم للوصول إلى الأسواق الخارجية يتطرق إلى محور حق الأمتياز والدبلوماسية التجارية لغرفة البحرين وذلك من خلال سلسلة فعاليات ذا كيوب خلال العام 2024، وقد ساهمت عبر المجالس النوعية لرجالات الأعمال بتكثيف التبادل التجاري النوعي بين دول الدوار وخاصة الشقية العربية السعودية.

9 - تطوير مستقبل الخدمات التكنلوجية

- تنظيم ندوات وبرامج لتوعية القطاع الصناعي بأهمية التحول الرقمي للثورة الصناعية الرابعة و الاستثمار في الطاقة الخضراء والمتجددة
- التنسيق والتعاون مع البنوك وشركات الاستثمار حول تنويع خيارات الاستثمار والتمويل لشركات التكنولوجيا البحرينية
- تقديم عدد من المبادرات تدعم تطوير شركات التكنولوجيا البحرينية وتفعل تواجدهم في السوق المحلي
- التنسيق مع مسرعات الأعمال للدفع نحو إطلاق مبادرات تدعم توسع شركات التكنولوجيا الصغيرة والمتوسطة وانضمامها للأسواق الدولية بالتنسيق مع الجهات المعنية

10 - التصنيف الائتماني للمؤسسات

دعم إطلاق مشروع التصنيف الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة مع الجهات المعنية وهو في مراحله النهائية حيث من المتوقع أن يطلق منتصف عام 2025.

مميزات المشروع (سيطلق في منتصف عام 2025)

- تسهيل الحصول على التمويلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحفيز النمو الاقتصادي
- تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل وتقليل وقت التقييم للمؤسسات المالية
- رقمنة عمليات طلبات الائتمان، مما يؤدي إلى تسهيل الحصول على جميع البيانات والوثائق المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تأسيس منصة رقمية موحدة
- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة للحصول على أنواع مختلفة من التسهيلات الائتمانية من قبل المقرضين

11 - بنية اقتصادية تحتية مشجعة

- توعية قطاع الأعمال بأهمية الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ومخاطر الاحتيال
- الضغط باتجاه دعم توافر الأدوية في مملكة البحرين و ضمان عدم نفاذها
- تقديم دراسة تفصيلية استقصائية حول نواقص الكوادر الصحية ذات الكفاءة عالية في عدد من التخصصات الحيوية
- العمل على وضع ضوابط خاصة برسوم الأجهزة الطبية و قطع غيارها و ضمان جودتها

- إتمام الدراسة الداعمة لإنشاء بنية تحتية تحفيزية للاستثمار في القطاع الصحي
- التواصل مع الجهات المعنية بطلب تطوير وتعزيز التعاون بين الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية الوطنية والقطاع الخاص في مايخص اصدار القرارت المنظمة للقطاع الصحي
- اقتراح آليات تدفع باتجاه تشجيع الشراكات بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحلية مع المصانع الكبيرة
- تقديم مقترحات للجهات الحكومية تدعم تسريع اجراءات إصدار تراخيص البناء
- تقديم مقترحات للجهات المعنية تدعم تسريع الحصول على الموافقات الأمنية واجراءات التسجيل العقاري
- إنشاء صفحة الكترونية تربط كافة المنصات الالكترونية الخاصة بالجهات الحكومية بهدف تسهيل الدخول لها عبر الموقع الالكتروني للغرفة
- مراجعة العقود الحكومية الخاصة بالمشاريع الإنشائية وتقديم المقترحات التطويرية بشأنها
- تقديم مقترحات تدعم تطوير وتحسين الخدمات والإجراءات المتعلقة بقطاع النقل والخدمات اللوجستية
- الدفع باتجاه بحرنة مهنة سواق المركبات الثقيلة
- تنظيم عدد من البرامج والفعاليات التثقيفية التي تدعم رفع مستوى التنافسية في القطاع
- تقديم مقترحات تدعم الدفع بالتجارة الإلكترونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الشحن الجوي
- ترويج السياحة التعليمية والتدريبية
- تقديم عدد من المقترحات التي تدعم منح المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة المزيد من الاستقلالية
- زيارات ميدانية لقطاعات الأسواق التجارية والتجزئة لمعرفة التحديات وتقديم الدعم اللازم وتمثيل القطاع في المحافل المحلية
- إطلاق برنامج تسجيل واستحداث قاعدة بيانات محمية لصغار التجار البحرينيين
- مساندة الأسواق المحلية في دخول منصات عالمية
- طلب منح مهلة زمنية تتراوح من 60 - 90 يوم لسداد رسوم الجمارك على الواردات

12 - مشروع الحكومة – زيادة رسوم هيئة تنظيم سوق العمل

- تم إلغاء التصريح المرن
- تم التوجيه والإجتماع بمجلسي الشورى والنواب والغرفة لدراسة الموضوع، وتشكيل فريق عمل مصغر للدراسة ورفع التوصيات
- تم عمل تقرير لدراسة المشروع وتناول ثلاثة محاور وهي كالآتي:
  - التوقيت غير مناسب لأي زيادات.
  - ضبط آليات استصدار السجلات التجارية.
  - معالجات هيكلية لنوعية العمالة في مملكة البحرين (Bahrain Skills).
  - توقيع التفاهم على موقف موحد بين غرفة البحرين والسلطة التشريعية بحضور رئيس الغرفة ورئيس المجلسين، ورفعه للحكومة.

13 - خارطة الطريق مع السلطة التشريعية

وضع تصور خارطة طريق لأهم الملفات والقضايا التي تخدم القطاع الخاص بحيث:

- ترفع من وتيرة التعاون بين الغرفة والسلطة التشريعية بغرفتيها.
- شاملة لبرنامج عمل الحكومة فيما يخص القطاع الخاص، وبرنامج عمل الدورة 30 لمجلس إدارة الغرفة.
- إحداث تناغم وتتابع تراكمي ممنهج يخدم القضايا الاقتصادية والتجارية.
- يصب في المصلحة العليا للاقتصاد الوطني.

14 - مرئيات الغرفة للحكومة بخصوص الضمان الصحي

تعاون الغرفة مع شركات التأمين والمجلس الأعلى للصحة لبحث ملاءمة قانون الضمان الصحي وتطبيقاته التنفيذية والإجرائية.

15 - إحاطة بالخدمات الحكومية

بطلب من الحكومة لتزويدها بالخدمات المقدمة للقطاع الخاص وتواجه تأخيرا مضرا على خدمات أصحاب الأعمال، وبعد الدراسة الميدانية تم رصد 13 خدمة تواجه تأخيرإما لأسباب القرارات أو الأنظمة أو لعوامل بشرية.

16 - فرص توطين المنتجات واحلال الواردات

وردت الغرفة مقترح من وزارة الصناعة والتجارة حول "توطين المنتجات واحلال الواردات".

ووضعت الغرفة مرئياتها وعمل تحليل مقارنات خليجية حول جهود دول الخليج بشأن توطين المنتجات واحلال الواردات.

وخلصت الدراسة إلى أنه يعتبر مشروع إحلال الواردات خطوة مهمة في سبيل تحقيق هدف التنويع الاقتصادي والخروج من قالب الدول النفطية التي تعتمد في اقتصادها بشكل كبير على العائدات النفطية، كما ان أهمية موضوع التوطين للمنتجات المستوردة برز بشدة خلال جائحة كورونا نظراً للتحديات التي واجهت سلاسل الامداد خلال الجائحة وحالة عدم الاستقرار السياسي والعسكري في منطقة الشرق الأوسط.

وتناولت الدراسة حزمة من محفزات مقترحة من القطاع الخاص تسرع الوصول لتحقيق التوطين (15 توصية) تم تسليمها للوزارة.

هل يمكن توطين المنتجات التالية وصناعتها محليًا بدل من استيرادها؟

سفن صيد

أكسيد الألمنيوم الأخرى

مقاعد خشبية

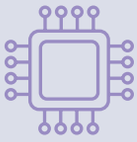
وحدات معالجة ذاتية

مظلات المنطاد

سيارات خاصة

إطارات السيارات

أجزاء من الطائرات

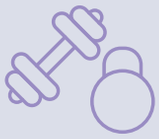
معدات رياضية

طوافات قابلة للنفخ

السجائر

مصابيح كهربائية

أجزاء من السيارات

17 - مرصد الغرفة -
Master Log – Malog

المرصد هو مرجع موحد شامل وموثوق لكل ما صدر عن الغرفة من توصيات ومقترحات من قبل اللجان والدراسات والقانونية ومجموعة التفكير الإستراتيجي.

الفكرة

مرجع موحد شامل وموثوق لكل ما صدر عن الغرفة من توصيات ومقترحات ومشاريع ومبادرات ومنتجات وتصب في اهداف الغرفة وخدمة الاقتصاد الوطني.

والتركيز على رصد للتحديات التي تواجه القطاع الخاص وفق أفضل الممارسات لتكون مرجع لمعرفة التحديات ونوع التحدي، والجهة المعنية والمقترحات لعلاجه، ومدى الإنجاز فيه، والأثر السلبي والإيجابي للتحدي، ويكون المرصد مشترك بين الإتحادات والغرف الأعضاء.

مـرصـد الـغـرفـة

الأهداف

- الحاجة لإنشاء نظام يرصد كافة تحركات الغرفة ومشاريعها الاستراتيجية
- إيماناً بأهيمة استدامة الأعمال بالغرفة على المدى القصير والبعيد
- رصد جميع ما يصدر عن الغرفة من (مشاريع – توصيات - مبادرات ومتابعة تنفيذها

الوظيفة

- حصر لجميع التوصيات التي تصدرها الغرفة من خلال جميع المصادر المتاحة
- رصد الحالة (تم) التطبيق-في طور التطبيق تحتاج إلى تطبيق)
- ربط كل توصية بالمبادرات ال 22 لمجلس الإدارة
- مرجع موحد شامل وموثوق لكل ما صدر عن الغرفة من توصيات ومقترحات، ومشاريع ومبادرات، ومنتجات
- تصنيف التوصيات بحسب القطاعات ISIC 4

18 - إحصائيات مرصد غرفة البحرين Master Log

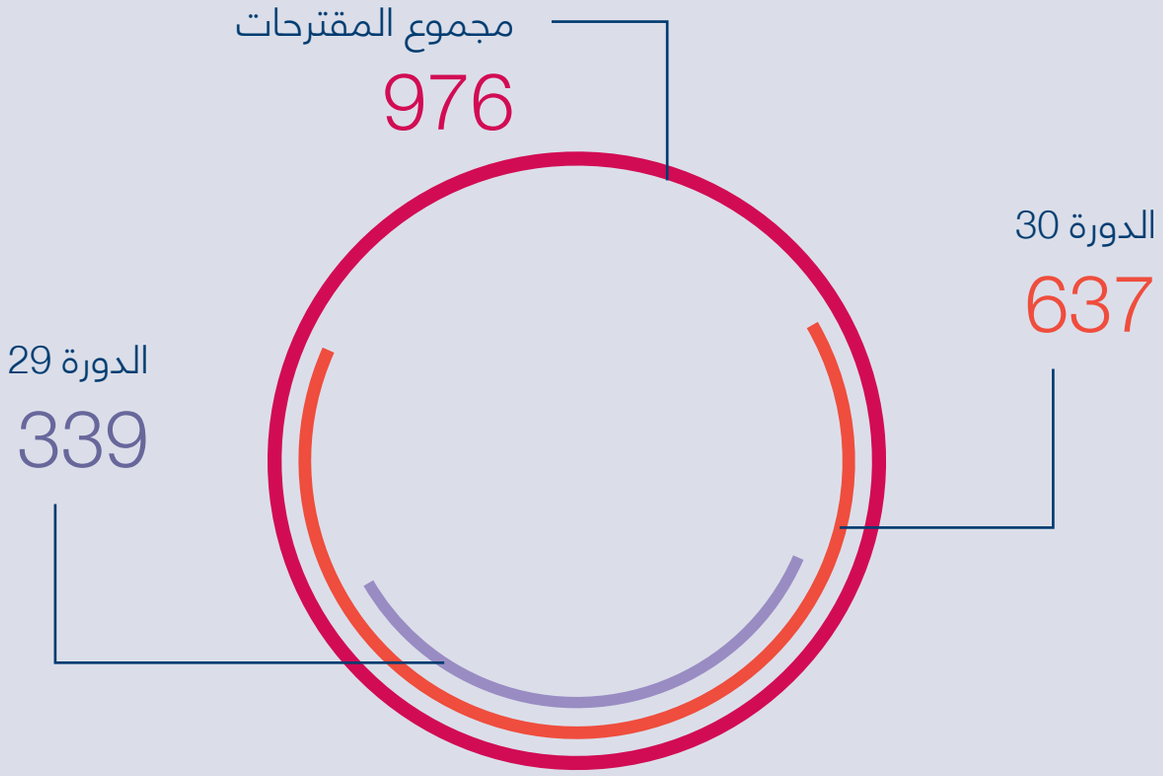

حماية 810

انطلاق 166

في طور التطبيق 274

وضعت الغرفة على عاتقها خلال الدورة 30 تحقيق مرئياتها -متوسطة وطويلة المدى- من خلال برنامج عمل متشابك يرتكز على تكثيف الحراك الإستراتيجي والتكتيكي لمرحلة الانطلاق والنماء محليا وإقليميا، في 22 مبادرة موزعة على محوري الحماية والانطلاق للقطاع الخاص بمختلف أشكاله ومستوياته

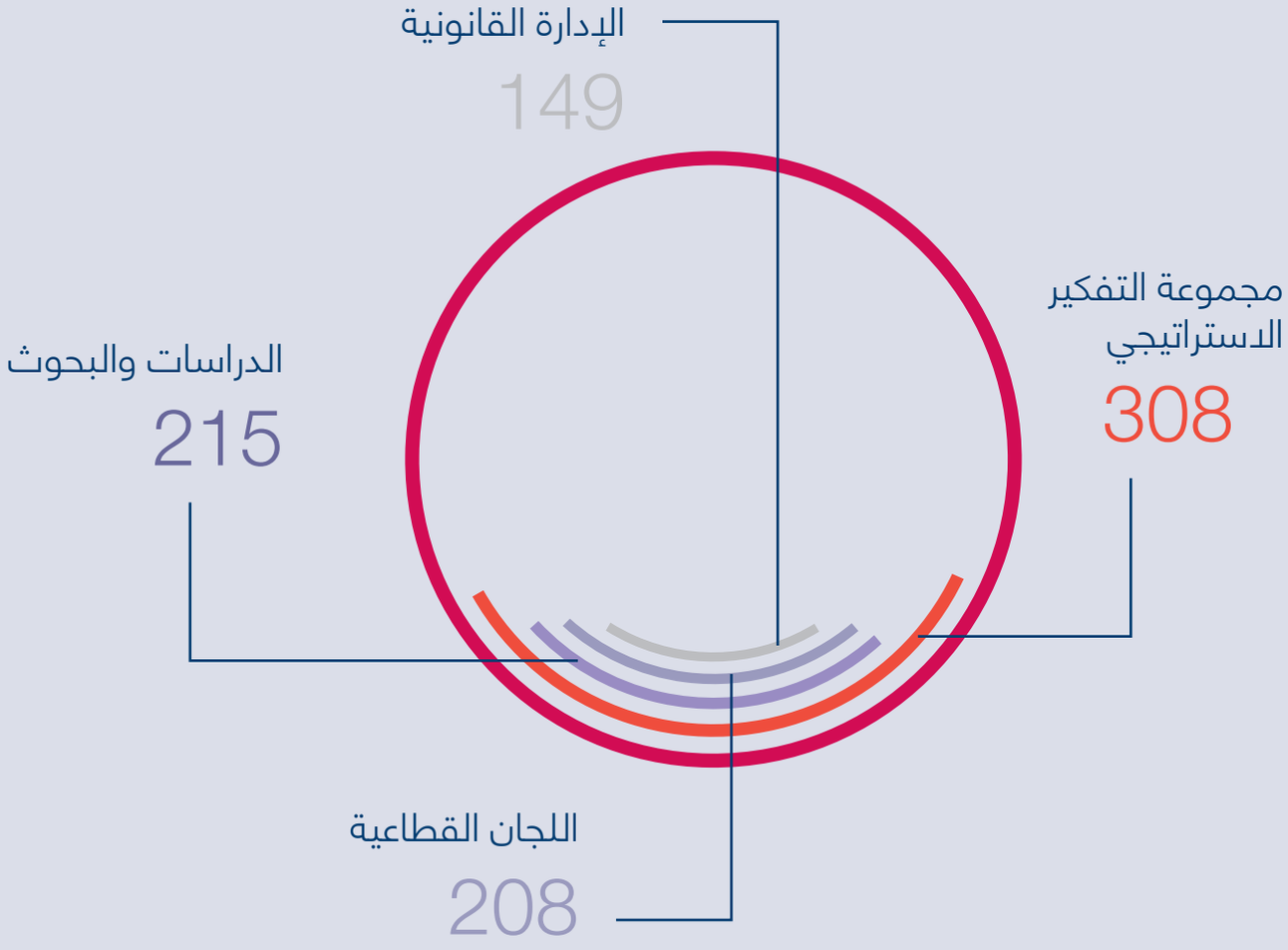

147
تم التطبيق

266
تحتاج إلى التطبيق

19 - مقترح المرصد الخليجي

الفكرة

- إنشاء مرصد خليجي مشترك بين غرف دول مجلس التعاون الخليجي، الهدف من المشروع هو تعزيز استفادة الغرف من بعضها بعضا من خلال مشاركة الفرص والمشاريع والأفكار الخاصة بكل قطاع، ودراسة التحديات المشتركة والتوصل إلى حلول تشاركية مبتكرة بفعالية أكبر، إلى جانب الاستفادة من التوصيات الناتجة عن الدراسات التي تقوم بها كل غرفة.

- كما يهدف إلى رصد التحديات والفرص وتبادل المعلومات حول المشاريع المتاحة لدى كل غرفة تجارية في دول المجلس. حيث سيعتمد على تصنيف القطاعات وفقًا للنظام الموحد (ISIC٤)، ما يسهم في تنظيم البيانات وتسهيل الوصول إليها. حيث سيستفيد من التجربة الناجحة التي نفذتها غرفة البحرين في هذا المجال، ليكون المرصد مرجعا شاملا يوضح نوع التحدي، والجهة المعنية، والمقترحات العلاجية، بالإضافة إلى قياس مدى الإنجاز والأثر السلبي والإيجابي لكل تحد، كما سيكون المرصد مشتركا بين الاتحادات والغرف الأعضاء، ما يعزز التعاون والتنسيق بين الدول الخليجية.

- والتركيز على رصد للتحديات التي تواجه القطاع الخاص وفق أفضل الممارسات لتكون مرجع لمعرفة التحديات ونوع التحدي، والجهة المعنية والمقترحات لعلاجه، ومدى الإنجاز فيه، والأثر السلبي والإيجابي للتحدي، ويكون المرصد مشترك بين الإتحادات والغرف الأعضاء.

الهدف المنشود

- إستفادة الغرف من بعضها في مشاركة الفرص والمشاريع والأفكار الخاصة بكل قطاع.

- دراسة التحديات المشتركة والتوصل لجلول تشاركية مبتكر بفعالية أكبر.

- الإستفادة من التوصيات الخاصة بالدراسات التي تعملها كل غرفة.

احد اجتماعات اتحاد الغرف الخليجية التب بحثت مشروع المرصد الخليجي

20 - دبلوماسية الغرفة

الفلسفة

- حضور غرفة البحرين في المنظمات الدولية عاملا أساسيا لحماية وتمكين صاحب العمل البحريني محلياً ودولياً.

- تم إطلاق ملتقى الدبلوماسية التجارية بحضور 30 دبلوماسي من سفراء مملكة البحرين وكبار الدبلوماسيين بتعاون غرفة البحرين مع وزارة الخارجية.

"ملتقى الدبلوماسية التجارية" يأتي بغرض التعريف بدور وأهداف غرفة البحرين وارتباطها بالمنظمات والاتحادات الدولية، والإقليمية التي نتعاون معها لخلق منصة للحوار وتبادل الآراء والأفكار مع المجتمع التجاري الدولي بما يعزز من أداء التجارة الخارجية لمملكة البحرين.

- عقدت الغرفة ملتقى أفضل الممارسات في التجارة الدولية، بحضور ممثلين عن 19 سفارة وملحقية اقتصادية في مملكة البحرين، بهدف تعريف ممثلي القطاع الخاص بأنظمة وقوانين إتمام الشراكات وطرق تمويل التجارة الدولية، لما تشكله من أهمية كبيرة لجميع الدول التي تعتمد على الاستيراد.

21 - وضع إطار وإستراتيجية واضحة للتعامل مع الغرف والمنظمات الإقليمية والدولية

- وضع استراتيجية لترشيح عضو من مجلس إدارة الغرفة (سونيا جناحي) لعضوية مجلس إدارة منظمة العمل الدولية للفترة 2024 – 2027 من خلال قنوات التواصل مع الغرف التجارية الأعضاء لدول غرب آسيا.
- دعم عملية الترشح لمنصب لرئاسة مجموعة آسيا في المنظمة الدولية لأصحاب الأعمال.
- تفعيل دور الغرفة في اللجنة الوطنية لغرفة التجارة الدولية ICC، بعضويات في مجلس إداراتها.
- الحصول على عضوية في اتحاد الغرف العالميWCF المنبثقة من غرفة التجارة الدولية.

22 - المنتدى العالمي للاستثمار لرواد الأعمال 2024

سعت مجموعة التفكير الإسراتيجي جاهدة في الدعم والمساهمة في العديد من أمور التنظيم الإستراتيجية في المنتدى العالمي للاستثمار لرواد الأعمال 2024 تحت شعار "تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي والذي عقد في الفترة من 14 إلى 16 مايو 2024 في المنامة.

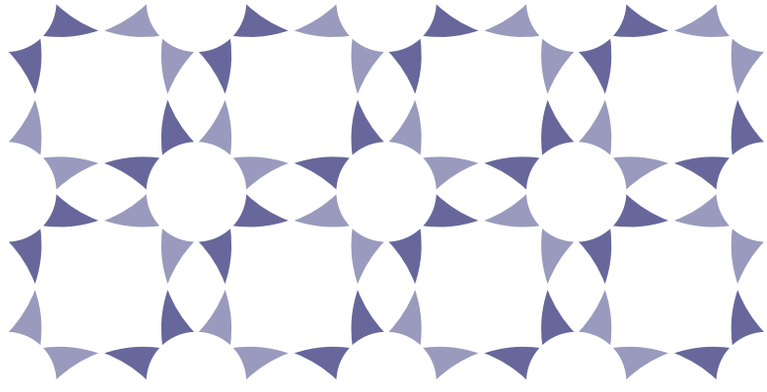

الغرفة تشارك في القمة العربية الفرنسية الاقتصادية الخامسة في باريس – 10 ديسمبر 2024.

خلال توقيع اتفاقية بين غرفة البحرين وغرفة التجارة الدولية - 10 ديسمبر 2024.

البحوث والمبادرات قاطرة المعرفة لدعم القطاع الخاص

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة، واصلت غرفة تجارة وصناعة البحرين دوره المحوري كركيزة معرفية تدعم صناع القرار وأصحاب الأعمال، من خلال إنتاج دراسات نوعية، وإعداد تقارير تحليلية معمقة، وإطلاق مبادرات رائدة تساهم في رسم سياسات تدعم النمو المستدام وتعزز التنافسية الاقتصادية لمملكة البحرين.

وخلال عام 2024، عملت الغرفة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدورة الثلاثين لمجلس إدارتها، حيث أسهمت جهودها البحثية والاستشارية في تنفيذ 8 من أصل 22 مبادرة أعلن عنها المجلس مع بداية الدورة، وقد شملت هذه الجهود:

- إعداد 4 دراسات تحليلية معمقة تناولت أبرز التحديات الاقتصادية وسبل مواجهتها.
- إصدار 3 تقارير اقتصادية ربع سنوية تحمل عنوان **"نظرة عامة على الاقتصاد المحلي"**، تقدم صورة دقيقة عن أداء الاقتصاد البحريني.
- إطلاق 35 استبيانًا اقتصاديًا لقياس نبض الشارع التجاري وفهم توجهات السوق.
- إعداد 16 مرئية اقتصادية تعكس موقف القطاع الخاص من القضايا الاقتصادية الملحة.
- مشاركة 32 تقريرًا اقتصاديًا موجزًا لتعزيز التعاون التجاري بين البحرين والدول الصديقة.
- إطلاق خدمة **"مسار الدعم المميز"** كمبادرة حلول استشرافية مبتكرة لحماية ودعم رواد الأعمال والشركات العائلية بالتعاون والتنسيق مع وزارتي العدل والشؤون الإسلامية ووزارة الصناعة والتجارة، وهي خدمة متفردة من غرفة البحرين غير مسبوقة في أي دولة خليجية.
- تقدمت الغرفة بفكرة مبتكرة للاتحادات والغرف الخليجية لتأسيس **"المرصد التجاري الخليجي الموحد"** بالتعاون مع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ليكون مركزًا للمعلومات الاقتصادية الاستراتيجية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، وحظي بمبادرة الدول الأعضاء، وستتولى غرفة البحرين عمليات التأسيس إلى مرحلة الإطلاق، وهو حدث نوعي غير مسبوق للقطاع الخاص على مستوى دول الخليج.

4

دراسات تحليلية

3

تقارير اقتصادية ربع سنوية

35

استبيان اقتصادي

16

مرئية اقتصادية

32

تقرير اقتصاديً موجز

أولاً: الدراسات الاستراتيجية – أدوات للتمكين الاقتصادي

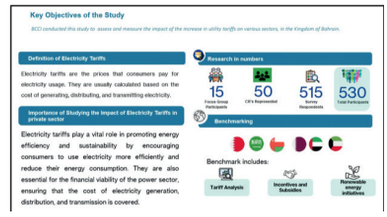

دراسة أثر تعرفة الكهرباء على القطاع الصناعي

- انطلاقًا من أهمية الطاقة كعنصر رئيسي في التكلفة التشغيلية للقطاعات الإنتاجية، قدمت الدراسة تحليلاً دقيقًا لأثر ارتفاع تعرفة الكهرباء على المؤسسات الصناعية في البحرين، وناقشت البدائل الممكنة لتعزيز استخدام الطاقة البديلة وتخفيض النفقات التشغيلية، مما يفتح آفاقًا جديدة لتحسين الكفاءة الاقتصادية.

دراسة استشرافية لاستمرارية الشركات العائلية في البحرين

- تمثل الشركات العائلية 70% من الاقتصاد البحريني، لذا ركزت هذه الدراسة على استدامتها ونموها، مع اقتراح حلول مبتكرة لضمان استمراريتها عبر الأجيال، بما يعزز من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. وقدمت الدراسة 3 سيناريوهات مستقبلية لمواجهة التحديات المحتملة، مع عرض أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

دراسة الرسوم الحكومية وتأثيرها على القطاع الخاص

- استجابةً لمطالبات أصحاب الأعمال، قامت هذه الدراسة برصد وتحليل التغيرات الزمنية للرسوم الحكومية، ومدى تأثيرها على مختلف القطاعات الاقتصادية. وخرجت الدراسة بتوصيات عملية تهدف إلى تحقيق التوازن بين استدامة المالية العامة والحفاظ على تنافسية القطاع الخاص.

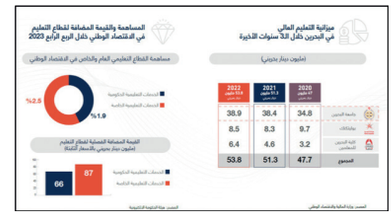

دراسة تعزيز دور القطاع الخاص في التعليم

- لأن التعليم هو مفتاح التنمية، جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على فرص تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام في قطاع التعليم، بهدف تحقيق نهضة تعليمية تدعم متطلبات سوق العمل، مع تقديم نماذج ناجحة لهذه الشراكات في دول أخرى.

ثانيًا: التقارير الاقتصادية – عدسة دقيقة لمواكبة المتغيرات

تقرير "نظرة عامة على الاقتصاد المحلي"

إصدار ربع سنوي يضم 6 فصول رئيسية توفر تحليلاً شاملاً لأبرز المؤشرات الاقتصادية المحلية، بما في ذلك:

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه حسب القطاعات.
- تحليل حركة الأنشطة الاقتصادية وتأثيرها على بيئة الأعمال.
- معدلات التضخم وأثرها على القدرة الشرائية.
- حركة التجارة الخارجية والتبادل التجاري مع دول الخليج والعالم.
- ترتيب البحرين في المؤشرات الاقتصادية العالمية.
- تحليل الاقتصاد العالمي وانعكاساته على البحرين.

وقد تم إصدار 3 تقارير خلال 2024:

- الربع الرابع 2023
- الربع الأول 2024
- الربع الثاني 2024

تقرير "التجارة تحت المجهر" – خارطة طريق للمستثمرين

يعتبر هذا التقرير مرجعًا استثماريًا شاملاً، حيث يسلط الضوء على:

- العلاقات التجارية بين البحرين والسعودية، مع تحليل التبادل التجاري السنوي.
- القطاعات الواعدة في الاستثمار بين البلدين.
- التغيرات السنوية في حجم التبادل التجاري، والسلع الأكثر تداولاً.
- الفرص غير المستغلة لتعزيز التجارة البينية.

ونظرًا لأهمية هذا التقرير، فقد تم توسيع نطاقه ليشمل دول مجلس التعاون الخليجي، مما يتيح رؤية أعمق لحركة التجارة الإقليمية.

التقارير الاقتصادية الموجهة للسفراء والممثلين التجاريين

بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية، أعدت الغرفة 32 تقريرًا اقتصاديًا موجزًا استعرضت أبرز المؤشرات الاقتصادية وفرص التعاون التجاري بين البحرين والدول الصديقة، بما يساعد في جذب الاستثمارات وتوسيع قاعدة الشراكات الاقتصادية.

ثالثًا: مبادرات نوعية لتعزيز الاقتصاد البحريني

المرصد الخليجي الموحد لاتحاد الغرف العربية

شاركت الغرفة عبر قسم البحوث في إطلاق هذا المشروع الاستراتيجي ليكون قاعدة بيانات تحليلية تدعم القطاع الخاص الخليجي، حيث تمثل الغرفة المركز البحثي والمعلوماتي الأساسي للمرصد، مما يعزز من مكانة البحرين كمركز اقتصادي إقليمي.

خدمة "مسار الدعم المميز" – شبكة أمان لرواد الأعمال

في ظل التحديات الاقتصادية، أطلقت الغرفة هذه الخدمة الاستشارية المتميزة لدعم أصحاب الأعمال والشركات العائلية، وتشمل:

- إجراءات الإفلاس وإعادة التنظيم، مع توفير أدلة إرشادية مبسطة.
- تعزيز الحوكمة في الشركات العائلية لضمان استمراريتها.
- تقديم منظومة دعم معرفي وإجرائي للمتطلبات القانونية والاقتصادية لحماية الأعضاء من الأزمات المالية.
- الفرص غير المستغلة لتعزيز التجارة البينية.

وقد نتج عن هذا المشروع إعداد 4 أدلة إرشادية متكاملة، تشمل:

- دليل إعادة التنظيم.
- دليل رفع الدعاوى القضائية إلكترونيًا.
- دليل رفع دعوى إفلاس – تصفية.
- دليل رفع دعوى إفلاس – إعادة تنظيم.

عززت الدراسات والتقارير والمبادرات من قدرة الغرفة على دعم القطاع الخاص في اتخاذ قرارات مستنيرة، وساهمت في تحقيق التكامل الاقتصادي بين البحرين ودول الخليج، وبفضل هذه الجهود، تواصل غرفة تجارة وصناعة البحرين مسيرتها كبيت خبرة اقتصادي يعزز من قدرة البحرين على التنافس عالميًا، ويدعم تطلعاتها نحو مستقبل اقتصادي أكثر ازدهارًا واستدامة.

مبادرات تعزز التوجهات الاقتصادية للمستقبل

في إطار سعي غرفة تجارة وصناعة البحرين لتعزيز دورها الفاعل في المرحلة الاقتصادية القادمة، بما يتماشى مع التوجهات الاقتصادية العالمية ويحقق الاستدامة الاقتصادية، الغرفة خلال النصف الثاني من عام 2024 على تنفيذ مجموعة من المشاريع الاستراتيجية التي تسهم في دعم هذه التوجهات. ومن أبرز هذه المشاريع:

1

بنك الخبراء – النسخة الثانية: منصة داعمة لصناعة القرار الاقتصادي

أُطلِق مشروع بنك الخبراء – النسخة الأولى في عام 2022 كأداة حيوية تسهّل الوصول إلى قاعدة بيانات متطورة تضم نخبة من الخبراء والمتخصصين في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية، بهدف تقديم رؤى وتحليلات تدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية وصياغة السياسات وفق أسس علمية مدعومة بالبيانات. وقد ساهم المشروع منذ إطلاقه في تعزيز عملية صناعة التوجهات الاقتصادية الوطنية وتحقيق التنافسية للمؤسسات، حيث تشمل المنصة على خبراء في 10 قطاعات.

وعملت الغرفة عام 2024 على تحديث المشروع لإطلاقه منتصف 2025 في نسخته الثانية استنادًا إلى مراجعة دقيقة للنسخة الأولى، مع إعداد تصور شامل لتطويره وتحسين فعاليته، حيث يجري العمل على الجوانب التقنية والتنظيمية، ومن أبرز التطورات التي تم إدخالها:

- تحويل آليات التسجيل والعمليات التشغيلية إلى نظام إلكتروني متكامل، يضم خصائص متطورة لتحسين كفاءة العمل.
- تطوير آليات الانضمام، بما يشمل إجراءات القبول والرفض، وآلية الاستبعاد لضمان اختيار الخبراء الأكثر كفاءة.
- اعتماد معايير تقييم الخبراء وفق أسس واضحة لضمان جودة المخرجات الاستشارية.
- تحديد شروط العضوية لتوفير بيئة أكثر تنظيمًا واحترافية للخبراء المسجلين.
- إطلاق نظام إشعارات متطور، يشمل إرسال التنبيهات عبر البريد الإلكتروني والرسائل النصية لتسهيل التواصل الفعّال مع المستخدمين.
- إعداد محتوى ثنائي اللغة (العربية والإنجليزية) ليتم إدراجه ضمن التبويب المستحدث لـ "بنك الخبراء" في الموقع الإلكتروني للغرفة، بما يتيح وصولاً سلسًا للمستخدمين.

تساهم هذه التحديثات في تعزيز دور بنك الخبراء كأداة استراتيجية داعمة للقطاعين العام والخاص، بما يخدم تحقيق الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين ورفع كفاءة اتخاذ القرار بناءً على بيانات وتحليلات دقيقة.

2 تفعيل مذكرات التفاهم مع الجامعات: تعزيز الشراكة بين التعليم النوعي والقطاع الخاص

في إطار تعزيز التعاون بين القطاع الأكاديمي والقطاع الخاص، وسعيًا لتفعيل مذكرات التفاهم التي أبرمتها غرفة تجارة وصناعة البحرين مع الجامعات، أطلقت مشروعًا لتفعيل هذه الاتفاقيات، حيث تم التواصل مع 12 جامعة محلية لتعزيز التعاون في عدة مجالات ذات أهمية استراتيجية، ومن أبرزها:

- التبادل العلمي بين الجامعات والقطاع الخاص، بما يسهم في نقل المعرفة وتطوير المهارات البحثية والتطبيقية.
- تنظيم برامج التدريب العملي لطلبة الجامعات الخاصة، بهدف ربطهم بسوق العمل وتزويدهم بالخبرات العملية التي تعزز جاهزيتهم الوظيفية.
- تعزيز جسور التواصل بين الأكاديميين ورواد الأعمال، مما يسهم في تطوير الحلول المبتكرة لدعم الاقتصاد الوطني.

يشكل هذا المشروع خطوة ملموسة في تطوير رأس المال البشري، حيث يسهم في تمكين الطلبة الجامعيين من اكتساب المهارات العملية اللازمة لسوق العمل، مما ينعكس إيجابيًا على كفاءة القوى العاملة الوطنية ودعم التحول الاقتصادي المستدام.

12

جامعة تم التواصل معها

التشريعات المتينة ركيزة لبيئة أعمال مستقرة

تعد القوانين والتشريعات ركيزة أساسية لأي منظومة اقتصادية ناجحة، حيث توفر الحماية القانونية، وتضمن بيئة أعمال شفافة ومستقرة، وتساهم في اتخاذ قرارات سليمة قائمة على أسس قانونية واضحة. ومن هذا المنطلق، لعبت غرفة تجارة وصناعة البحرين دورًا محوريًا في دعم القطاع الخاص عبر تقديم الاستشارات القانونية، وصياغة التشريعات، وتسوية المنازعات، وإرساء أرضية قانونية متينة تُمكّن الشركات من الازدهار والنمو بثقة واستقرار.

1

أولاً: خدمات قانونية متكاملة تعزز ثقة المستثمرين

في ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة، بات توفير بيئة قانونية واضحة وشفافة أمرًا ضروريًا لجذب الاستثمارات واستدامة الأعمال. لذا، قدمت الغرفة مجموعة من الخدمات المتخصصة التي تهدف إلى دعم أعضائها في تسيير أعمالهم وفق الأطر القانونية السليمة، ومن أبرز هذه الخدمات:

- تقديم المشورة القانونية بشأن مشاريع القوانين والتشريعات المؤثرة على قطاع الأعمال.
- تقديم استشارات قانونية متخصصة لدعم المستثمرين ورواد الأعمال.
- الإشراف على تسوية المنازعات التجارية لتعزيز بيئة أعمال مستقرة.
- مراجعة العقود والاتفاقيات لضمان حماية مصالح الغرفة وشركائها.
- تنفيذ مبادرات تثقيفية حول القوانين التجارية والتشريعات ذات العلاقة.
- إصدار كتيبات قانونية لتعزيز الوعي القانوني بين رواد الأعمال والمستثمرين.

2 ثانيًا: بناء منظومة قانونية تدعم القرارات الاستراتيجية

عملت الغرفة خلال عام 2024 على تقديم رؤى قانونية متخصصة دعمت صانعي القرار، وأسهمت في صياغة لوائح وتشريعات تحقق التوازن بين متطلبات بيئة الأعمال ومصالح القطاع الخاص. في إطار دورها الاستشاري، وأسهمت في صياغة مستقبل البيئة التشريعية في البحرين عبر تقديم أكثر من 75 مرئية قانونية، أدت إلى صياغة 180 توصية مؤثرة بالتعاون مع الجهات المعنية، إلى جانب مراجعة وإعداد أكثر من 10 مذكرات تفاهم و70 اتفاقية وعقدًا لضمان توافقها مع القوانين النافذة، ومن أبرز الإنجازات القانونية خلال العام:

1. تقديم الرأي القانوني والمشاركة في التشريعات:

- أكدت الغرفة في جميع مواقفها على أهمية تحقيق التوازن بين دعم القطاع الخاص، ضمان استقرار التشريعات، وتحفيز الاستثمار في البحرين. فهي تدعم التعديلات التي تعزز بيئة الأعمال لكنها ترفض المقترحات التي قد تؤثر سلبًا على الاقتصاد البحريني أو تفرض قيودًا غير ضرورية.

2. تسوية المنازعات التجارية: حلول قانونية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي:

- تعد تسوية النزاعات التجارية ركنًا أساسيًا في تحقيق الاستدامة الاقتصادية. خلال عام 2024، تلقت الغرفة عددًا من المنازعات التجارية، وتمكنت من تسوية أكثر من 80 منازعة وديًا، مما ساهم في تحقيق العدالة للأطراف المتنازعة وتقليل اللجوء إلى المحاكم.

3 ثالثًا: اتفاقيات قانونية تفتح آفاقًا جديدة للتعاون الدولي

إيمانًا بأهمية التعاون القانوني على المستوى الدولي، وقعت الغرفة عددًا من مذكرات التفاهم مع جهات دولية مرموقة لتعزيز الشراكات القانونية والتجارية، حيث تم توقيع 6 مذكرات تفاهم مع مؤسسات عالمية بارزة، من بينها:

- غرفة تجارة وصناعة هونغ كونغ
- مجلس الشركات العائلية في دبي
- غرفة تجارة وصناعة أبوظبي
- مقاطعة جيانغسو (CCPIT)
- غرفة تجارة وخدمات الدار البيضاء
- معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية

4 رابعًا: تمكين القطاع الخاص من خلال المعرفة القانونية

إدراكًا لأهمية التوعية القانونية في تعزيز الامتثال وتحقيق الحماية القانونية للقطاع الخاص، نظمت الغرفة مجموعة من اللقاءات التوعوية وورش العمل التي تهدف إلى تثقيف أعضائها حول التشريعات المؤثرة على أعمالهم، من بينها:

- **فعالية نظام مكافأة نهاية الخدمة لغير البحرينيين في القطاع الأهلي**
- **ملتقى الوساطة الأول لتعزيز حل النزاعات التجارية**
- **مختبر قانون التنفيذ:** منصة لتعزيز الامتثال التشريعي

اللقاء التعريفي حول الموزع المعتمد – 1 يونيو 2024.

ورشة تعريفية بالنظام الالكتروني للهيئة العامة للتأمين الاجتماعية – 5 سبتمبر 2024.

- **لقاء تعريفي حول قرار الموزع المعتمد**
- **لقاءات تعريفية بالنظام الإلكتروني لهيئة التأمينات الاجتماعية**
- **ورشة عمل حول تنظيم عربات الأطعمة** في مملكة البحرين
- **إصدار كتيبات قانونية** لتبسيط التشريعات: واصلت الغرفة جهودها في نشر المعرفة القانونية من خلال إصدار كتيبات تثقيفية توفر تفسيرات مبسطة للقوانين ذات الأهمية للقطاع الخاص، ومن أبرز هذه الإصدارات:
  - "50 سؤال وجواب في قانون العمل بالقطاع الأهلي"
  - "تأكد قبل توقيع العقد"

5 خامسًا: تطوير مركز تسوية المنازعات التجارية -تعزيز الحلول البديلة للنزاعات

يعد مركز تسوية المنازعات التجارية من الأهداف الإستراتيجية لمجلس إدارة الغرفة فهو أحد الركائز الأساسية لدعم بيئة الأعمال من خلال تقديم آليات بديلة لحل النزاعات التجارية بطرق أسرع وأقل تكلفة مقارنة بالتقاضي التقليدي. خلال عام 2024، شهد المركز تطورات مهمة، منها:

- استقبال 12 طلب تسجيل في قيد الوسطاء، تم قبول 9 وسطاء منهم وفق معايير مهنية دقيقة.
- تسجيل 4 طلبات وساطة بقيمة نزاعات تتجاوز 500,000 دينار بحريني، تشمل نزاعات بين أعضاء الغرفة وأطراف دولية من الصين والإمارات.
- إطلاق حساب رسمي للمركز على LinkedIn لتعزيز التواصل مع المجتمع القانوني والتجاري.
- إعداد مقترح لتعديل قرار تأسيس المركز لرفع كفاءته وتعزيز دوره في تسوية النزاعات.

مع استمرار تطور بيئة الأعمال في البحرين، تواصل الغرفة سعيها لابتكار حلول قانونية متكاملة تلبي احتياجات القطاع الخاص، وتدعم الاستثمارات الوطنية والدولية، وتسهم في تحقيق العدالة الاقتصادية. عبر تعزيز الشراكات القانونية، وتطوير آليات تسوية المنازعات، ورفع مستوى التوعية القانونية، وضعت الغرفة رؤية طموحة للمستقبل، مستندةً إلى خبراتها وإنجازاتها.

عامٌ من التوسع والريادة في العلاقات الدولية

شهد عام 2024 طفرة نوعية في مسيرة غرفة تجارة وصناعة البحرين على صعيد العلاقات الدولية بعد تدشينها برنامج الحضور الدولي تحت مسمى "دبلوماسية الغرفة"، حيث حرصت الغرفة على تعزيز حضورها العالمي وترسيخ دورها كجسر يربط بين القطاع الخاص البحريني والأسواق العالمية. لقد أدركت الغرفة أن التوسع في العلاقات الدولية ليس مجرد خيار، بل ضرورة ملحّة لمواكبة التغيرات المتسارعة في الاقتصاد العالمي، وفتح آفاق جديدة أمام رجال الأعمال البحرينيين، وتعزيز فرص التجارة والاستثمار.

وقد كان العام حافلاً بالمبادرات الدبلوماسية الاقتصادية، والمشاركات الفاعلة في المحافل الدولية، واستقبال الوفود التجارية، إلى جانب توقيع اتفاقيات نوعية، مما ساهم في تحقيق نمو ملحوظ في الشراكات الاقتصادية الدولية للبحرين. هذا الزخم القوي منح القطاع الخاص البحريني فرصة ذهبية للتواصل المباشر مع الأسواق الخارجية، واستكشاف الفرص الاستثمارية التي تعزز من تنافسيته في بيئة اقتصادية عالمية تتطلب الابتكار والتكيف المستمر.

1 زيارات ومشاركات دولية تعزز الفرص الاقتصادية والاستثمارية

تُشكل الزيارات والمشاركات الخارجية لغرفة تجارة وصناعة البحرين ركيزة أساسية في تعزيز الحضور البحريني في المحافل الاقتصادية والتجارية الدولية. وتمثل هذه الأنشطة منصة فاعلة لتوسيع نطاق التعاون مع الأسواق العالمية، حيث تسهم في فتح آفاق أوسع أمام القطاع الخاص البحريني لاستكشاف الفرص الاستثمارية الجديدة وتعزيز الشراكات التجارية مع مختلف الدول. كما تتيح هذه المشاركات فرصة حقيقية لتسويق بيئة الأعمال في البحرين، والترويج لمناخها الاستثماري الجاذب، الذي يتميز بالمرونة والتنافسية والتشريعات الداعمة لنمو الأعمال.

وإلى جانب ذلك، تسهم هذه اللقاءات في استعراض مقومات البحرين الاقتصادية، وتعزيز مكانتها كمركز مالي وتجاري إقليمي، إضافةً إلى إبراز المزايا الفريدة التي توفرها المملكة للمستثمرين الدوليين. كما تتيح هذه الفعاليات فرصة أمام رجال الأعمال البحرينيين لتبادل الخبرات، والتواصل مع نظرائهم في الأسواق المستهدفة، وبحث آفاق التوسع في التجارة والاستثمار. ومن خلال هذه الجهود، تسعى الغرفة إلى ترسيخ دور القطاع الخاص البحريني كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي، ودعم السياسات الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التكامل الاقتصادي بين البحرين وشركائها التجاريين على المستوى الإقليمي والدولي، وقد كانت أبرز المشاركات خلال عام 2024:

- **منتدى دافوس الاقتصادي العالمي في سويسرا،** حيث شاركت الغرفة في مناقشات حول الاقتصاد العالمي وتأثير التكنولوجيا على مستقبل التجارة، مما وفر لأصحاب الأعمال البحرينيين رؤية أوسع حول التحولات الاقتصادية العالمية.

- **منتدى التعاون العربي الصيني في بكين،** الذي عزز الروابط الاقتصادية مع العملاق الآسيوي، مما يعزز فرص التصدير والاستثمار المشترك.

- **مؤتمر الاستثمار الخليجي الأردني الأول،** حيث تم بحث آفاق التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي والأردن، ما يسهم في توسيع نطاق الشراكة التجارية الإقليمية.

- **منتدى الأعمال البحريني الياباني في طوكيو،** الذي شكّل منصة لتوسيع آفاق التعاون في مجالات التصنيع والتكنولوجيا والطاقة المتجددة.

الدورة الخامسة للمنتدى الاقتصادي العربي الياباني – 9 يوليو 2024.

منتدى الأعمال البحريني الياباني المشترك – 10 يوليو 2024.

خلال المشاركة في اجتماع الجمعية العمومية للغرفة العربية الألمانية – 2 يونيو 2024.

احد اللقاءات الجانبية مع الوفد الأمريكي على هامش مشاركة الغرفة في اجتماعات غرفة التجارة الدولية 11- ديسمبر 2024

المشاركة في الجلسة الحوارية بشأن الأمن الغذائي في المنتدى الاقتصادي الخليجي الأذربيجاني الثاني - 25 سبتمبر 2024.

سمير عبدالله ناس متحدثاً في أحد القنوات التلفزيونية على هامش المنتدى الاقتصادي الخليجي الأذربيجاني الثاني - 25 سبتمبر 2024.

وفد غرفة البحرين في احد الاجتماعات الرسمية على هامش مشاركته في المؤتمر العالمي الحزام والطريق هونغ كونغ 11 سبتمبر 2024.

المنتدى الاقتصادي العربي - النمساوي الرابع عشر في مدينة فيينا 23 أكتوبر 2024.

الغرفة تلتقي المديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية (WTO) – 11 يونيو 2024.

وفد الغرفة المشارك في الدورة (112) لمؤتمر العمل الدولي 7 يونيو 2024.

كما قامت الغرفة بعدة زيارات خارجية ومشاركات دولية بارزة، شملت زيارة كوريا الجنوبية وأوزبكستان لتعزيز التعاون الاقتصادي مع هذه الدول. كما شاركت الغرفة في عدد من الفعاليات الدولية المهمة، منها مؤتمر العمل العربي في بغداد، ومنتدى الأعمال العربي الألماني في برلين، وملتقى تعزيز الاستثمار بين البحرين والإمارات، ومنتدى الأمن الغذائي الخليجي الأذربيجاني، والاجتماع الثاني للجنة الاقتصادية المشتركة في بودابست، والمنتدى الاقتصادي العربي النمساوي الرابع عشر في فيينا، والاجتماع السنوي لمنظمة التجارة العالمية في جنيف، إضافة إلى اجتماع الجمعية العمومية للغرفة التجارية العربية الفرنسية في باريس. من خلال هذه الزيارات والمشاركات، تعزز الغرفة مكانة البحرين على الخارطة الاقتصادية العالمية، وتفتح الأبواب أمام مزيد من الاستثمارات والشراكات الاقتصادية التي تدعم نمو القطاع الخاص البحريني.

من خلال هذه المشاركات، ساعدت الغرفة القطاع الخاص البحريني على الاستفادة من الفرص الاستثمارية العالمية، وربط المستثمرين البحرينيين بشبكة واسعة من الشركاء الدوليين.

2 منتديات وفعاليات تجارية تعزز التواصل الدولي

يُعتبر تنظيم الفعاليات الاقتصادية أحد أهم أدوات الغرفة في دعم القطاع الخاص البحريني، حيث توفر هذه الفعاليات منصات مثالية لتعزيز التواصل مع الشركاء التجاريين، واستعراض الفرص الاستثمارية، ومناقشة التحديات التي تواجه بيئة الأعمال، ووضع الحلول المناسبة لها، ومن بين الفعاليات البارزة التي نظمتها الغرفة خلال عام 2024:

- **المنتدى الاقتصادي البحريني الهنغاري الافتراضي،** الذي جمع نخبة من رجال الأعمال والاقتصاديين لمناقشة الفرص الاستثمارية في كلا البلدين.
- **النسخة الثالثة من فعاليات "ذا كيوب"،** التي تهدف إلى دعم الشركات الناشئة وتعزيز بيئة ريادة الأعمال في البحرين.
- **ملتقى "تعزيز الاستثمار بين دولة الإمارات والبحرين"،** الذي هدف إلى تقوية الروابط الاقتصادية بين البلدين، وتعزيز فرص الاستثمار المشترك.
- **الاجتماع الاستثنائي لمجلس الأعمال البحريني السعودي،** الذي ناقش سبل تطوير العلاقات التجارية والاستثمارية الثنائية.

أتاحت هذه الفعاليات فرصة استثنائية للقطاع الخاص البحريني لبناء علاقات جديدة، وتوسيع شبكة أعماله، وتعزيز تواجده في الأسواق الإقليمية والدولية.

مثّل عام 2024 محطة استثنائية في مسيرة غرفة البحرين على الصعيد الدولي، حيث نجحت الغرفة في توسيع شبكة علاقاتها الدولية، وتسهيل انخراط القطاع الخاص البحريني في منظومة الاقتصاد العالمي. وبفضل هذه الجهود، تمكنت الشركات البحرينية من الوصول إلى أسواق جديدة، وإقامة شراكات استراتيجية، وتعزيز حضورها على الساحة العالمية، إن هذه الإنجازات لا تمثل نهاية الطريق، بل بداية لمرحلة جديدة من التوسع والابتكار، حيث تتطلع الغرفة إلى تحقيق المزيد من النجاحات في السنوات القادمة، وتعزيز موقع البحرين كوجهة استثمارية وتجارية رئيسية في المنطقة والعالم.

المشاركة في المنتدى الاقتصادي البحريني الهنغاري الافتراضي – 28 يناير 2024.

النائب الأول للرئيس يتلقى هدية تذكارية من مدير هيئة HEPA على هامش مشاركته في المنتدى الاقتصادي البحريني الهنغاري – 28 يناير 2024.

ملتقى ترويج الاستثمار البحريني الإماراتي – 27 أكتوبر 2024.

3 انفتاح اقتصادي وشراكات دولية: وفود أجنبية تعزز التعاون التجاري مع البحرين

في إطار سعيها لتعزيز الروابط الاقتصادية مع مختلف دول العالم، استقبلت غرفة تجارة وصناعة البحرين خلال عام 2024 عددًا من الوفود التجارية والاستثمارية رفيعة المستوى، مما يعكس مكانة المملكة كوجهة جاذبة للأعمال والتجارة الدولية. وتأتي هذه الزيارات ضمن استراتيجية الغرفة الهادفة إلى توطيد العلاقات الاقتصادية، واستكشاف الفرص الاستثمارية الجديدة، وتوسيع آفاق التعاون المشترك بين البحرين والاقتصادات العالمية، مما يفتح المجال أمام القطاع الخاص البحريني للاستفادة من الأسواق الواعدة، وتعزيز التبادل التجاري، وتنمية المشروعات المشتركة.

وقد أسفرت هذه الزيارات عن نتائج ملموسة تعود بالنفع على رجال الأعمال البحرينيين، حيث تم عقد شراكات جديدة، واستكشاف فرص في مجالات متنوعة مثل التكنولوجيا، التحول الرقمي، الزراعة، والصناعات الغذائية، إلى جانب تعزيز التعاون في القطاعات المالية والخدمات اللوجستية. كما مكّنت هذه اللقاءات الشركات البحرينية من الاطلاع على التجارب الناجحة للدول الأخرى، وتوسيع شبكة أعمالها عبر بناء جسور تعاون مستدامة مع نظرائها في الأسواق الخارجية، وشملت أبرز الوفود التجارية التي استقبلتها الغرفة خلال عام 2024 الاتي:

- **وفد صيني** برئاسة نائب رئيس المجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية بمقاطعة جيانغسو، حيث تم بحث التطورات الاقتصادية والتعاون الاستثماري.
- **وفد من صندوق النقد الدولي،** حيث تمت مناقشة التطورات الاقتصادية في البحرين ودول مجلس التعاون.
- **لقاء مع وفد تجاري تايلندي** متخصص في قطاع الأغذية الحلال، لتعزيز التعاون التجاري والاستثماري في هذا المجال.
- **وفد مغربي** برئاسة رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات بالدار البيضاء، حيث تمت مناقشة التعاون في التنمية الزراعية وسلاسل الإمداد والخطوط البحرية.
- **وفد من الاتحاد الكوري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** حيث تم بحث سبل التعاون لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في كلا البلدين.
- **وفد رفيع المستوى من إمارة موناكو،** حيث تم بحث فرص التعاون في مجال التحول الرقمي والاستثمار في التكنولوجيا.
- **وفد تجاري برازيلي** متخصص في قطاع الطاقة المتجددة، مما يعزز التعاون في مجالات الاستدامة والابتكار، ويفتح فرصًا أمام البحرين للاستفادة من أحدث التقنيات في هذا القطاع الواعد.

- **وفد من غرفة التجارة العامة في هونغ كونغ،** حيث تم استكشاف فرص التعاون في مجالات التكنولوجيا والتمويل، ما يساهم في تعزيز مكانة البحرين كمركز مالي إقليمي.

- **وفد تجاري مصري** ضم مستثمرين في قطاع الأغذية والأعلاف، مما يعزز فرص الشراكة بين الشركات البحرينية ونظيراتها المصرية، ويدعم الأمن الغذائي.

- **وفد تجاري هندي** متخصص في المنتجات الغذائية، حيث تم بحث فرص التبادل التجاري وزيادة استيراد وتصدير المنتجات الغذائية بين البلدين.

خلال اللقاء بوفد صندوق النقد الدولي – 8 أكتوبر 2024.

خلال استقبال الوفد تجاري الهندي المتخصص في المنتجات الغذائية- 24 يوليو 2024.

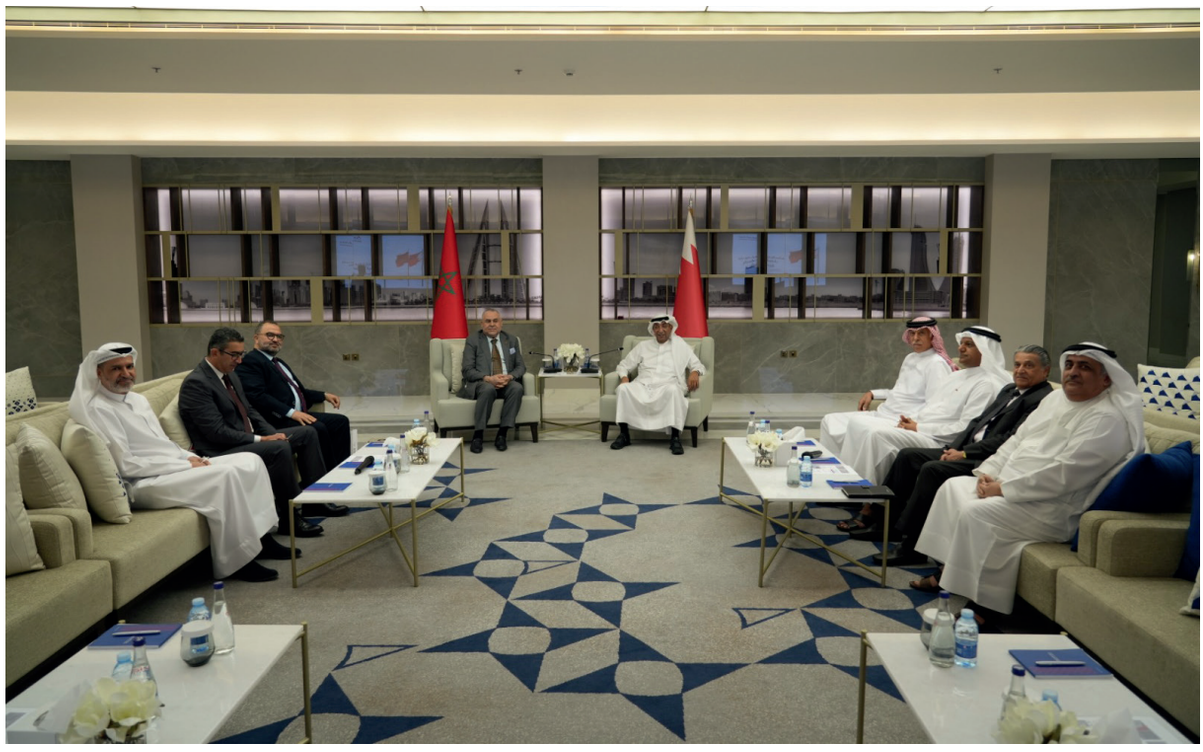

الاجتماع مع رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات بالدار البيضاء – 19 مايو 2024.

وفد من غرفة التجارة العامة في هونغ كونغ يزور الغرفة - 23 أبريل 2024

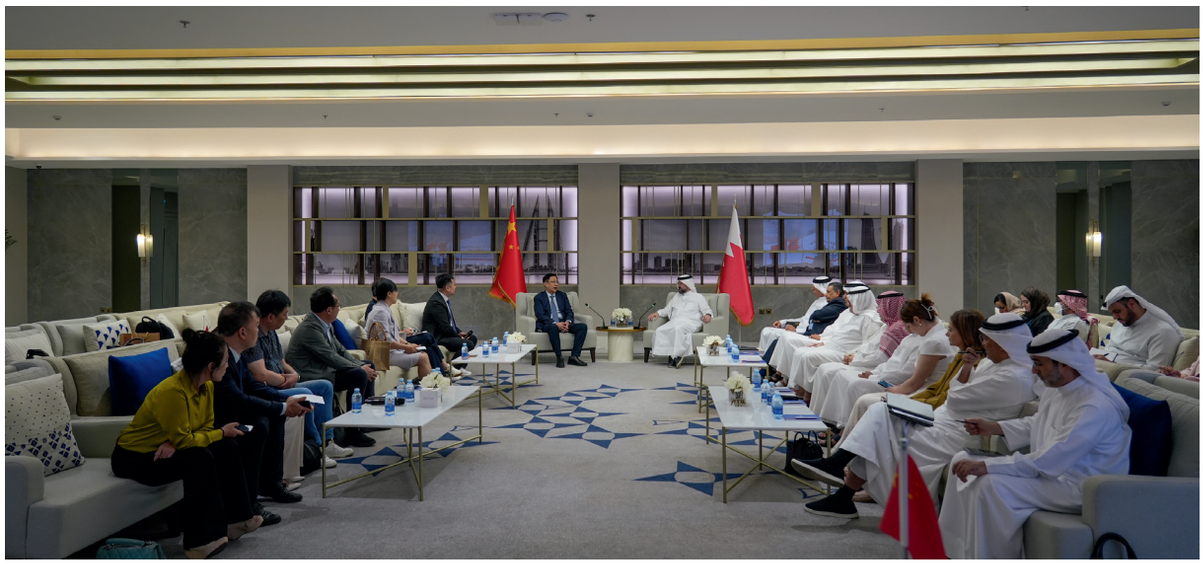

الوفد الصيني برئاسة نائب رئيس المجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية بمقاطعة جيانغسو 25 يونيو 2024.

خلال استقبال وزير التجارة والصناعة بجمهورية مصر العربية المهندس أحمد سمير صالح- 14 يناير 2024

الغرفة تستقبل وفداً رفيع المستوى من إمارة موناكو – 26 أبريل 2024.

الاجتماع مع جمعية الصداقة البرلمانية الكندية البحرينية 11 مارس 2024.

خلال اللقاء مع وفد تجاري برازيلي متخصص في قطاع الطاقة المتجددة – 11 فبراير 2024.

الاجتماع الاستثنائي لمجلس الأعمال البحريني السعودي المشترك، بحضور معالي المهندس خالد بن عبد العزيز الفالح، وزير الاستثمار في المملكة العربية السعودية 12 نوفمبر 2024

تساهم هذه الزيارات في تعزيز دور البحرين كمركز تجاري واستثماري حيوي، وتفتح آفاقًا أوسع للتعاون الاقتصادي مع مختلف الدول، مما يعزز من قدرة القطاع الخاص البحريني على التوسع في الأسواق العالمية، والاستفادة من أحدث الابتكارات والتقنيات في القطاعات المختلفة.

4

ملتقى الدبلوماسية التجارية: منصة استراتيجية لتعزيز العلاقات الاقتصادية

في إطار جهودها لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، نظمت غرفة تجارة وصناعة البحرين "ملتقى الدبلوماسية التجارية"، الذي جمع نخبة من السفراء والدبلوماسيين والمسؤولين الحكوميين لمناقشة سبل تطوير العلاقات التجارية والاستثمارية بين البحرين ومختلف دول العالم، وجاء الملتقى انطلاقًا من رؤية الغرفة بضرورة توظيف العلاقات الدبلوماسية لتعزيز التعاون التجاري والاستثماري، حيث هدف إلى:

انطلاق ملتقى الدبلوماسية التجارية – 31 مارس 2024.

الأهداف

- تعزيز التواصل بين القطاع الخاص البحريني والسفارات الأجنبية في المملكة لدعم الصادرات البحرينية واستكشاف الفرص الاستثمارية الخارجية.
- استعراض الفرص التجارية والاستثمارية التي توفرها البحرين أمام المستثمرين الأجانب، مع التركيز على القطاعات الواعدة مثل التكنولوجيا والطاقة والصناعات المتقدمة.
- إبراز دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم رواد الأعمال البحرينيين وتمكينهم من دخول الأسواق العالمية.

أسفر الملتقى عن عدة توصيات هامة، أبرزها:

- العمل على تعزيز التعاون بين غرفة البحرين ووزارة الخارجية لتطوير استراتيجيات فاعلة في مجال الدبلوماسية الاقتصادية.
- إنشاء آليات تواصل دائمة بين الغرفة والسفارات البحرينية بالخارج لدعم الأنشطة التجارية والاستثمارية.

5

لقاءات دبلوماسية تفتح آفاق التعاون الدولي

تحظى اللقاءات الدبلوماسية التي تعقدها غرفة تجارة وصناعة البحرين مع سفراء الدول المختلفة بأهمية كبيرة في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة وشركائها الدوليين. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار حرص الغرفة على توطيد أواصر التعاون المشترك، وفتح آفاق جديدة للاستثمار، ومناقشة فرص التبادل التجاري، والتعاون في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بما يحقق المصالح المتبادلة بين البحرين وهذه الدول. كما يتم خلال هذه اللقاءات بحث سبل تعزيز الشراكات بين رجال الأعمال البحرينيين ونظرائهم في الدول الصديقة، وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة في مختلف المجالات الاقتصادية، فضلاً عن مناقشة التحديات التي تواجه بيئة الأعمال والسعي لإيجاد حلول عملية لتذليل العقبات أمام المستثمرين، وفي هذا السياق، عقدت الغرفة لقاءات مع عدد من سفراء الدول، شملت كلاً من فرنسا، تركيا، غينيا، ليسوتو، تونس، مصر، إيطاليا، النيبال، رواندا، البوسنة والهرسك، الإكوادور، سلوفاكيا، إسبانيا، باراغواي، الإمارات العربية المتحدة، الصين، البرازيل، ألمانيا، وفنلندا، اليابان، حيث تمت مناقشة مجالات التعاون الاقتصادي، وتعزيز التبادل التجاري، وتبادل الفرص الاستثمارية التي تخدم تطلعات القطاع الخاص البحريني وشركائه الدوليين.

الاجتماع مع السيد إيريك جيرو تيلم سفير الجمهورية الفرنسية لدى مملكة البحرين - 15 يناير 2024

خلال الاجتماع مع الدكتور أندرياس إلياديس سفير جمهورية قبرص لدى مملكة البحرين - 10 مارس 2024

خلال الاجتماع مع السيدة منى المعلول القائم بأعمال سفير الجمهورية التونسية لدى مملكة البحرين - 24 ابريل 2024

خلال الاجتماع مع بومو فرانك صوفونيا، سفير مملكة ليسوتو المعين لدى مملكة البحرين - 24 ابريل 2024

6 شراكة استراتيجية لتعزيز دور القطاع الخاص البحريني في الأسواق العالمية

وقّعت غرفة تجارة وصناعة البحرين اتفاقية شراكة استراتيجية مع غرفة التجارة الدولية ICC، بهدف تعزيز التجارة الدولية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل تبادل المعرفة والتعاون متعدد الأطراف. تمثل هذه الاتفاقية خطوة محورية لتمكين القطاع الخاص البحريني من الوصول إلى الأسواق العالمية، والاستفادة من برامج بناء القدرات، وتطوير بيئة الأعمال عبر تطبيق أفضل الممارسات الدولية في التحكيم وتسوية النزاعات التجارية. كما توفر الاتفاقية للشركات البحرينية فرصًا جديدة لتعزيز تنافسيتها من خلال استخدام الأدوات الرقمية والتكنولوجيا الحديثة في التجارة.

يشكل هذا التعاون نقطة تحول في دعم القطاع الخاص البحريني، حيث يسهم في تمكين رواد الأعمال وأصحاب الشركات من التوسع في الأسواق الخارجية، والاستفادة من المبادرات الدولية لزيادة الإنتاجية وتعزيز الابتكار. كما ستساعد الاتفاقية في توفير بيئة أعمال أكثر شفافية واستقرارًا، ما يعزز مناخ الاستثمار في المملكة. من خلال هذه الشراكة، يمكن للشركات البحرينية تطوير قدراتها التجارية والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية، بما يعزز دور البحرين كمركز تجاري واستثماري إقليمي وعالمي.

الغرفة توقع اتفاقية شراكة استراتيجية مع غرفة التجارة الدولية (ICC) –11 ديسمبر 2024.

7

بين الريادة والشراكة: إطلاق الشركة البحرينية العُمانية القابضة للاستثمار

شهد عام 2024، تأسيس الشركة البحرينية العُمانية القابضة للاستثمار كمشروع مشترك بين مملكة البحرين وسلطنة عُمان، وذلك بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين. هذه الشركة، التي تعد ركيزة للتنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي، تركز على قطاعات حيوية مثل الأمن الغذائي، اللوجستيات، الصناعات، والسياحة، وتهدف لدعم الرؤى الاستراتيجية لكلا البلدين ضمن رؤية عُمان 2040 ورؤية البحرين 2030، رأسمال الشركة، الذي يتم تقاسمه بالتساوي بين غرفة تجارة وصناعة البحرين وغرفة تجارة وصناعة عُمان، يُبرز التزام كل دولة بتعزيز هذه الشراكة الاستراتيجية. غرفة تجارة وصناعة البحرين كان لها دور بارز في تأسيس الشركة؛ حيث قامت بمساهمة كبيرة في الإعدادات التأسيسية بما في ذلك اعتماد النظام الأساسي وتنظيم الجمعية العامة التأسيسية، مما يدل على مدى الأهمية التي توليها لهذا المشروع، وتأسيس هذه الشركة يُعتبر خطوة مهمة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي بين البحرين وعُمان، ويعزز القدرات الإنتاجية لكلا البلدين. تسعى الشركة إلى تطوير فرص استثمارية جديدة تُسهم في تنمية العلاقات الاقتصادية وتحقيق التكامل الاقتصادي الذي ينشده كلا الطرفين، مما يؤدي إلى تحقيق الازدهار المشترك وزيادة القيمة المضافة لاقتصاديات البلدين.

الاجتماع الأول لمجلس إدارة الشركة البحرينية العُمانية القابضة للاستثمار – 10 سبتمبر 2024.

الخارطة الدولية

الأردن

سويسرا

فرنسا

سلوفاكيا

تايلند

اليابان

هنغاريا

المملكة العربية السعودية

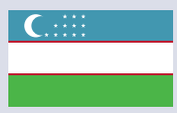

أوزبكستان

إيطاليا

ألمانيا

الصين

تونس

فنلندا

34

دولة في 2024

موناكو

أذربيجان

مصر

الهند

غينيا

الإكوادور

تركيا

رواندا

سلطنة عمان

ليسوتو

بارغواي

المغرب

البوسنة والهرسك

أسبانيا

العراق

البرازيل

الإمارات العربية المتحدة

النيبال

النمسا

كوريا الجنوبية

الغرفة.. صوت القطاع الخاص وإنجازات ملموسة لدعم مجتمع الأعمال

واصلت الغرفة خلال عام 2024 دورها الريادي في تمثيل القطاع الخاص ونقل تطلعات التجار وأصحاب الأعمال، محققةً قفزة نوعية في الأداء الإعلامي والتواصلي، بما يعزز مكانتها كصوت مؤثر في المشهد الاقتصادي. وقد تمكنت من تحقيق 240 تغطية صحفية محلية ودولية، شملت لقاءات مع المسؤولين، تقارير تحليلية، واستطلاعات تعكس واقع السوق واحتياجات التجار. كما قدمت مداخلات تلفزيونية وحملات إعلامية متخصصة لدعم ملفات حيوية مثل التمويل، التشريعات التجارية، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لم يقتصر دور الغرفة على الإعلام التقليدي، بل انتقلت إلى تعزيز التفاعل الرقمي مع مجتمع الأعمال عبر إطلاق منصة "الحفيز" على قناة يوتيوب، التي أصبحت المصدر الأول للمحتوى الاقتصادي الرقمي في البحرين، حيث جمعت أكثر من 17,000 متابع نشط، وحققت أكثر من 6 ملايين مشاهدة لمحتواها المتخصص، والذي شمل 120 حلقة مصورة عن التمويل، التشريعات، والفرص الاستثمارية الجديدة. أسهمت المنصة في توعية التجار وصناع القرار، وربطهم بأحدث الاتجاهات الاقتصادية، مما جعلها أداة مؤثرة في تمكين بيئة الأعمال.

17K

متابع نشط

الحفيز ALHAFEEZ

6M

مشاهدة

120

حلقةمصورة

الفعاليات.. منصات للحوار الاقتصادي والتواصل الفعّال

عززت الغرفة من دورها كمنظم رئيسي للفعاليات الاقتصادية المتخصصة، حيث حرصت على توفير منصات تجمع التجار وصناع القرار لمناقشة التحديات والفرص الاقتصادية بشكل مباشر. وخلال عام 2024، نظمت الغرفة 85 فعالية اقتصادية متخصصة شملت مؤتمرات، ندوات، ورش عمل، وحلقات نقاشية، استهدفت كافة القطاعات الاقتصادية والتجارية.

لم تقتصر هذه الفعاليات على نقل المعلومات، بل ساهمت في فتح قنوات الحوار المباشر بين التجار والمسؤولين الحكوميين، مما أسهم في مناقشة التشريعات الجديدة، التحديات التشغيلية، وآليات دعم القطاعات الحيوية. كما نظمت الغرفة أكثر من 330 اجتماعًا ولقاءً اقتصاديًا، مما وفر للتجار فرصًا مباشرة للقاء المستثمرين والمسؤولين الحكوميين لمناقشة احتياجات السوق، ومن بين الفعاليات المتميزة التي نظمتها الغرفة:

85

فعالية اقتصادية

330

اجتماع ولقاء اقتصادي

- **سلسلة لقاءات "مشكاة"،** التي جمعت نخبة من رجال الأعمال والخبراء لمناقشة مستقبل بيئة الأعمال في البحرين.

- **المجلس الرمضاني،** الذي أصبح منصة سنوية لتبادل الرؤى حول القضايا الاقتصادية في أجواء غير رسمية تعزز التواصل بين مجتمع الأعمال.

- ورش العمل التدريبية، التي ركزت على الإخراج الاقتصادي، هندسة الصوت والإضاءة، ومهارات التواصل في الإعلام الاقتصادي، ما أسهم في تمكين المشاركين بالمهارات الحديثة لتعزيز تأثيرهم الإعلامي.

حرصت الغرفة من خلال هذه الفعاليات على رفع مستوى الحوار الاقتصادي، وتحقيق التواصل المباشر بين أصحاب القرار والتجار، مما أسهم في بلورة استراتيجيات تدعم نمو القطاع الخاص وتعزز دوره في الاقتصاد الوطني.

المجلس الرمضاني – 20 مارس 2024.

شراكة مجتمعية فاعلة التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني

واصلت غرفة تجارة وصناعة البحرين دورها الريادي في تعزيز جسور التعاون مع مختلف مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والرسمية، إدراكًا لأهمية الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وتؤمن الغرفة بأن التكامل بين القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية والرسمية يسهم في تحسين بيئة الأعمال، وتذليل التحديات التي تواجه المستثمرين، وتعزيز الوعي الاقتصادي في مختلف القطاعات. ومن هذا المنطلق، حرصت الغرفة خلال عام 2024 على تكثيف لقاءاتها مع هذه الجهات لمناقشة الملفات الاقتصادية الحيوية، وتقديم المبادرات التي تدعم رواد الأعمال البحرينيين، وتسهم في تطوير القوانين والتشريعات الاقتصادية بما يخدم مصلحة القطاع الخاص البحريني، وقد انعكست هذه اللقاءات بشكل إيجابي على بيئة الأعمال المحلية، حيث أتاحت لأصحاب المشاريع ورواد الأعمال فرصة الاطلاع على أحدث التشريعات والتوجهات الاقتصادية، إضافةً إلى تهيئة بيئة استثمارية أكثر مرونة من خلال التعاون مع الجهات القانونية والتنظيمية. كما أسهمت هذه الاجتماعات في تعزيز التوعية بالقضايا الاقتصادية المهمة، وتطوير الحلول التي من شأنها دعم القطاعات التجارية والاستثمارية في المملكة، ومن ابرز أوجه هذا النشاط الاجتماعات واللقاءات التي عقدتها الغرفة مع مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والرسمية وهي على سبيل المثال لا الحصر:

جمعية المحامين البحرينية

- حيث تم بحث سبل التعاون في المجالات القانونية والتشريعية المتعلقة بالعمل الاقتصادي، وتعزيز التشاور القانوني بين الطرفين.

جمعية التطوير العقاري البحرينية وجمعية المكاتب الهندسية البحرينية

- جرى مناقشة التحديات التي تواجه قطاع العقارات والإنشاءات، وتحديد آليات تنفيذ البنية التحتية في مخططات التقاسيم الرئيسية.

جمعية الصداقة البرلمانية الكندية البحرينية

- فقد تم مناقشة تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البحرين وكندا، مع التركيز على مجالات مثل الزراعة المائية والأمن الغذائي.

جمعية الصحفيين البحرينية

- حيث تم مناقشة سبل دعم وتطوير العمل الصحفي في البحرين، حيث أكدت الغرفة دعمها لبرامج التدريب والتطوير للكوادر الصحفية، وتعزيز التعاون الإعلامي في المجال الاقتصادي.

استقبال رئيس وأعضاء جمعية المحامين البحرينية – 12 مارس 2024.

الغرفة وجمعية الصحفيين يتعاونان في تنظيم برنامج الارتقاء بالإعلام الاقتصادي – 22 أغسطس 2024.

من خلال هذه اللقاءات المثمرة، تواصل غرفة تجارة وصناعة البحرين جهودها في دعم مؤسسات المجتمع المدني، وتمكين القطاع الخاص البحريني من مواكبة التطورات الاقتصادية، وتعزيز دوره في تحقيق النمو والازدهار لمملكة البحرين.

ورش عمل وندوات لتطوير بيئة الأعمال ولتعزيز الوعي

في إطار حرصها على تعزيز وعي القطاع الخاص البحريني وتعريفه بالتوجهات الحديثة في مختلف المجالات الاقتصادية، نظمت غرفة تجارة وصناعة البحرين خلال عام 2024 عددًا من الفعاليات التوعوية والتثقيفية التي شملت ورش عمل، ندوات، ومعارض، تهدف إلى رفع كفاءة رجال الأعمال والمستثمرين في البحرين وتعريفهم بالأنظمة الحديثة وآليات العمل المبتكرة، ومن أبرز هذه الفعاليات:

ورشة عمل لتعريف الاعضاء بالنظام الإلكتروني للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي "تأمينات"

- "في تعاون مع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية. حيث تم تسليط الضوء على الخدمات الجديدة مثل التسجيل وتفعيل المنشآت والدفع الإلكتروني.

ندوة "التعليم من أجل المستقبل والتأثير الإيجابي على المتعلمين"

- التي استهدفت تطوير برامج المسارات الوظيفية لمخرجات التعليم وربطها باحتياجات سوق العمل.

ورشة عمل مع "صادرات البحرين

- لتعزيز فرص التصدير وزيادة مبيعات الشركات البحرينية من خلال تقديم خدمات دعم التصدير مثل تأمين ائتمان الصادرات والشحن والخدمات اللوجستية.

ورشة تعريفية بمنصة "عقاري

- بالتعاون مع مؤسسة التنظيم العقاري حول منصة بنك المعلومات العقارية "عقاري"، حيث تم شرح كيفية استخدامها ودورها في تعزيز الشفافية في القطاع العقاري.

فعالية "المبادئ التوجيهية للوائح الحكومية لقطاع الأغذية والمشروبات

- التي هدفت إلى توعية المعنيين في القطاع بالأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بالأمن الغذائي.

ورشة تعريفية بنشاط "الموزع المعتمد"

- بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة حول ضوابط مزاولة نشاط "الموزع المعتمد"، بهدف نشر الوعي بين أصحاب الأعمال وتعريفهم بالتشريعات والأنظمة المتعلقة بهذا النشاط.

خلال اللقاء بالوفد التجاري من مملكة تايلند المتخصص بقطاع الأغذية الحلال - 29 سبتمبر 2024

ندوة بعنوان "التعليم من أجل المستقبل والتأثير الإيجابي على المتعلمين- 8 مايو 2024

ورشة عمل مع "صادرات البحرين – 1 يوليو 2024

ورشة تعريفية بمنصة "عقاري- 12 فبراير 2024.

جانب من اللقاء التعريفي لأصحاب الأعمال حول ضوابط مزاولة نشاط "الموزع المعتمد"- 2 يونيو 2024

تعزيز الشراكات لدعم التجار

في إطار دعم بيئة الأعمال، عززت الغرفة تعاونها مع الإعلام الاقتصادي عبر ورشة الصحافة الاقتصادية، وأسهمت في تمكين القطاع الخاص عبر إطلاق ٤ مبادرات مسؤولية مجتمعية، إلى جانب إنتاج اعمال مرئية توعوية حول برامج الدعم، جائزة جدارة لرواد الأعمال، ودمج ذوي الهمم في سوق العمل.

إنجازات بحجم التأثير

- بفضل هذه الجهود، عززت الغرفة مكانتها كمنصة رئيسية لنقل هموم القطاع الخاص، ورسم السياسات الاقتصادية، وتقديم محتوى يخدم التجار ويواكب تطلعاتهم. هذه الإنجازات لم تكن مجرد أرقام، بل حركة فاعلة أحدثت تأثيرًا ملموسًا في بيئة الأعمال، وأسهمت في تمكين القطاع الخاص، وتعزيز دوره في دفع عجلة الاقتصاد الوطني.

اللقاء التعريفي لجائزة جدارة – 23 يناير 2024.

جائزة "جدارة": تعزيز التميز والابتكار في بيئة الأعمال البحرينية

- في إطار جهودها المستمرة لتطوير القطاع الخاص وتعزيز التنافسية، أطلقت غرفة تجارة وصناعة البحرين النسخة الأولى من جائزة "جدارة"، وهي مبادرة تهدف إلى تكريم الشركات والمؤسسات البحرينية التي أظهرت تميزًا في الابتكار، والاستدامة، والجودة. جاءت هذه الجائزة لتكون حافزًا رئيسيًا للنمو والريادة، مما يعكس التزام الغرفة بدعم بيئة أعمال مستدامة قائمة على التميز والتطوير المستمر.

استندت جائزة "جدارة" إلى خمس فئات رئيسية تعكس جوانب متعددة من الأداء المؤسسي، وتشمل ولاء المتعاملين: تكريم الشركات التي نجحت في بناء علاقات مستدامة مع عملائها، بناء القدرات: تعزيز الاستثمار في الموارد البشرية وتطوير مهارات الكوادر الوطنية، الاعتمادية والثقة: دعم المؤسسات التي عززت جودة خدماتها ومنتجاتها وفق أعلى المعايير، التحول الرقمي: تسليط الضوء على الشركات التي تبنت التكنولوجيا الحديثة لتعزيز كفاءتها، الابتكار وجودة المنتجات الغذائية: تكريم الجهود المبذولة للارتقاء بجودة المنتجات في قطاع الأغذية.

تكريم الفائزين بجائزة جدارة - 25 فبراير 2024

وتهدف الجائزة إلى تحقيق نقلة نوعية في بيئة الأعمال البحرينية من خلال تشجيع الابتكار والتميز، مما يساهم في تعزيز مكانة البحرين كمركز اقتصادي متطور وجاذب للاستثمارات. كما تحفز الجائزة الشركات على تحسين أدائها واعتماد أفضل الممارسات العالمية، مما يسهم في رفع جودة المنتجات والخدمات المقدمة للسوق المحلي والدولي، وقد شهد المؤتمر السنوي الثالث للجان الدائمة الذي انعقد بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠٢٤، الإعلان عن أول دفعة من الفائزين بجائزة "جدارة"، حيث تم تكريم المؤسسات التي قدمت نماذج نجاح استثنائية في مختلف القطاعات. وقد شكلت هذه اللحظة دافعًا قويًا أمام الشركات الأخرى للسعي نحو الابتكار والتطوير المستمر.

وقد ساهمت الجائزة في تعزيز روح التنافس الإيجابي بين أعضاء الغرفة، حيث شجعت الشركات على تطوير استراتيجيات أعمال مبتكرة تواكب المتغيرات الاقتصادية. كما أدت إلى رفع مستوى الوعي حول أهمية الجودة والاستدامة في بيئة الأعمال، مما انعكس إيجابيًا على الأداء العام للقطاع الخاص. وبهذا، أصبحت الجائزة أداة فاعلة في دعم سوق العمل البحريني، وتحفيز الشركات على تبني ممارسات تضمن استمرارية نموها ونجاحها في ظل بيئة اقتصادية متجددة ومتطورة.

جرب تشتغل" – بوابة الشباب البحريني إلى سوق العمل

في إطار جهودها لدعم ريادة الأعمال وتعزيز مهارات الشباب، أطلقت غرفة تجارة وصناعة البحرين مبادرة "جرب تشتغل"، التي تستهدف الطلبة البحرينيين الذين تتراوح أعمارهم بين 14 إلى 18 عامًا، بهدف منحهم تجربة عملية داخل بيئات العمل الحقيقية. تمتد فترة التدريب إلى أسبوعين، حيث يتعرف المشاركون على متطلبات سوق العمل، ويكتسبون مهارات مهنية أساسية تساهم في إعدادهم لمسيرتهم المستقبلية، وتحظى المبادرة بدعم واسع من شركات كبرى في مختلف القطاعات، مثل الصناعة، السياحة، التأمين، والاستشارات، حيث توفر هذه المؤسسات فرصًا تدريبية تساعد الطلبة على استكشاف ميولهم المهنية وصقل مهاراتهم. ويعكس هذا التعاون التزام القطاع الخاص بمسؤوليته الاجتماعية، ودوره في بناء جيل مؤهل يساهم في التنمية الاقتصادية، ويساهم المشروع في تقليص الفجوة بين التعليم وسوق العمل من خلال تجربة عملية تعزز ثقة الشباب بأنفسهم وتساعدهم في اتخاذ قرارات مهنية سليمة. كما تدعم رؤية البحرين الاقتصادية 2030 عبر إعداد كوادر وطنية مؤهلة تلبي احتياجات السوق، مما يعزز الاستدامة والنمو في الاقتصاد البحريني.

تكريم المشاركين في برنامج جرب تشتغل – 27 أغسطس 2024.

التحول الرقمي في الغرفة: كيف صنعت التكنولوجيا الفرق في 2024

في إطار سعي غرفة تجارة وصناعة البحرين نحو تعزيز التحول الرقمي والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للقطاع الخاص، شهد عام 2024 تنفيذ مجموعة من المشاريع الاستراتيجية في مجال تقنية المعلومات. تهدف هذه الإنجازات إلى تحسين البنية التحتية الرقمية، وتطوير الخدمات الإلكترونية، والاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتعزيز الأمن السيبراني. أسهمت هذه الجهود في تسريع إنجاز المعاملات، وتقديم حلول تقنية أكثر كفاءة، وتعزيز تجربة المستثمرين ورواد الأعمال، مما دعم بيئة الأعمال في البحرين ورفع تنافسيتها.

تحديث البنية التحتية الرقمية وتعزيز سياسات التكنولوجيا

يمثل تحديث البنية التحتية الرقمية في الغرفة حجر الأساس لضمان استمرارية الخدمات وتعزيز كفاءتها. فمن خلال تبني سياسات واضحة وإجراء تحديثات دورية على الأنظمة، أصبحت العمليات التقنية أكثر استقرارًا وأمانًا، ما أدى إلى تحسين الخدمات الإلكترونية المقدمة للقطاع الخاص، حيث تحقيق جملة من الأمور منها:

- إعداد واعتماد سياسات استخدام الأجهزة الإلكترونية وفقًا لمتطلبات العمل، مما عزز الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا وخفض التكاليف التشغيلية.
- ترقية نظام الأمن لمايكروسوفت E5، مما أدى إلى تحسين الحماية الإلكترونية وتعزيز قدرة الغرفة على التصدي للهجمات السيبرانية.
- تنفيذ نظام النسخ الاحتياطي لبيانات Microsoft 365 لحماية البيانات الحيوية مثل مستندات الأعضاء ورسائل البريد الإلكتروني.
- أرشفة بيانات الموارد البشرية القديمة مما ساهم في توفير مساحات تخزينية كبيرة وتحسين أداء الأنظمة.

وساهمت هذه المبادرات في توفير بيئة عمل رقمية أكثر كفاءة وأمانًا، حيث أصبحت الخدمات التقنية المقدمة للأعضاء أكثر موثوقية، مع تقليل الأعطال التقنية، وتعزيز سرعة معالجة الطلبات الإلكترونية.

التحول الرقمي وتطوير الخدمات الإلكترونية

يعد التحول الرقمي من الركائز الأساسية التي تبنتها الغرفة لتحسين تجربة الأعضاء ورواد الأعمال، حيث يسهم في تقليل الإجراءات الورقية، وتوفير الوقت، وتمكين الأعضاء من إتمام معاملاتهم إلكترونيًا بسهولة وفعالية، وتم في هذا الصدد:

- إطلاق منصة Data Chamber التي توفر رؤية شاملة لبيانات العملاء وتقارير الشراكة الدولية، مما يسهل اتخاذ القرارات بناءً على بيانات دقيقة.
- إطلاق نظام حجز المواعيد الإلكتروني Skiplino الذي يعتمد على الذكاء الاصطناعي لتسهيل حجز المواعيد وتقليل أوقات الانتظار.
- إطلاق صفحة رزنامة الغرفة على الموقع الإلكتروني لعرض الفعاليات والمؤتمرات بسهولة.
- تنفيذ المرحلة الأولى من نظام التصديقات الرقمية (Digital Attestation)، مما أدى إلى أتمتة عمليات التصديق بنسبة 80% وتحسين كفاءتها.
- تفعيل نظام Jira Agile Project لمتابعة المشاريع المختلفة داخل الغرفة بشكل أكثر تنظيمًا وشفافية.
- إطلاق بطاقة الأعمال الإلكترونية لتوفير هوية رقمية تسهل عملية الدخول الآمن إلى مباني الغرفة واستخدام مختلف الخدمات.
- إطلاق نظام Malog لتتبع التوصيات والمشاريع، مما ساعد على تحسين كفاءة إدارة المشاريع.

وقد ساهمت هذه المشاريع في تبسيط الإجراءات، وتمكين الأعضاء من إنجاز معاملاتهم بشكل أسرع عبر الخدمات الرقمية، وتقليل الحاجة للحضور الشخصي، مما وفر الوقت والجهد لرجال الأعمال والمستثمرين.

تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين الإنتاجية

يشكل الذكاء الاصطناعي ركيزة أساسية في تعزيز كفاءة الأعمال، حيث يساعد في أتمتة العمليات وتحليل البيانات واتخاذ قرارات أكثر ذكاءً. اعتمدت الغرفة على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين الإنتاجية وتسريع إنجاز المعاملات، مما انعكس إيجابًا على بيئة الأعمال في البحرين، وتم في هذا الاطار:

- تنظيم ورش عمل حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي لمساعدة الموظفين على تبني هذه التقنيات في بيئة العمل.

- تفعيل Microsoft Copilot لمجموعة من الموظفين لتحسين إنتاجية العمل وضمان أمان البيانات.

- تطوير مشروع AI Assistant الذي يوفر المعلومات للأعضاء بشكل آلي، مما يسهم في تسريع عمليات البحث والوصول إلى المعلومات بسهولة.

وأسهمت هذه التقنيات في تحسين سرعة الخدمات، وتقليل التكاليف التشغيلية، وتوفير تجربة أكثر ذكاءً للأعضاء، مما عزز من قدرة الغرفة على تقديم حلول تقنية متقدمة لمجتمع الأعمال.

تعزيز الأمن السيبراني وحماية البيانات

- تنفيذ برامج تدريبية لموظفي الغرفة حول الأمن السيبراني بالتعاون مع شركة Beyon Cyber لتعزيز ثقافة الأمن المعلوماتي.

- تحديث سياسات الأمن السيبراني بما يتماشى مع المعايير الدولية ISO27001، مما رفع مستوى الحماية الرقمية.

- تحديث جدار الحماية Firewall لتعزيز الدفاعات الإلكترونية.

- توفير دعم استباقي ومراقبة دائمة للأنظمة لضمان الحماية المستمرة.

- تطبيق استراتيجية متكاملة للأمن السيبراني لضمان مواجهة فعالة للمخاطر الأمنية.

وأتاحت هذه المبادرات بيئة آمنة للأعضاء عند استخدام الخدمات الإلكترونية، مما عزز من ثقتهم في التعاملات الرقمية، وساهم في حماية بياناتهم الحساسة من أي مخاطر أمنية.

استجابة أسرع.. جودة أعلى.. دعم أقوى للقطاع الخاص

تعزيزًا لدورها كحلقة وصل بين القطاع الخاص والجهات الرسمية، واصلت الغرفة جهودها في الاستماع إلى احتياجات التجار ورواد الأعمال، ومعالجة التحديات التي تواجه الشارع التجاري بكفاءة وسرعة استجابة، استقبلت خلال عام 2024 ما مجموعه 63 شكوى واستفسارًا، تمت معالجة 73% منها بنجاح، وفقًا للتوزيع التالي:

- 46 شكوى حُلّت بالكامل، مما يعكس حرص الغرفة على دعم بيئة الأعمال واستقرار النشاط التجاري.
- 9 شكاوى قيد المتابعة، في إطار السعي المستمر للوصول إلى حلول ناجعة.
- 8 شكاوى خارج اختصاص الغرفة، وتم توجيه أصحابها إلى الجهات المعنية لضمان سرعة الحل.

عبر الموقع الإلكتروني والرسائل الرسمية، عززت الغرفة قنوات التواصل مع التجار، مما مكّنهم من إيصال أصواتهم بسرعة، وضمن لهم استجابة فعالة تعكس التزام الغرفة بتوفير بيئة تجارية أكثر استقرارًا وازدهارًا.

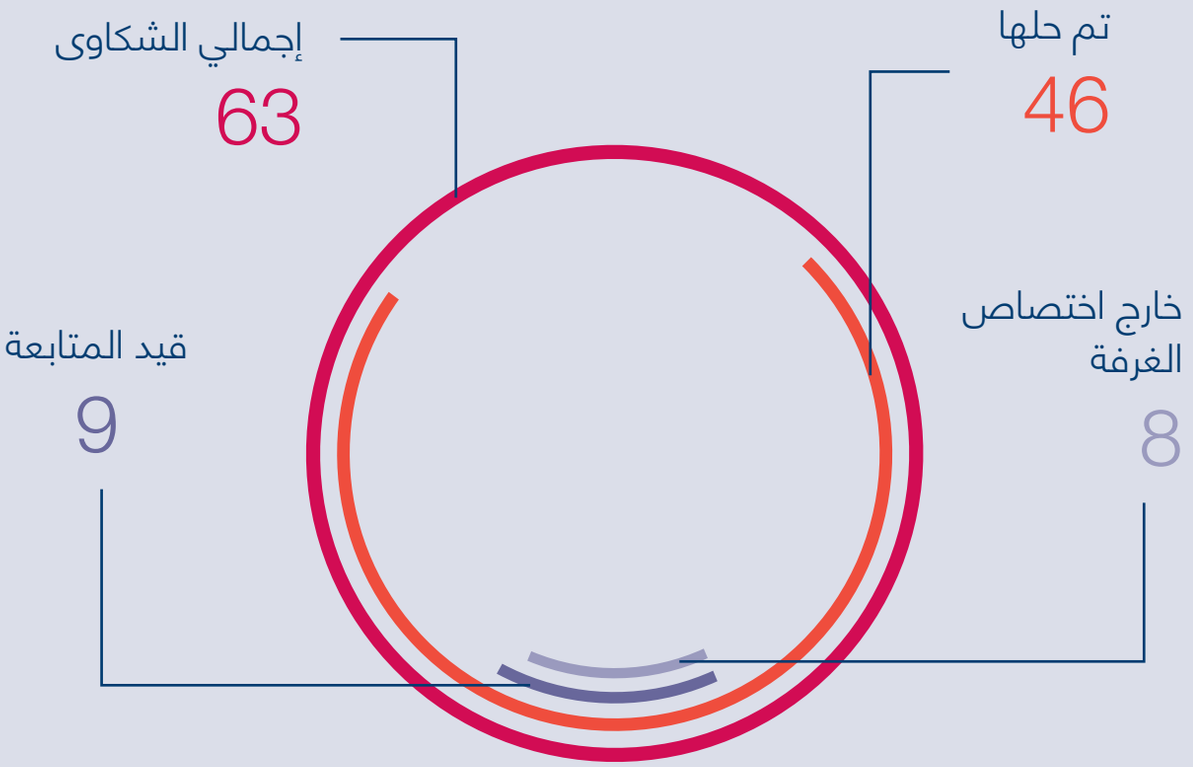

تسوية المنازعات التجارية بغرفة البحرين

التوفيق

إدارة الشؤون القانونية

85

شكاوى واستفسارات قانونية

- قطاع العقار والانشاء
- قطاع الاسواق التجارية
- قطاع الصحة

3

منازعات تجارية

- قطاع العقار والانشاء

الوساطة

مركز تسوية المنازعات التجارية

14

طلب قيد جديد للوسطاء

- تم قبول ٩ طلبات

4

طلبات وساطة

- قطاع العقار والانشاء
- قطاع الصحة

66

وسيط تم اعتماده في كافة القطاعات التجارية والصناعية

- قطاع العقار والانشاء
- قطاع الصحة

المسؤولية المجتمعية كركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية

تُعد المسؤولية المجتمعية إحدى الركائز الأساسية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التكافل الاقتصادي، حيث يلعب قطاع الأعمال البحريني دورًا جوهريًا في دعم المبادرات المجتمعية، التي تساهم في تمكين الأفراد، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، ودفع عجلة الاقتصاد الوطني. وانطلاقًا من هذا الدور، حرصت غرفة تجارة وصناعة البحرين على تنفيذ مبادرات نوعية تُجسد التزامها بتعزيز المسؤولية الاجتماعية، ومن أبرز هذه المبادرات: دعم قانون العقوبات البديلة الذي يهدف إلى إعادة تأهيل المستفيدين ودمجهم في سوق العمل، إضافةً إلى تعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص، مما يسهم في تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي مستدام.

دعم قانون العقوبات البديلة: تمكين الأفراد وتعزيز التكافل الاقتصادي

في خطوة تعكس التزام غرفة تجارة وصناعة البحرين بتحقيق العدالة الإصلاحية وتعزيز الاندماج الاجتماعي، حرصت الغرفة على تقديم الدعم لقانون العقوبات البديلة بالتعاون مع وزارة الداخلية والجهات المعنية، مما أتاح فرصًا اقتصادية واجتماعية للأفراد المستفيدين من هذا القانون. يهدف هذا البرنامج إلى تمكين الأفراد من إعادة الاندماج في سوق العمل عبر تأهيلهم مهنيًا، وتوفير فرص توظيف مستدامة لهم، وتشجيع القطاع الخاص على استيعابهم ضمن مؤسساته، وقد أسهمت هذه المبادرة في:

- إعادة تأهيل المستفيدين من خلال برامج تدريبية متخصصة تُعزز من مهاراتهم وتؤهلهم لسوق العمل.
- خلق فرص وظيفية جديدة عبر تشجيع الشركات البحرينية على استقطاب الكوادر المستفيدة من العقوبات البديلة.
- تعزيز بيئة الأعمال المستدامة من خلال ربط القطاع الخاص بالمبادرات المجتمعية ذات الأثر الاقتصادي الإيجابي.
- تحقيق التوازن بين العدالة والإصلاح الاقتصادي، مما يدعم الاستقرار الاجتماعي ويسهم في بناء مجتمع أكثر تكافلاً.

تعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية: دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة

تولي غرفة تجارة وصناعة البحرين اهتمامًا كبيرًا بتعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية في قطاع الأعمال، حيث تعمل على تشجيع المؤسسات والشركات البحرينية على تبني مشاريع ومبادرات تساهم في تحقيق تأثير إيجابي ومستدام على المجتمع. وقد أطلقت الغرفة عددًا من البرامج التي تهدف إلى تعزيز وعي القطاع الخاص بأهمية تبني سياسات مسؤولة اجتماعيًا، بما ينعكس على الاقتصاد الوطني واستدامة بيئة الأعمال، ومن ضم هذه البرامج:

- إطلاق برامج توعوية حول أهمية المسؤولية الاجتماعية وأثرها في تعزيز سمعة الشركات وزيادة ثقة المجتمع بها.

- تشجيع الشركات العائلية على تبني مبادرات مجتمعية تركز على دعم الشباب، وريادة الأعمال، والتعليم، والاستدامة البيئية.

- تكريم الشركات المتميزة في مجال المسؤولية الاجتماعية لتشجيع القطاع الخاص على المساهمة الفاعلة في دعم المجتمع.

رئيس الغرفة شخصية العام في المسؤولية المجتمعية

في إطار تكريم الجهود البارزة في مجال المسؤولية المجتمعية، حصد رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سعادة السيد سمير عبدالله ناس لقب "شخصية العام في مجال المسؤولية المجتمعية لعام ٢٠٢٤" من قبل الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية. ويُعد هذا التكريم إشادة بجهود الغرفة في تعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية في البحرين، من خلال دعم المبادرات التي تحقق أثرًا ملموسًا في تنمية المجتمع والاقتصاد.

تعكس هذه المبادرات التزام غرفة تجارة وصناعة البحرين بتعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، وتمكين الأفراد، ودعم بيئة الأعمال المسؤولة. فمن خلال دعم قانون العقوبات البديلة وتعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية، تسهم الغرفة في بناء اقتصاد أكثر مرونة وتكاملاً، يوازن بين النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. وبهذه الجهود، يستمر قطاع الأعمال البحريني في لعب دور حيوي في بناء مستقبل أكثر إشراقًا واستدامة لمملكة البحرين.

رئيس الغرفة شخصية العام في المسؤولية المجتمعية- 3 مارس 2024.

تعزيز الجودة: التزام عالمي لدعم استمرارية الأعمال

إيمانًا بأهمية استقرار السوق التجاري ورفع كفاءة الأعمال، حققت الغرفة إنجازًا جديدًا بحصولها على شهادة الآيزو 22301:2019 في استمرارية الأعمال، المعتمدة من منظمة UKAS البريطانية، ما يعزز قدرتها على ضمان استمرارية الخدمات الأساسية للقطاع الخاص حتى في الظروف الطارئة.

هذا الإنجاز يعكس التزام الغرفة بدعم القطاع الخاص، وتأمين بيئة أعمال مستقرة ومواكبة لأعلى المعايير الدولية، مما ينعكس إيجابيًا على تطوير خدمات الغرفة المقدمة للتجار ورواد الأعمال، فمن خلال هذه الإنجازات، تمضي الغرفة قدمًا في تمكين القطاع الخاص، ودعم الشارع التجاري، وتعزيز بيئة الأعمال بممارسات ترتكز على الاستدامة والتطوير المستمر، كما انها بهذه الجهود، تؤكد التزامها بالسعي نحو اقتصاد أكثر تنافسية، وقطاع خاص أكثر استقرارًا، ومجتمع تجاري أكثر ازدهارًا، بما يتماشى مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030.

غرفة البحرين تحصل على شهادة الأيزو 22301:2019 في استمرارية الأعمال

بيئة عمل متميزة... لخدمة أعمال أكثر ازدهارًا

تحقيق التميز في بيئة العمل يعد ركيزة أساسية في تطوير الخدمات وتعزيز الأداء المؤسسي، حيث يسهم الاستثمار في الكفاءات البشرية في رفع مستوى الإنتاجية وتقديم خدمات ذات جودة عالية لأعضاء الغرفة. وانطلاقًا من هذا المبدأ، نفذت غرفة تجارة وصناعة البحرين خلال عام 2024 سلسلة من المبادرات النوعية التي استهدفت تحسين بيئة العمل، وتعزيز كفاءة الموظفين، وتحديث السياسات والأنظمة الداخلية، بما ينعكس إيجابًا على جودة الخدمات المقدمة لأعضاء الغرفة، ويدعم تنافسيتها محليًا وإقليميًا.

غرفة البحرين ضمن أفضل بيئات العمل عالميًا

في خطوة تعزز مكانتها المؤسسية، حصلت الغرفة على اعتماد Great Place to Work، وهو اعتراف دولي يُمنح للجهات التي توفر بيئة عمل استثنائية لموظفيها. يسهم هذا الاعتماد في:

- تعزيز سمعة الغرفة كوجهة عمل مرموقة على المستوى العالمي.
- تحسين بيئة العمل وزيادة مستويات الرضا والولاء الوظيفي.
- جذب الكفاءات المتميزة التي تبحث عن بيئة عمل محفزة ومبتكرة، ما ينعكس إيجابًا على جودة الخدمات المقدمة لأعضاء الغرفة.

إدراكًا لأهمية تطوير المهارات لضمان تقديم خدمات متميزة، نفذت الغرفة حزمة من البرامج التدريبية والتطويرية خلال العام، شملت:

- تنفيذ 3,444 ساعة تدريبية عبر 58 دورة وورشة عمل استفاد منها 83 موظفًا، مما ساعد في رفع مستوى الكفاءة والخدمة.
- تنظيم برنامج تدريبي متكامل بالتعاون مع معهد الإدارة العامة بعنوان "التفكير الاستراتيجي من خلال التخطيط الاستراتيجي"، استهدف تطوير القادة الحاليين وتأهيل كوادر واعدة لمناصب قيادية مستقبلية، ما يسهم في استدامة التطوير المؤسسي بالغرفة.
- تقديم دورة "عقلية خدمة العملاء" لجميع الموظفين، مما عزز مهاراتهم في التعامل مع أعضاء الغرفة وتقديم خدمات أكثر كفاءة واحترافية.

حصول الغرفة على جائزة أفضل بيئة عمل «Great Place To Work ®»

3,444

ساعة تدريبية

58

ورشة

83

موظف استفادوا منها

تحديث الأنظمة الداخلية لتعزيز الكفاءة المؤسسية

حرصت الغرفة خلال العام على تطوير أنظمتها الداخلية لضمان أعلى مستويات الكفاءة والشفافية، وشملت هذه الجهود:

- تحديث جميع اللوائح الداخلية بالتعاون مع إدارات الموارد البشرية، الشؤون القانونية، والاستراتيجيات والتطوير، لضمان توافقها مع أفضل الممارسات العالمية.

- إعادة هيكلة الأوصاف الوظيفية، بحيث تشمل الكفاءات والمهارات المطلوبة لكل وظيفة، مع ضمان وضوح الأدوار والمسؤوليات لجميع الموظفين، ما انعكس على تحسين الأداء المؤسسي.

- وضع خطة تطوير فردية (PDP - Personal Development Plan) لتحديد احتياجات التدريب التخصصي لكل إدارة، بما يساهم في تطوير الأداء بشكل مستدام.

إن تعزيز بيئة العمل وتطوير مهارات الموظفين لم يكن هدفًا بحد ذاته، بل وسيلة لضمان تقديم خدمات متميزة ومتطورة لأعضاء الغرفة. فمن خلال هذه المبادرات، عززت الغرفة من كفاءة كوادرها، ورفعت جودة خدماتها، ورسخت مكانتها كمؤسسة رائدة تواكب التطورات العالمية، مما ينعكس إيجابًا على مجتمع الأعمال البحريني ككل.

اعتراف وتكريم دولي يعكس تطور الجهاز الإداري

فازت الغرفة بجائزة "التميز في تطوير المهارات" على مستوى الشرق الاوسط لعام 2024 عن مشروعها المبتكر " Star league"، وهو نظام تقييم الكفاءات السلوكية للطاقم العامل في الغرفة، في حفل جوائز Power List Middle East 2024، وذلك عن ويأتي هذا الفوز كشهادة على التزام الغرفة الدؤوب بتطوير مهارات موظفيها وتعزيز كفاءاتهم، إيمانًا منها بأهمية رأس المال البشري في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، ويمثل هذا الفوز إنجازًا نوعيا لغرفة البحرين.

وقد عملت الغرفة على إعادة برمجة أدوات تقييم أدائها المؤسسي بأدوات ومعايير دولية، ومن هذه المشاريع النوعية المبتكرة:

- **مشروع مواءمة:** يشمل ذلك تحديد ومعالجة الفجوات في الإدارات والأقسام، تعزيز الكفاءة الداخلية، وضمان استدامة التحسينات، بالإضافة إلى تطوير المهارات القيادية والفنية للموظفين بما يتناسب مع المعايير العالمية.

- **مشروع تحسين جودة الأداء المؤسسي والسلوكي،** وبما يساعد المسؤول المباشر لتقييم الأداء وتحديد المتطلبات التعليمية والتطويرية، فضلا عن إمكانية استخدامها كمعيار للترقي الوظيفي المحترف.

- **مدونة الغرفة الشاملة** لضمان مواكبة السياسات والإجراءات واللوائح الداخلية وأدوات الرصد والمتابعة المعتمدة للتحديثات الدورية المبنية على التطور المرحلي لعمليات وموقع الغرفة كمنصة تمثيل للقطاع الخاص. تم العمل على تطبيق كل الإدارات إلى منهجية SMART في أهدافها لسنة ٢٠٢٤، مع آليات تدقيقها والتوافق عليها، وأتمتة الأهداف لمتابعتها آليا بنسبة 100%، مع إمكانية رفع التقارير الفورية للرئيس التنفيذي ورؤساء القطاعات، بما يُمكن تحويله إلى لوحة مؤشراءت القياس الرئيسية (DASHBOARD)

- **أتمتة متابعات الإنتاجية المؤسسية،** اعتماد منهجية إدارة المشاريع (PMS) موحد لجميع القطاعات وأقسام الجهاز الإداري للرصد والمتابعة الاستقصائية لقياس فجوات التنافسية والإنتاجية المؤسسية.

اللجان الدائمة بالغرفة

شهد عام 2024 استمرار اللجان القطاعية في غرفة تجارة وصناعة البحرين في لعب دورها المحوري كجسر فاعل بين القطاع الخاص والجهات الحكومية، حيث عززت من جهودها الرامية إلى تطوير بيئة الأعمال وتعزيز الاستدامة الاقتصادية. وقد عملت اللجان، من خلال خطط استراتيجية مدروسة، على مواجهة التحديات التي تواجه القطاعات المختلفة، وسعت إلى تقديم حلول عملية تساهم في دعم مسيرة النمو الاقتصادي.

في هذا التقرير، نستعرض أبرز الإنجازات التي حققتها اللجان القطاعية، والتي شملت لقاءات مع الجهات الحكومية، وتنظيم فعاليات وورش عمل، وطرح مبادرات نوعية تهدف إلى تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة.

لجنة المالية والتأمين والضرائب: تعزيز الاستقرار المالي ودعم بيئة الأعمال

تلعب لجنة المالية والتأمين والضرائب دورًا حيويًا في ضمان بيئة مالية مستدامة للشركات والمؤسسات في البحرين. وتسعى اللجنة إلى توفير حلول مبتكرة لدعم الاستقرار المالي من خلال تقديم مقترحات استراتيجية، وتنظيم فعاليات توعوية، وعقد لقاءات مع المؤسسات المالية المحلية والعالمية لمناقشة القضايا الاقتصادية الراهنة والتحديات التي تواجه الشركات في مجالات الضرائب والتأمين والاستثمارات.

مبادرات استراتيجية

- تقديم مقترحات لدعم استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: قامت اللجنة بتقديم عدد من المبادرات والمشاريع الاستراتيجية التي تسهم في تعزيز استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما نظمت فعاليات توعوية تهدف إلى رفع الوعي حول القضايا المالية والضريبية، بما في ذلك تقديم مرئيات حول مشروع تطبيق ضرائب الشركات، فضلاً عن تقديم اقتراحات بشأن إعلان المؤشرات المالية (Fiscal Indicators).

اللقاءات الهامة

- لقاء مع صندوق النقد الدولي (11 يناير 2024): تناول النقاش مستقبل الاقتصاد البحريني، والتحديات التي تواجه المستثمرين الأجانب.

- اجتماع مع بنك HSBC: بحث فرص التعاون المشترك لتطوير القطاع المصرفي وتعزيز الابتكار المالي.

- اجتماع مع بعثة صندوق النقد الدولي (28 مايو 2024): تناول السياسات المالية والاستقرار الاقتصادي في البحرين.

المبادرات التوعوية

- تنظيم النسخة الثانية من الفعاليات التوعوية حول الشيكات الإلكترونية بالتعاون مع شركة "بنفت".

- متابعة تنفيذ مشروع التصنيف الائتماني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة، لدعم قدرتها على الوصول إلى التمويل.

لجنة القطاع الغذائي:
تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التجارة الدولية

تُعد لجنة القطاع الغذائي من اللجان الحيوية التي تلعب دورًا استراتيجيًا في تحقيق الأمن الغذائي في المملكة، ودعم استدامة القطاع الغذائي من خلال تعزيز الشراكات التجارية، وتنظيم المبادرات التي تسهم في تطوير الإنتاج المحلي، ومتابعة القوانين واللوائح المتعلقة بالاستيراد والتصدير.

تعزيز التعاون الدولي

- لقاء مع وفد الأعمال التايلندي (11 فبراير 2024): بحث فرص الاستثمار المشترك في المجال الغذائي.
- المشاركة في المنتدى الاقتصادي الأذربيجاني (25-26 سبتمبر 2024): تقديم ورقة عمل حول الزراعة والأمن الغذائي والصناعات الغذائية.

مبادرات لدعم الأمن الغذائي

- إطلاق مشروع الوجبات الصحية المدرسية (12 مايو 2024) بالتعاون مع وزارة الصحة لتعزيز التغذية السليمة في المدارس.
- تأسيس مركز الحلال بالتنسيق مع وزارة شؤون البلديات والزراعة لضمان موثوقية المنتجات الغذائية المصدرة.
- مشروع مخزون المواد الاستهلاكية الأساسية بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة لضمان استقرار إمدادات المواد الغذائية.

الفعاليات واللقاءات

- ندوة صحيفة "البلاد" حول الأمن الغذائي (9 يونيو 2024): طرح حلول مبتكرة لدعم القطاع الغذائي.
- لقاء مع "تمكين" لمناقشة سبل دعم المؤسسات الغذائية.
- زيارات ميدانية للمصانع الغذائية لمتابعة الإنتاج المحلي وتحسين جودة المنتجات.

لجنة العقار والإنشاء:
تطوير التشريعات وتحفيز النمو العمراني

تلعب لجنة العقار والإنشاء دورًا حيويًا في دعم القطاع العقاري والإنشائي في البحرين من خلال مراجعة التشريعات، وتقديم التوصيات لتحسين بيئة الأعمال، والتنسيق مع الجهات الحكومية لتنفيذ مشاريع تطويرية تسهم في نمو القطاع.

تحليل التحديات وتقديم الحلول

- تقديم تقرير حول تحديات نظام البنايات والتوصيات التطويرية.
- دراسة تطوير التقارير الإحصائية الخاصة بالتخطيط العمراني بالتنسيق مع إدارة الدراسات والبحوث بالغرفة.
- قدمت اللجنة تقريرًا يتناول التحديات والحلول المقترحة الخاصة بالحصول على الموافقات الأمنية، بالإضافة إلى الاجراءات الخاصة بالتسجيل العقاري التي تواجه القطاع.
- مراجعة قانون تنظيم المهن الهندسية واقتراح تعديلات لدعم قطاع المقاولات، وتقديم مبادرة لإنشاء تنظيم قطاع المقاولات.
- تقديم مرئيات حول قانون اشتراطات التعمير بالتعاون مع جمعية المكاتب الهندسية وجمعية المطورين العقاريين.
- تقديم مرئيات حول أبرز التحديات التي يواجهها القطاع الخاص بشأن العقود الإنشائية الحكومية بعد دراسة معمقة مع المقاولين المسجلين لدى الوزارات الحكومية.
- قدم فريق العمل عددًا من التعديلات والإضافات التطويرية على قرار رقم (788) لسنة 2024، والذي يتضمن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم (3) لسنة 1994 بشأن تقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير، الصادرة بالقرار رقم (56) لسنة 2009.

اللقاءات والفعاليات

- اجتماع مع اللجنة الوزارية للشؤون المالية والاقتصادية لمناقشة تحديات القطاع العقاري.
- لقاء مع وزارة الأشغال لمناقشة تطوير البنية التحتية.
- تنظيم فعالية "اشتراطات توصيل البنية التحتية للمساكن والبنايات" بالتعاون مع "Bnet".

لجنة الأسواق التجارية:
تطوير قطاع التجزئة وتعزيز التنافسية

تهدف لجنة الأسواق التجارية إلى تحسين بيئة الأعمال التجارية وتعزيز مرونة الأسواق، من خلال دراسة التحديات التي تواجه التجار، وتنظيم لقاءات مع الجهات المعنية لمناقشة الحلول الممكنة، والعمل على تطوير استراتيجيات تسهم في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التجارة.

لقاءات ومبادرات لتعزيز بيئة الأعمال

- اجتماع مع "صادرات البحرين" لمناقشة دعم التجارة الإلكترونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دراسة تأثير تعرفة الكهرباء على القطاع التجاري بالتعاون مع شركات استشارية.
- لقاء مع أصحاب الأعمال في سلماباد وسوق المنامة لمناقشة التحديات التجارية.
- زيارة ميدانية إلى منطقة سوق المنامة، للاطلاع على التحديات التي يواجهها تجار المنطقة. تم مناقشة أهم القضايا التي تؤثر على النشاط التجاري في السوق

فعاليات لتعزيز الوعي التجاري

- ندوة تعريفية حول إجراءات مجلس المناقصات (7 مارس 2024).
- ورشة عمل مع "صادرات البحرين" لتعزيز فرص التصدير (30 يونيو 2024).

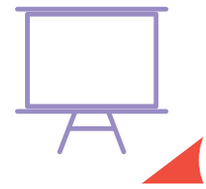

لجنة التعليم والتدريب:
تطوير التعليم وربطه باحتياجات سوق العمل

تعد لجنة التعليم والتدريب إحدى الركائز الأساسية في دعم القطاع التعليمي في البحرين، حيث تسعى إلى مواءمة النظام التعليمي مع متطلبات سوق العمل من خلال تقديم مبادرات استراتيجية، وتنظيم فعاليات تستهدف تطوير المهارات، ودعم المؤسسات التعليمية في تحقيق الاستقلالية وتعزيز الابتكار في مجال التدريب المهني والتعليم المبكر.

مشاريع ومبادرات لدعم التعليم

- فعالية "التعليم من أجل المستقبل" (8 مايو 2024): تناولت تطوير برنامج المسارات الوظيفية وربط التعليم بمتطلبات سوق العمل، بمشاركة خبراء دوليين، بالإضافة إلى كيفية تطوير التمهين في قطاعات نمو مهارات التوظيف الأساسية ومواءمة المناهج الدراسية مع فرص سوق العمل وتطلعات الطلاب المهنية

- لقاء مع السفارة اليابانية (2 ديسمبر 2024): استعراض آفاق التعاون في مجالات التعليم والتدريب المهني ونقل التجربة اليابانية إلى البحرين.

- اجتماع مع وزارة التربية والتعليم ومجلس التعليم العالي: بحث سبل تحقيق استقلالية المؤسسات التعليمية وتعزيز جودة التعليم العالي.

- دراسة تطوير آليات دعم الابتكار الصناعي بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة وربطها بالتعليم المهني.

لجنة القطاع الصحي:
دعم الاستثمار في الصحة وتعزيز جودة الخدمات الطبية

يعد القطاع الصحي من القطاعات الحيوية التي تؤثر على جودة الحياة في البحرين، وتسعى لجنة القطاع الصحي إلى تطوير المنظومة الصحية من خلال تقديم مقترحات لدعم الاستثمار، وتعزيز التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص، ومناقشة التحديات التي تواجه المؤسسات الصحية.

تطوير بيئة الاستثمار الصحي

- تقديم مرئيات لمجلس التنمية الاقتصادية لدعم الاستثمار في القطاع الصحي ورفع جودة الخدمات.
- مناقشة رسوم الأجهزة الطبية مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني بهدف تخفيف الأعباء على المؤسسات الصحية.
- إطلاق مبادرة لدعم تدريب الكوادر الطبية بالتعاون مع المجلس الأعلى للصحة.

التعاون مع الجهات الحكومية

- اجتماع مع جمعية التمريض البحرينية (30 يناير 2024) لمناقشة سبل تحسين بيئة العمل في القطاع الصحي.
- اجتماع مع هيئة تنظيم المهن والخدمات الصحية (30 يونيو 2024) لمناقشة القضايا المتعلقة بالسياحة العلاجية ونقص الأدوية.
- الاجتماع مع مجلسي الشورى والنواب لمناقشة مقترح فتح أكثر من خمسة فروع للصيدليات لدعم انتشار الخدمات الصحية.

لجنة الصناعة والطاقة:
تحفيز القطاع الصناعي وتعزيز استدامة الطاقة

تسعى لجنة الصناعة والطاقة إلى دعم القطاع الصناعي في البحرين من خلال تعزيز التنافسية، وتحفيز الابتكار الصناعي، والعمل على تنفيذ سياسات تدعم التحول نحو الطاقة المستدامة، مما يسهم في تحقيق التنمية الصناعية الشاملة.

تعزيز التعاون الدولي والاستثمار الصناعي

- تنظيم مؤتمر Powerlec Bahrain (25-25 سبتمبر 2024) لبحث الفرص في قطاع الطاقة النظيفة.
- زيارة وفود صناعية من اليابان وكوريا وتركيا والجزائر لبحث سبل تعزيز التصدير والاستثمارات الصناعية.
- الاجتماع مع وفد من البرازيل بحضور السفير البرازيلي لتعزيز التعاون في قطاع الصناعة.

التعاون مع الجهات الحكومية

- فعالية "من التمكين إلى التكامل" بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة لدعم المؤسسات الصناعية.
- التعاون مع وزارة الصناعة والتجارة في تحديد المهارات المطلوبة للكوادر الوطنية في القطاع الصناعي.

لجنة النقل والخدمات اللوجستية: تحسين كفاءة النقل ودعم الخدمات اللوجستية

تمثل لجنة النقل والخدمات اللوجستية نقطة اتصال هامة بين قطاع النقل والجهات الحكومية، حيث تسعى إلى تطوير السياسات المتعلقة بالنقل البري والبحري والجوي، وتحسين كفاءة الخدمات اللوجستية لتعزيز تنافسية البحرين كمركز تجاري إقليمي.

تحسين بيئة النقل والخدمات اللوجستية

- لقاءات مع وزارة المواصلات والاتصالات لمناقشة تطوير الإجراءات الخاصة بالشحن البري والبحري.
- اجتماعات مع الشركات الكبرى في مجال الشحن البحري لحل مشكلات التخليص الجمركي وتحسين الخدمات اللوجستية.
- تنظيم فعالية "تطوير القطاع اللوجيستي البحري" (10 أكتوبر 2024) بمشاركة الجهات الحكومية والقطاع الخاص، بهدف تطوير اجراءات الشحن البحري وتسريعها.
- نظمت اللجنة لقاءً مفتوحًا مع ممثلي الشركة المشغلة لميناء خليفة بن سلمان وشركات الشحن والمخلصين الجمركيين لتعزيز التعاون بين جميع الأطراف المعنية في تطوير الإجراءات اللوجيستية.

تطوير سياسات النقل

- تقديم مقترحات لوزارة الداخلية لتحسين تنظيم حركة الشاحنات.
- إعداد مقترح لتدريب سائقي الشاحنات الثقيلة بدعم من "تمكين" بهدف تعزيز مشاركة البحرينيين في القطاع اللوجيستي.

لجنة الضيافة والسياحة: تعزيز الاستراتيجية السياحية وتحفيز الاستثمار

تلعب لجنة الضيافة والسياحة دورًا رئيسيًا في تطوير القطاع السياحي في البحرين، حيث تعمل على تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، وتحفيز الاستثمارات في الضيافة والسياحة، إضافة إلى تطوير استراتيجيات لدعم الفعاليات والمؤتمرات السياحية.

تطوير الاستراتيجية السياحية

- لقاءات مع وزيرة السياحة وهيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات لمناقشة دور القطاع الخاص في دعم السياحة.
- تنظيم فعالية "تحديات قطاع الفنادق في البحرين" (9 سبتمبر 2024) لمناقشة تأثير الرسوم والقوانين على القطاع الفندقي.

لجنة التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي: دعم التحول الرقمي وتعزيز بيئة الابتكار

في ظل التوجه العالمي نحو الاقتصاد الرقمي، تسعى لجنة التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي إلى دعم الشركات البحرينية العاملة في هذا المجال، وتوفير بيئة تشجع الابتكار، من خلال مبادرات تعزز التحول الرقمي، والاستثمار في التقنيات الحديثة.

تعزيز بيئة الأعمال الرقمية

- الشراكة مع المؤسسات المالية والحكومية لدعم الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا.
- التعاون مع مجلس المناقصات والمزايدات لتسهيل مشاركة الشركات المحلية في المشاريع التقنية الحكومية.

تنظيم فعاليات لدعم الابتكار

- فعالية "الثقافة تتفوق على الاستراتيجية" بمشاركة خبراء عالميين في تطوير الأعمال التقنية.
- جلسة نقاشية حول "Metaverse" خلال أسبوع المنامة لريادة الأعمال لاستكشاف الفرص المستقبلية في التكنولوجيا الرقمية.

14

مقترح ومبادرة

15

لقاء واجتماع

8

فعاليات

3

دراسات

ختامًا: رؤية اقتصادية طموحة تعكس التقدم والابتكار

يبرز هذا التقرير الجهود الاستثنائية التي بذلتها اللجان القطاعية في عام ٢٠٢٤، والتي أسهمت في تعزيز بيئة الأعمال، وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، ودعم استدامة المؤسسات التجارية. ومن خلال التزامها برؤية البحرين ٢٠٣٠، ستواصل الغرفة العمل على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تلبي تطلعات القطاع الخاص والمجتمع البحريني بأكمله.

إدارة خدمة العملاء

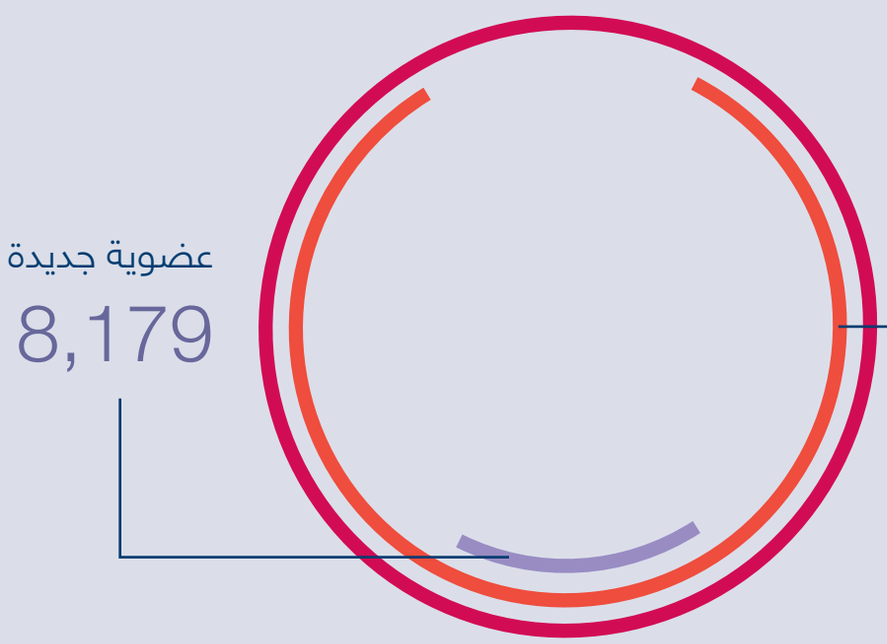

2024	تجديد العضوية	العضويات الجديدة	المجموع
يناير	4,108	714	4,822
فبراير	3,588	708	4,296
مارس	3,838	623	4,461
أبريل	3,391	507	3,898
مايو	3,939	693	4,632
يونيو	3,403	604	4,007
يوليو	3,051	638	3,689
أغسطس	3,240	790	4,030
سبتمبر	3,461	731	4,192
أكتوبر	4,029	849	4,878
نوفمبر	3,374	702	4,076
ديسمبر	3,524	620	4,144
المجموع الكلي	**42,946**	**8,179**	**51,125**

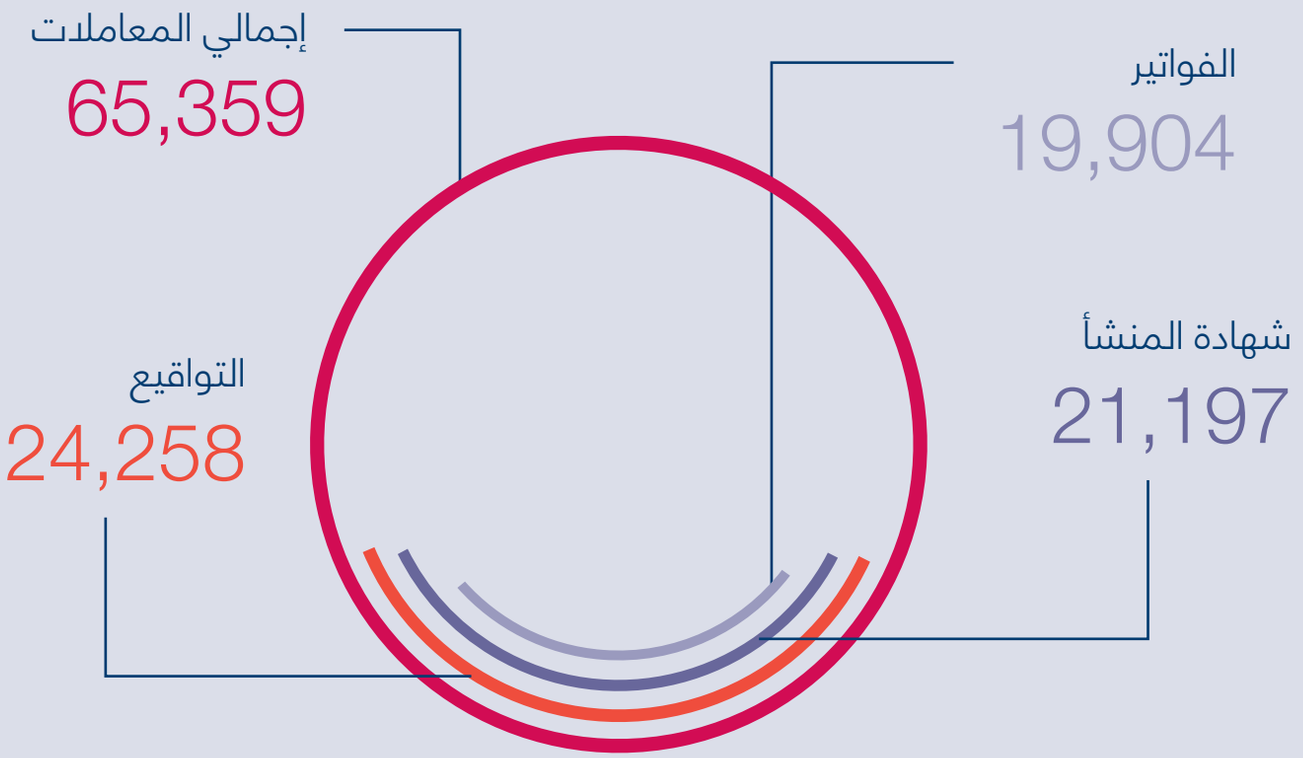

2024	تصديق الفواتير	تصديق شهادة المنشأ	تصديق التواقيع	المجموع
يناير	1,911	1,929	1,960	5,800
فبراير	1,799	1,895	1,923	5,617
مارس	1,734	1,843	1,839	5,416
أبريل	1,416	1,602	1,573	4,591
مايو	1,611	1,800	2,205	5,616
يونيو	1,382	1,554	1,846	4,782
يوليو	1,542	1,750	2,201	5,493
أغسطس	1,617	1,704	1,855	5,176
سبتمبر	1,687	1,881	2,098	5,666
أكتوبر	1,752	1,820	2,337	5,909
نوفمبر	1,552	1,532	2,238	5,322
ديسمبر	1,901	1,887	2,183	5,971
المجموع الكلي	**19,904**	**21,197**	**24,258**	**65,359**

غرفة تجارة وصناعة البحرين
البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

غرفة تجارة وصناعة البحرين

البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

المحتويات	الصفحة
1. معلومات عامة	146
2. تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة الأعضاء	148
3. بيان المركز المالي	150
4. بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر	151
5. بيان التغيرات في حقوق الأعضاء	152
6. بيان التدفقات النقدية	153
7. الإيضاحات حول البيانات المالية	154

معلومات عامة

أعضاء مجلس الإدارة

السيد سمير عبدالله أحمد ناس	رئيس مجلس الإدارة
السيد خالد محمد يوسف نجيبي	النائب الأول للرئيس
السيد محمد عبدالجبار محمود الكوهجي	النائب الثاني للرئيس
السيد عارف أحمد علي هجرس	الأمين المالي
السيد وليد إبراهيم خليل كانو	نائب الأمين المالي
السيد باسم محمد أحمد الساعي	عضو المكتب التنفيذي
السيد أحمد صباح سلمان السلوم	عضو المكتب التنفيذي
السيد يوسف صلاح الدين إبراهيم	عضو مجلس الإدارة
السيد عبدالوهاب يوسف الحواج	عضو مجلس الإدارة
السيد جميل يوسف أحمد الغناه	عضو مجلس الإدارة
البروفيسور وهيب أحمد محمد الخاجة	عضو مجلس الإدارة
السيد محمد فاروق يوسف المؤيد	عضو مجلس الإدارة
السيدة سونيا محمد عبدالله جناحي	عضو مجلس الإدارة
السيدة بتول محمد أحمد داداباي	عضو مجلس الإدارة
السيدة سوسن أبو الحسن محمد	عضو مجلس الإدارة
السيد أحمد يوسف علي	عضو مجلس الإدارة
السيد نواف خالد راشد الزياني	عضو مجلس الإدارة
السيد يعقوب يوسف العوضي	عضو مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي

السيد عاطف محمد الخاجه

المكتب الرئيسي

مبنى الغرفة "بيت التجار"

ص.ب: 248

المنامة

مملكة البحرين

البنوك

البنك الأهلي المتحد

بنك البحرين الوطني

بنك البحرين والكويت

بنك البركة الإسلامي

بنك السلام

بنك سيكو

بنك الإثمار

مصرف السلام

بنك البحرين الإسلامي

خليجي بنك

بنك الكويت الوطني

بيت التمويل الخليجي

مدققو الحسابات

كي بي إم جي فخرو

ص.ب: 710

المنامة – مملكة البحرين

كي بي ام جي فخرو
التدقيق
الطابق الثاني عشر، برج فخرو
صندوق بريد 710، المنامة
مملكة البحرين

تليفون: 17224807 973+
فاكس: 17227443 973+
الموقع الإلكتروني: www.kpmg.com/bh
س.ت: 2 - 6220

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة الأعضاء
غرفة تجارة وصناعة البحرين
المنامة – مملكة البحرين

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لغرفة تجارة وصناعة البحرين ("الغرفة") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2024، وبيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر، وبيان التغيرات في حقوق الأعضاء، وبيان التدفقات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من السياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا، أن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للغرفة كما في 31 ديسمبر 2024، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (معايير المحاسبة الدولية).

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية" من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن الغرفة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات وللمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية

إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية، فإن مجلس إدارة الغرفة مسئول عن تقييم قدرة الغرفة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية الغرفة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

@ 2025 كي بي إم جي فخرو هي شركة تضامن بحرينية مسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة بمملكة البحرين وهي عضو في شبكة مجموعة الشركات الاعضاء المستقلة المنتسبة الى كي بي إم جي الدولية المحدودة وهي شركة انجليزية خاصة محدودة بالضمان. كل الحقوق محفوظة.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للغرفة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الغرفة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع الغرفة للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية، بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

إننا نتواصل مع مجلس إدارة الغرفة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها، والنقاط المهمة التي برزت أثناء التدقيق، بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كي بي ام جي فخرو
رقم قيد الشريك المشارك 217
17 مارس 2025

غرفة تجارة وصناعة البحرين

بيان المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2024

بالدينار البحريني

	إيضاح	2024	2023
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
ممتلكات وآلات ومعدات	4	3,808,215	4,001,135
عقارات استثمارية	5	15,089,150	15,274,229
حق استخدام الموجودات	6	42,137	45,042
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	7	11,232,952	10,852,806
		30,172,454	30,173,212
الموجودات المتداولة			
ذمم تجارية مدينة وأخرى	8	1,933,667	969,069
نقد وأرصدة لدى البنوك	9	1,481,946	1,617,027
ودائع بنكية	10	8,495,248	8,494,447
		11,910,861	11,080,543
مجموع الموجودات		**42,083,315**	41,253,755
حقوق الأعضاء والمطلوبات			
حقوق الأعضاء			
الاحتياطي الرأسمالي	11	602,543	602,543
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	12	2,395,222	2,512,632
احتياطي الأعمال الخيرية	13	177,150	177,150
الفائض المتراكم		37,835,805	37,390,324
		41,010,720	40,682,649
المطلوبات غير المتداولة			
منافع نهاية الخدمة للموظفين	15	5,123	1,370
الجزء غير المتداول من التزامات عقود الإيجار	14	47,731	49,795
		52,854	51,165
المطلوبات المتداولة			
الجزء المتداول من التزامات عقود الإيجار	14	2,064	1,924
ذمم تجارية دائنة وأخرى	16	1,017,677	518,017
		1,019,741	519,941
مجموع المطلوبات		**1,072,595**	571,106
مجموع حقوق الأعضاء والمطلوبات		**42,083,315**	41,253,755

تم اعتماد البيانات المالية والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 17 مارس 2025 وتم التوقيع عليها بالنيابة عنهم من قبل كل من:

سمير عبدالله أحمد ناس
رئيس مجلس الإدارة

عارف أحمد علي هجرس
الأمين المالي

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 27 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

بالدينار البحريني

	إيضاح	2024	2023
الإيـرادات			
إيرادات الاشتراكات	17	1,569,422	1,595,520
رسوم خدمات الأعضاء		1,226,568	1,185,743
إيرادات المبنى القديم	18	-	40,250
إيرادات مبنى بيت التجار	19	837,960	742,960
إيرادات الاستثمارات والودائع	20	1,259,501	1,151,682
إيرادات أخرى	21	41,058	179,021
مجموع الإيرادات		**4,934,509**	4,895,176
المصروفات			
تكاليف الموظفين	22	(2,198,819)	(2,209,235)
مصروفات عمومية وإدارية	23	(656,052)	(693,886)
رسوم تحصيل الاشتراكات	17	(313,884)	(319,104)
مصروفات المبنى القديم	18	-	(14,813)
مصروفات بيت التجار	19	(549,433)	(535,755)
مصروفات المؤتمرات والندوات والوفود والمعارض		(478,258)	(592,896)
استهلاك وإطفاء الموجودات	5,4	(222,219)	(215,216)
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة		(66,887)	(70,799)
خسارة استبعاد عقارات استثمارية	5	-	(6,079)
مصروفات الفوائد على التزامات عقود الإيجار	14	(3,476)	(3,605)
مجموع المصروفات		**(4,489,028)**	(4,661,388)
فائض الإيرادات على المصروفات للسنة		**445,481**	233,788
الدخل الشامل الآخر:			
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها الربح أو الخسارة:			
صافي التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	7	(117,410)	32,533
مجموع الدخل الشامل الآخر للسنة		**(117,410)**	32,533
مجموع الدخل الشامل للسنة		**328,071**	266,321

تم اعتماد البيانات المالية والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 17 مارس 2025 وتم التوقيع عليها بالنيابة عنهم من قبل كل من:

سمير عبدالله أحمد ناس
رئيس مجلس الإدارة

عارف أحمد علي هجرس
الأمين المالي

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 27 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الأعضاء

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

بالدينار البحريني

	الاحتياطي الرأسمالي	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي الأعمال الخيرية	الفائض المتراكم	المجموع
في 1 يناير 2023	602,543	2,480,099	177,150	37,156,536	40,416,328
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	32,533	-	233,788	266,321
في 31 ديسمبر 2023	**602,543**	**2,512,632**	**177,150**	**37,390,324**	**40,682,649**
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	(117,410)	-	445,481	328,071
في 31 ديسمبر 2024	**602,543**	**2,395,222**	**177,150**	**37,835,805**	**41,010,720**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 27 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

غرفة تجارة وصناعة البحرين

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

بالدينار البحريني

	إيضاح	2024	2023
الأنشطة التشغيلية			
الفائض للسنة		445,481	233,788
التسويات:			
استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات	4	219,313	212,311
استهلاك العقارات الاستثمارية	5	191,225	189,832
إطفاء حق استخدام الموجودات	6	2,905	2,905
مدفوعات منافع نهاية الخدمة للموظفين	15	-	(33,552)
مصروفات الفوائد على التزامات عقود الإيجار	14	3,476	3,605
أرباح أسهم	20	(164,135)	(199,704)
إيرادات الفوائد البنكية	20	(568,595)	(545,426)
مخصص انخفاض / (عكس انخفاض) القيمة على الموجودات المالية		66,887	(101,963)
خسارة استبعاد عقارات استثمارية	5	-	6,079
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
ذمم تجارية مدينة وأخرى		(1,011,165)	580,131
ذمم تجارية دائنة وأخرى		478,539	(207,553)
تكاليف منافع نهاية الخدمة للموظفين	15	3,753	8,491
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية		**(332,316)**	148,944
الأنشطة الاستثمارية			
مدفوعات شراء آلات ومعدات	4	(26,393)	(431,513)
مدفوعات عقارات استثمارية	5	(6,146)	(232,073)
التغير في الودائع قصيرة الأجل		(500,000)	1,000,000
أرباح أسهم	20	164,135	199,704
إيرادات الفوائد البنكية المستلمة	20	568,595	545,426
شراء صكوك	7	(1,316,724)	(991,003)
إستحقاق صكوك	7	819,168	-
إستحقاق مضاربة		2,000,000	-
استثمار مضاربة		(1,500,000)	-
صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية		**202,635**	90,541
الأنشطة التمويلية			
المبلغ المسدد من أصل التزامات عقود الإيجار		(1,924)	(1,795)
الفوائد المدفوعة على التزامات عقود الإيجار	14	(3,476)	(3,605)
صافي المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(5,400)**	(5,400)
صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما في حكمه		**(135,081)**	234,085
النقد وما في حكمه في بداية السنة		1,618,983	1,384,898
النقد وما في حكمه في نهاية السنة*	9	**1,483,902**	1,618,983

* لا تشمل الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ 1,956 دينار بحريني (2023: 1,956 دينار بحريني).

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 27 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

غرفة تجارة وصناعة البحرين

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

بالدينار البحريني

1) تقرير المنشأة

غرفة تجارة وصناعة البحرين ("الغرفة") مؤسسة أهلية ذات نفع عام، تأسست في سنة 1939م كأول غرفة تجارية في الخليج العربي. ويتمثل النشاط الأساسي للغرفة في تنظيم المصالح التجارية والصناعية وتمثيلها والدفاع عنها والعمل على ترقيتها، وتهدف كذلك إلى تطوير المجتمع بدعم وتطوير الفعاليات الاقتصادية والإنتاجية لخير المملكة بصورة عامة ومصالح أعضائها بصفة خاصة.

بحسب المادة (38) من القرار رقم (156) بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الغرفة، يعتبر رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسئولين أمام الجمعية العمومية عن كل مخالفة للقانون، وإساءة استعمال أموال الغرفة أو تبديدها، ولا تسقط دعاوى المسئولية في هذا الشأن إلا بمضي خمس سنوات من تاريخ صدور قرار الجمعية العمومية بالتصديق على كافة التقارير التي يلتزم مجلس الإدارة بعرضها عليها. وبناءً على ذلك تمت الموافقة على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 من قبل مجلس الإدارة.

2) أسس الإعداد

أ) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس المحاسبة الدولية بالرغم من أن هذه المعايير ليست مصممة للمنظمات غير الربحية (كيانات غير تجارية)، إلا أنه تم تطبيق مبادئ محاسبية مشابهة في إعداد هذه البيانات المالية.

ب) أساس القياس

لقد تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية ومبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا الاستثمارات في الأوراق المالية، حيث يتم إظهارها بقيمتها العادلة.

ج) المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات السارية المفعول من 1 يناير 2024

قامت الغرفة بتطبيق التعديلات على المعايير والتفسيرات المنطبقة إبتداءاً من 1 يناير 2024 كالاتي:

- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة (ساري المفعول اعتباراً من 1 يناير 2024).

لم يكن لتطبيق المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة أي أثر جوهري على البيانات المالية.

أسس الإعداد (يتبع)

د) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة غير سارية المفعول بعد

يوجد العديد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات السارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2024، مع السماح بالتطبيق المبكر. مع ذلك، لم تقم الغرفة بالتطبيق المبكر لأي من المعايير الجديدة أو المعدلة التالية في إعداد البيانات المالية.

لا يتوقع أن يكون للمعايير والتعديلات الجديدة التالية أي أثر جوهري على البيانات المالية للغرفة:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (18) - العرض والإفصاح في البيانات المالية.

- عدم قابلية الصرف - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (21).

- تصنيف وقياس الأدوات المالية - التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7).

- التحسينات السنوية على المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية – تعديلات على:

  - المعيار الدولي للتقارير المالية (1) – تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة؛

  - المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): الإفصاحات والإرشادات المصاحبة لها بشأن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7).

  - المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - الأدوات المالية؛

  - معيار المحاسبة الدولي رقم (7) - بيان التدفقات النقدية.

هـ) العملة المستخدمة في إنجاز المعاملات والعملة المستعملة في إعداد البيانات المالية

يتم قياس بنود البيانات المالية الموحدة للغرفة بعملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها الغرفة ("عملة التعامل"). يتم إعداد البيانات المالية بالدينار البحريني وهي العملة المستخدمة من قبل الغرفة في معاملاتها والعملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية.

أسس الإعداد (يتبع)

و) استخدام التقديرات والأحكام

إن إعداد البيانات المالية المطابقة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية يتطلب من الإدارة استخدام التقديرات والأحكام والفرضيات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المسجلة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الحقيقية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والفرضيات المستخدمة بشكل مستمر بناءً على الخبرة السابقة وعوامل أخرى، تشمل توقع الأهداف المستقبلية المعقولة في ضوء الظروف الراهنة. يحتسب التعديل على التقديرات المحاسبية في الفترة نفسها التي تم فيها تعديل التقديرات، وفي أي فترة مستقبلية متأثرة. البنود الهامة التي تستخدم فيها الإدارة التقديرات والإفتراضات أو الأحكام كما يلي:

1) العمر الإنتاجي للآلات والمعدات والعقارات الاستثمارية

يتم احتساب استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات والعقارات الاستثمارية بطريقة القسط الثابت وبمعدلات استهلاك كافية لتغطية عمرها الإنتاجي المتوقع، ويتم مراجعة العمر الإنتاجي للآلات والمعدات والاستثمارات العقارية من قبل الإدارة بشكل دوري. وتتم المراجعة على أساس الوضع الحالي للموجودات والفترة المتوقعة للموجودات التي تمكنها من تحقيق الغرض الذي تم شراؤها من أجله.

2) تصنيف الموجودات المالية

عند تطبيق السياسات المحاسبية للغرفة، تقرر الإدارة عند شراء استثمار بالتصنيف المناسب له، إما كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، أو كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو كاستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة. ويعكس تصنيف كل استثمار نموذج عمل الغرفة المتعلق بكل استثمار، ويخضع كل تصنيف إلى معالجة محاسبية مختلفة.

3) التقييم العادل للاستثمارات

عندما لا يمكن قياس القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي على أساس الأسعار المعلنة في الأسواق النشطة، يتم قياس قيمتها العادلة باستخدام تقنيات التقييم بما في ذلك نموذج خصم أرباح الأسهم وطريقة صافي القيمة الدفترية للموجود المعدلة. إن المدخلات لهذه النماذج مأخوذة من الأسواق التي يمكن ملاحظتها حيثما أمكن، ولكن حيثما لا يكون ذلك ممكنا، فإن الأمر يتطلب درجة من الرأي في تحديد القيم العادلة. تتضمن الآراء على اعتبارات المدخلات مثل مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وأرباح الأسهم المتوقعة وعامل الخصم. ويمكن أن تؤثر التغيرات في الافتراضات المتعلقة بتلك العوامل على القيمة العادلة المسجلة للأدوات المالية.

4) قياس القيمة العادلة

إن عدد من الموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية للغرفة يتطلب قياس القيمة العادلة و/ أو الإفصاح عنها.

عند قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وغير المالية للغرفة، تتم الاستفادة قدر الإمكان من مدخلات ومعطيات السوق الملحوظة. ويتم تصنيف المدخلات المستخدمة في تحديد قياس القيمة العادلة إلى مستويات مختلفة بناءً على مدى ملاحظة المدخلات المستخدمة في أساليب التقييم المتبعة ("التسلسل الهرمي للقيمة العادلة"):

أسس الإعداد (يتبع)

- **مدخلات من المستوى الأول:** الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات أو مطلوبات مطابقة يمكن أن تصل إليها المنشأة في تاريخ القياس؛
- **مدخلات من المستوى الثاني:** المدخلات عدا عن الأسعار المعلنة المشمولة في المستوى الأول التي تكون ملحوظة للموجودات أو المطلوبات، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و
- **مدخلات من المستوى الثالث:** المدخلات غير الملحوظة للموجودات أو المطلوبات (على سبيل المثال، المدخلات غير المشتقة من بيانات السوق).

يعتمد تصنيف أي بند في المستويات المذكورة أعلاه على أدنى مستوى من المدخلات المستخدمة التي يكون لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة لذلك البند. ويتم الاعتراف بنقل البنود بين المستويات في الفترة التي يحدث فيها ذلك.

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية لدى الغرفة مبدئياً بالقيمة العادلة، ويعاد قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة، في حين يتم الإفصاح عن الموجودات التي تتطلب إعادة قياس القيمة العادلة لها في الإيضاح رقم (26) المتمم لهذه البيانات المالية.

5) انخفاض قيمة الموجودات المالية

في تاريخ كل بيان مركز مالي، يتم مراجعة القيمة الدفترية للموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة لتحديد ما إذا كانت ضعيفة ائتمانياً. يعتبر الموجود المالي "ضعيف ائتمانيا" عند وقوع حدث أو اكثر له أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجود المالي. أدوات الدين والموجودات المالية الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفأة يتم فحصها لانخفاض القيمة باستخدام نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة.

3) السياسات المحاسبية الجوهرية

فيما يلي ملخص لأهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية. إن هذه السياسات قد تم تطبيقها على أساس منتظم ومتماثل لكل السنوات المعروضة في هذا التقرير، ما لم يذكر خلاف ذلك.

أ) الممتلكات والآلات والمعدات

تظهر الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة التاريخية بعد طرح مخصص الاستهلاك المتراكم، وتتضمن التكلفة جميع النفقات التي تصرف على الموجودات بصورة مباشرة لوضعها في الحالة التشغيلية التي تمكنها من تحقيق الغرض الذي تم شراؤها من أجله. ويتم احتساب استهلاك تكلفة الممتلكات والآلات والمعدات بطريقة القسط الثابت وبمعدلات استهلاك كافية لتغطية عمرها الإنتاجي المتوقع كما يلي:

المباني المملوكة	12 – 40 سنة
أجهزة الحاسب الآلي	3 سنوات
السيارات	5 سنوات
الأثاث والتركيبات والمعدات المكتبية	5 سنوات

السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

إن المكاسب والخسائر الناتجة من استبعاد الممتلكات والآلات والمعدات يتم تحديدها بالرجوع إلى قيمتها الدفترية والتي يتم أخذها في الاعتبار عند تحديد صافي الربح.

يتم احتساب مصروفات الصيانة والتجديدات ضمن بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر حين إنفاقها.

تتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات بغرض استعراض الانخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الأوضاع المحيطة بتلك الموجودات إلى أن قيمتها الدفترية قد تكون غير قابلة للاسترداد. وفي حال وجود أي مؤشر يفيد بذلك وعندما تزيد القيم الدفترية عن المبالغ المقدرة القابلة للاسترداد، فإنه يتم تخفيض قيمة الممتلكات والآلات والمعدات إلى المبالغ القابلة للاسترداد.

إن الأراضي المملوكة لا تستهلك وتعتبر ذات عمر إنتاجي غير محدد.

إن الأرباح والخسائر الناجمة عن استبعاد الممتلكات والآلات والمعدات يتم تحديدها على أساس القيمة الدفترية والتي يتم أخذها في الاعتبار في بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر.

يتم احتساب مصاريف الصيانة والتجديدات ضمن بيان الايرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر حين إنفاقها، ويتم احتساب تكلفة التجديدات للممتلكات والآلات والمعدات في القيمة الدفترية لها عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية، والتي تتجاوز المعايير المقررة أصلاً لأداء الموجودات المالية ستتدفق على الغرفة. ويتم احتساب الاستهلاك لهذه التجديدات على العمر الإنتاجي المتبقي للموجودات ذات العلاقة.

إذا ما زادت القيمة الدفترية لأصل ما عن قيمته الممكن تحقيقها يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل إلى القيمة الممكن تحقيقها.

ب) العقارات الاستثمارية

يتم تسجيل الإستثمارات العقارية بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وأي مخصص لانخفاض القيمة. لا يتم إستهلاك الأراضي المملوكة تملكاً حراً.

إن الأراضي المملوكة لا تستهلك وتعتبر ذات عمر إنتاجي غير محدد. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت لفترة تتراوح بين 12 سنوات و40 سنة.

تتضمن القيمة الدفترية على تكلفة استبدال أي جزء من أجزاء الإستثمارات العقارية القائمة في الوقت الذي يتم فيه تكبد التكلفة، إذا تم استيفاء معايير الإحتساب؛ وتستثنى تكاليف تقديم الخدمات اليومية للإستثمارات العقارية.

يتم إجراء التحويلات إلى (أو من) الاستثمارات العقارية فقط عند حدوث تغيير في الاستخدام. بالنسبة للتحويل من بند إستثمارات عقارية إلى بند عقارات يتم شغلها من قبل المالك، تعتبر تكلفة المحاسبة اللاحقة هي القيمة العادلة في تاريخ التغير في الاستخدام.

يتم إلغاء احتساب الإستثمارات العقارية عندما يتم بيعها أو عندما يتم استبعاد الإستثمارات العقارية بصورة نهائية من الاستخدام ولا يتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية من إستبعادها. يتم إحتساب أي أرباح أو خسائر عند إستبعاد الإستثمارات العقارية في بيان الربح أو الخسارة في سنة الإستبعاد.

السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ج) الأدوات المالية

الأداة المالية هي أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لمنشأة واحدة والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.

1) الموجودات المالية

الاحتساب المبدئي والقياس

يتم احتساب الموجودات المالية مبدئياً عند نشوئها. يتم احتساب جميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى مبدئياً عندما تصبح الغرفة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة.

يتم مبدئياً قياس الأصل أو الالتزام المالي بالقيمة العادلة زائداً، لأي بند ليس مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة لشراء أو إصدار الأداة المالية.

التصنيف والقياس اللاحق

عند الاحتساب المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي كأصل مالي مقاس بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاحتساب المبدئي، إلا إذا قامت الغرفة بتغيير نموذج عمل إدارة الموجودات المالية. وفي هذه الحالة، يتم إعادة تصنيف جميع الموجودات المالية المتأثرة في اليوم الأول من الفترة الأولى للتقرير المالي الذي يتبع التغيير في نموذج العمل.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا كان يستوفي الشرطين التاليين، ولم يكن مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- إذا كان يتم الاحتفاظ به ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لقبض تدفقات نقدية تعاقدية؛

- إذا كانت شروطه التعاقدية تزيد من التدفقات النقدية بتواريخ محددة، والتي تعتبر فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاحتساب المبدئي لاستثمار أدوات حقوق الملكية المحتفظ به لأغراض غير المتاجرة، قد تختار الغرفة اختياراً غير قابل للنقض بعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في الدخل الشامل الآخر. يتم هذا الاختيار على أساس كل أداة مالية على حدة.

لأغراض تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تقتصر على مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة، يعرف "المبلغ الأصلي" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الإحتساب المبدئي. وتعرف "الفائدة'' على أنها مقابل للقيمة الزمنية للنقود ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش ربح.

لتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات الأصل والفوائد، تأخذ الغرفة بالاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقدي يمكن أن يغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تستوفي هذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، فإن الغرفة تأخذ ما يلي في الاعتبار:

السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

- الأحداث الطارئة التي من شأنها أن تغير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية ؛
- الشروط التي قد تعدل سعر الكوبون التعاقدي، بما في ذلك ميزات السعر المتغير؛
- ميزات الدفع المسبق والتمديد ؛
- والشروط التي تحد من مطالبة الغرفة بالتدفقات النقدية من أصول محددة (على سبيل المثال، ميزات عدم حق الرجوع).

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة لاحقاً باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، وتخضع لانخفاض القيمة. عند إلغاء احتساب الأصل أو تعديله، أو انخفاض قيمته، يتم احتساب أرباح أو خسائر إلغاء الاحتساب في بيان الربح أو الخسارة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تظهر في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة، مع احتساب صافي التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر، ولا يتم أبداً إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة. تحتسب أرباح الأسهم كدخل في بيان الربح أو الخسارة عند نشوء الحق للشركة باستلام مدفوعات أرباح الأسهم، ما لم تكن أرباح الأسهم تمثل بوضوح استرداداً لجزء من تكلفة الاصل المالي، وفي هذه الحالة، يتم تسجيل تلك الأرباح في الدخل الشامل الآخر.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة تظهر في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة. يتم احتساب صافي التغيرات في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة. لا يوجد حالياً هذا النوع من الادوات المالية لدى الغرفة.

إلغاء الاحتساب

يتم إلغاء إحتساب الأصل المالي (أو، حسب مقتضى الحال جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المشابهة) (أي، يتم إستبعاده من بيان المركز المالي للشركة) عند:

- انقضاء الحقوق في إستلام التدفقات النقدية من موجود؛ أو
- قيام الغرفة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو تحملت التزاماً بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل بدون أي تأخير جوهري لطرف ثالث وذلك بموجب ترتيبات "تمرير"؛ وقامت الغرفة بما يلي: (أ) تحويل الجزء الأكبر من جميع المخاطر والعوائد الخاصة بالأصول، أو (ب) لم تقم الغرفة بالتحويل أو الاحتفاظ بالجزء الأكبر من جميع المخاطر والعوائد الخاصة بالأصل، ولكنها قامت بتحويل السيطرة على الأصل.

عندما تقوم الغرفة بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية من الأصل أو دخلت في ترتيب تمرير، فإنها تقوم بتقييم إذا وإلى أي مدى احتفظت بمخاطر وعوائد الملكية. وسواءً قامت أو لم تقم بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والعوائد الجوهرية للأصل ولم يتم نقل السيطرة على الأصل، تستمر الغرفة باحتساب الأصل إلى حد استمرار مشاركة الغرفة في الأصل. ففي هذه الحالة، تقوم الغرفة أيضاً باحتساب الالتزام المرتبط به. يتم قياس الأصل المحول والالتزام المرتبط به على الأسس التي تعكس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها الغرفة.

السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

2) المطلوبات المالية

الاحتساب المبدئي والقياس

يتم تصنيف المطلوبات المالية، عند الاحتساب المبدئي، كمطلوبات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالتكلفة المطفأة أو كمشتقات مالية مصنفة كأدوات تحوط في التحوط الفعال، أيهما أنسب.

يتم احتساب جميع المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وفي حالة تلك المدرجة بالتكلفة المطفأة مخصوم منها التكاليف المنسوبة مباشرةً للمعاملة.

التصنيف و القياس اللاحق

تصنف الغرفة مطلوباتها المالية بالتكلفة المطفأة. بعد الاحتساب المبدئي، يتم لاحقاً قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم احتساب الأرباح والخسائر في بيان الربح أو الخسارة عندما يتم إلغاء احتساب المطلوبات، وكذلك من خلال عملية الإطفاء بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

إلغاء الاحتساب

يتم إلغاء احتساب المطلوبات المالية عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية، أو إلغائها، أو انتهائها. عندما يتم استبدال مطلوب مالي حالي بآخر من نفس المقترض بشروط مختلفة جوهرياً أو عندما يتم تعديل مطلوب حالي بشكل جوهري، فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعتبر بمثابة إلغاء احتساب للمطلوب الأصلي ويتم احتساب مطلوب جديد. يتم احتساب فروق المبالغ الدفترية المعنية في بيان الربح أو الخسارة.

3) انخفاض قيمة الموجودات المالية

تحتسب الغرفة مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.

تقيس الغرفة مخصصات الخسائر للذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى بمنهجية مبسطة، أي بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، أما بالنسبة للنقد وأرصدة البنوك، فإن قياس مخصصات الخسائر يستند إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة أثني عشر شهراً.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل المالي قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ الغرفة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على الخبرات السابقة للشركة.

تفترض الغرفة أن المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد ارتفعت بصورة جوهرية، إذا تجاوزت مدة استحقاقه أكثر من 90 يوم. تعتبر الغرفة أن الأصل المالي في حالة تعثر عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية بأنه من غير المحتمل بأن تستلم الغرفة المبالغ التعاقدية المستحقة بالكامل قبل الأخذ في الاعتبار أي تحسينات ائتمانية محتفظ بها من قبل الغرفة. يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكن هناك توقعات معقولة لإسترداد التدفقات النقدية التعاقدية.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع إحتمالات حالات التعثر على مدى العمر الافتراضي للأداة المالية. الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة أثني عشر شهراً هي الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من إحتمالات حالات التعثر المحتملة خلال 12 شهراً بعد تاريخ نهاية السنة (أو لفترة أقصر، إذا كان العمر الافتراضي للمتوقع أقل من 12 شهراً).

أقصى فترة يتم أخذها بالاعتبار عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تتعرض خلالها الغرفة للمخاطر الائتمانية.

السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

ذمم تجارية مدينة وأخرى – (الأسلوب المبسط)

تستخدم الغرفة مصفوفة المخصصات لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم التجارية والذمم المدينة الأخرى، من العملاء الفرديين، والذي يمثل عدداً كبيراً جداً من الأرصدة الصغيرة.

تحتسب معدلات الخسارة باستخدام طريقة معدل الترحيل (صافي التدفق) بناء على احتمالية تقدم الذمم المدينة خلال مراحل متعاقبة من التعثر إلى سلة الخسارة. كما يؤخذ التعافي من سلة الخسارة بالاعتبار لاحتساب معدلات الخسارة التاريخية. تستند معدلات الخسارة على الخبرة الفعلية في الخسارة الائتمانية. تعدل هذه المعدلات لتعكس الفروقات بين الظروف الاقتصادية خلال الفترة التي تم خلالها جمع البيانات التاريخية، والظروف الحالية والنظرة الجماعية للظروف الاقتصادية على مدى الأعمار المتوقعة للذمم المدينة. التسويات التطلعية لمعدلات الخسارة تستند على بطاقة نوعية، والتي توضح نظرة الإدارة للظروف الاقتصادية والتجارية المستقبلية.

النقد وأرصدة البنوك – (الأسلوب العام)

تم قياس انخفاض القيمة على النقد وما في حكمه على أساس الخسارة المتوقعة لأثني عشر شهراً، وتعكس فترات الاستحقاق القصيرة للتعرضات. تعتبر الغرفة أن المخاطر الائتمانية للنقد وما في حكمه منخفضة، وذلك بناء على التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف الأخرى.

تقوم الغرفة بإحتساب مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الغرفة استلامها، مخصومة بمعدل تقريبي لمعدل الفائدة الفعلي الأصلي. ستتضمن التدفقات النقدية المتوقعة على تدفقات نقدية ناتجة من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الشروط التعاقدية.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

مخصصات الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة يتم طرحها من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.

الشطب

تقوم الغرفة بشطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي، عندما ترى أنه لا توجد أسس واقعية للاسترداد كلياً أو جزئياً. بالنسبة للعملاء من الأفراد، تقوم الغرفة بعمل تقييم فردي فيما يتعلق بتوقيت ومقدار المبلغ المشطوب بناء على ما إذا كان هناك توقع معقول للاسترداد. الموجودات المالية المشطوبة يمكن أن تخضع لإجراءات تنفيذية بغرض الامتثال لإجراءات الغرفة لاسترداد المبالغ المستحقة.

4) مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المحتسبة وحيث تنوي الغرفة التسوية على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الموجودات وسداد المطلوبات في الوقت ذاته.

السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

د) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

في تاريخ كل تقرير مالي، تقوم الغرفة بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الغير المالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، أو عندما يكون اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل مطلوبا، تقوم الغرفة بتقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل. القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو وحدة توليد النقد هي القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع، والقيمة المستخدمة، أيهما أكبر. يتم تحديد المبلغ القابل للاسترداد للأصل الفردي، ما لم يكن الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلة مستقلة إلى حد كبير عن تلك من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول. عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المنتجة للنقد قيمته القابلة للاسترداد، يعتبر الأصل منخفض القيمة ويتم تخفيضه إلى قيمته القابلة للاسترداد.

عند تقدير القيمة في الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل الخصم قبل الضريبة الذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الخاصة بالأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصًا تكاليف الاستبعاد، يتم أخذ معاملات السوق الحديثة في الاعتبار. في حالة عدم إمكانية تحديد مثل هذه المعاملات، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. هذه الحسابات مدعومة بمضاعفات التقييم، وأسعار الأسهم المدرجة للشركات المتداولة علناً أو مؤشرات القيمة العادلة الأخرى المتاحة.

هـ) الودائع البنكية

تمثل الودائع البنكية الأموال المودعة لدى المصارف والمؤسسات المالية التي تتعامل معها الغرفة. يتم قياسها مبدئياً بالتكلفة المطفأة ويتم الاعتراف بالأرباح على أساس الاستحقاق المحاسبي. إن الودائع البنكية ذات فترات استحقاق أصلية تزيد عن ثلاثة أشهرمن تاريخ إيداعها.

و) النقد وما في حكمه

لغرض بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد وما في حكمه من نقد في الصندوق، وأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك.

ز) المخصصات

يتم احتساب مخصص في بيان المركز المالي عندما تكون على الغرفة التزامات قانونية أو استدلالية من جراء معاملات سابقة، وعندما يكون من المحتمل وجود تدفق خارجي لمنافع اقتصادية لسداد هذه الالتزامات، وكان بالإمكان تقدير مبلغ الالتزام بصورة موثوقة.

ح) مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

الموظفون البحرينيون

حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الأخرى الخاصة بالموظفين البحرينيين يتم تغطيتها من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، والتي تمثل برنامج مساهمات محددة حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (19) "منافع الموظفين"، ويتم بموجبها تحصيل اشتراكات شهرية من الغرفة والعاملين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الرواتب.

السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

الموظفون الأجانب

يستحق الموظفون الأجانب مكافأة نهاية الخدمة وفق نصوص قانون العمل البحريني بالقطاع الاهلي على أساس مدة الخدمة وآخر رواتب وعلاوات مدفوعة. يتم عمل مخصص لهذه الالتزامات غير الممولة والذي يمثل برنامج منافع محددة على افتراض إنهاء خدمات جميع الموظفين بتاريخ بيان المركز المالي. الالتزام المحتسب في بيان المركز المالي المتعلق بمكافأة نهاية خدمة الموظفين هو القيمة الحالية كما في تاريخ بيان المركز المالي. اعتبارًا من 1 مارس 2024، يتعين على جميع أصحاب العمل المقيمين في البحرين تقديم مساهمات شهرية فيما يتعلق بتعويضات الموظفين الأجانب إلى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، والتي ستكون مسؤولة عن تسوية تعويضات نهاية الخدمة للموظفين الأجانب وقت انتهاء الخدمة. أي التزامات تعويضات قبل ١ مارس ٢٠٢٤ وأية تحويلات مستحقة قائمة إلى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في الفترات اللاحقة، تظل من ضمن التزامات الغرفة.

ط) التبرعات لصالح الأعمال الخيرية

إن التبرعات لصالح الأعمال الخيرية والتي تهدف إلى دعم التجار المتعثرين، تتم الموافقة عليها من قبل الأعضاء في الجمعية العامة السنوية ويتم الإعتراف بالتبرعات التي تقوم بها الغرفة لصالح الأعمال الخيرية وخصمها من إحتياطي الأعمال الخيرية في السنة التي تتم فيها الموافقة عليها.

ي) عقود الإيجار

تقوم الغرفة باحتساب العقد، أو جزء من العقد، كعقد إيجار عندما يمنحها ذلك العقد الحق في استخدام الموجودات لفترة من الوقت نظير مقابل مالي. إن عقود الإيجار هي تلك العقود التي تستوفي المعايير التالية:

(أ) أن تكون هناك موجودات محددة؛

(ب) تحصل الغرفة بشكل كبير على جميع المنافع الاقتصادية جراء استخدام الموجودات؛

(ج) وأن تمتلك الغرفة الحق في الاستخدام المباشر للموجودات.

تأخذ الغرفة بعين الاعتبار ما إذا كان المورد يمتلك حقوق جوهرية لاستبدال الموجودات. إذا تبين أن المورد يمتلك تلك الحقوق، فعند ذلك لا يمكن معاملة العقد على إنه كعقد إيجار. عند تحديد ما إذا كانت الغرفة تحصل بشكل كبير على جميع المنافع الاقتصادية جراء استخدام الموجودات، فإن الغرفة تأخذ بعين الاعتبار فقط المنافع الاقتصادية التي تنشأ عن استخدام الموجودات، وليس تلك المرتبطة بالملكية القانونية أو غيرها من الفوائد المحتملة.

عند تحديد ما إذا كان للغرفة الحق في الاستخدام المباشر للموجودات، تأخذ الغرفة بعين الاعتبار ما إذا كانت تمتلك حق التحكم في كيفية استخدام الموجودات والغرض منها خلال فترة الاستخدام. إذا لم تكن هناك قرارات مهمة يجب اتخاذها لأنها محددة مسبقاً بسبب طبيعة الموجودات، تأخذ الغرفة بعين الاعتبار ما إذا كانت متواجدة خلال تصميم الموجودات بطريقة تحدد مسبقاً كيف ولأي غرض سيتم استخدام الموجودات خلال فترة الاستخدام. إذا كان العقد أو جزء من عقد لا يستوفي هذه المعايير، تقوم الغرفة بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى السارية بدلاً من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16).

يتم تسجيل جميع عقود الإيجار من خلال الاعتراف بحق استخدام الموجودات والتزامات عقود الإيجار بإستثناء:

السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

- عقود الإيجار الخاصة بموجودات منخفضة القيمة؛
- وعقود الإيجار قصيرة الأجل التي تكون مدتها 12 شهراً أو أقل.

يتم قياس التزامات عقود الإيجار بالقيمة الحالية للمدفوعات التعاقدية التي يجب سدادها للمؤجر خلال مدة عقد الإيجار، مع معدل خصم محدد من خلال الرجوع إلى المعدل المحدد في عقد الإيجار ما لم يمكن تحديده بسهولة (كما هو الحال في العادة)، في هذه الحالة، يتم استخدام معدل الفائدة المتزايدة على الاقتراض للغرفة في تاريخ بدء عقد الإيجار. يتم تضمين مدفوعات الإيجار المتغيرة عند قياس التزام عقد الإيجار فقط إذا كانت تعتمد على مؤشر أو معدل. في مثل هذه الحالات، يتم افتراض أن العنصر المتغير سيبقى ثابت خلال مدة عقد الإيجار عند احتساب القياس المبدئي لالتزام عقد الإيجار. يتم تسجيل دفعات الإيجار المتغيرة الأخرى كمصروف في الفترة التي تتعلق بها.

عند الاعتراف المبدئي، تشتمل القيمة الدفترية لالتزامات عقود الإيجار على التالي:

- المبالغ المتوقع دفعها بموجب أي ضمان متعلق بالقيمة المتبقية؛
- السعر الممكن لأي خيار شراء يمنح لصالح الغرفة إذا كان وبشكل معقول وواضح وممكن تقييم ذلك الخيار؛
- وأي غرامات مستحقة الدفع لإنهاء عقد الإيجار، إذا تم تقدير مدة عقد الإيجار على أساس تنفيذ خيار الإنهاء.

يتم قياس حق استخدام الموجودات مبدئياً بنفس مبلغ التزامات عقود الإيجار، ويتم تخفيضه لأي حوافز إيجار محصلة، بينما يتم زيادة قيمته جراء الآتي:

- مدفوعات الإيجار المدفوعة في أو قبل بدء الإيجار؛
- التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة؛
- وقيمة أي مخصص معترف به عندما يُطلب من الغرفة تعاقدياً تفكيك الموجودات المؤجرة أو إزالتها أو استبعادها.

لاحقاً بعد القياس المبدئي لالتزامات عقود الإيجار، تزداد قيمة هذه الالتزامات كنتيجة عن الفائدة المستحقة بمعدل ثابت على رصيد الإيجار المستحق، بينما تنخفض بقيمة دفعات الإيجار. يتم إطفاء حق استخدام الموجودات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار المتبقية أو على مدى الاعمار الإنتاجية المتبقية للموجودات إذا كان أقصر من مدة عقد الإيجار.

عندما تقوم الغرفة بمراجعة تقديرها لفترة أي عقد إيجار، فإنها تقوم بتعديل القيمة الدفترية لالتزام الإيجار لتعكس المدفوعات التي يتعين دفعها على مدى الفترة المعدلة، والتي يتم خصمها بنفس معدل الخصم المطبق عند بدء الإيجار. تتم مراجعة القيمة الدفترية لالتزامات عقود الإيجار بشكل مماثل عند مراجعة العنصر المتغير لمدفوعات الإيجار المستقبلية التي تعتمد على النسبة أو المؤشر المعدل. في كلتا الحالتين، يتم إجراء تعديل معادل على القيمة الدفترية لحق استخدام الموجودات، مع إطفاء القيمة الدفترية المعدلة على مدى فترة الإيجار (المعدلة) المتبقية.

عندما تعيد الغرفة التفاوض بشأن الشروط التعاقدية لعقد الإيجار مع المؤجر، فإن المعاملة المحاسبية تعتمد على طبيعة التعديل:

- إذا نتج عن إعادة التفاوض استئجار موجودات إضافية بمبلغ يتناسب مع السعر المستقل لحق استخدام الموجودات الإضافية التي تم الحصول عليها، يتم احتساب التعديل على أنه عقد إيجار منفصل وفقاً للسياسة المبينة أعلاه؛

السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

- في جميع الحالات الأخرى التي ينتج فيها زيادة في نطاق عقد الإيجار (سواء كان ذلك تمديد لفترة الإيجار أو استئجار موجودات اضافية) جراء إعادة التفاوض، تتم إعادة قياس التزام الإيجار باستخدام معدل الخصم السائد في تاريخ وقت التعديل، مع تعديل حق استخدام الموجودات بنفس المبلغ؛
- وإذا أسفرت عملية إعادة التفاوض عن انخفاض في نطاق عقد الإيجار، يتم تخفيض القيم الدفترية لالتزام الإيجار وحق استخدام الموجودات بنفس القيمة لكي تعكس جزء من الإنهاء الكامل لعقد الإيجار، ويتم الاعتراف بالفرق الناتج عن هذا التعديل في بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر. يتم بعد ذلك تعديل التزام عقد الإيجار مرة أخرى للتأكد من أن قيمته الدفترية تعكس مبلغ المدفوعات الجديد الذي تم التفاوض عليه وفترة العقد الجديد الذي تم التفاوض عليه، مع مدفوعات الإيجار المعدلة والمخصومة باستخدام معدل الخصم السائد في تاريخ التعديل. يتم تعديل حق استخدام الموجودات بنفس المبلغ.

وفقاً للإعفاءات المتاحة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)، لا تتم رسملة عقود الإيجار الخاصة بالموجودات منخفضة القيمة بالإضافة إلى عقود الايجار قصيرة الأجل في بيان المركز المالي. ويتم احتساب جميع المدفوعات التي تتم مقابل هذه العقود في بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

ك) احتساب الإيراد

يتم احتساب الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق للخدمات المقدمة ضمن نطاق العمل الاعتيادي لأنشطةالغرفة. تقوم الغرفة باحتساب الايراد عند تقديم الخدمة إلى العميل، وعند استيفاء شروط محددة لكل نشاط من أنشطة الغرفة كالآتي:

1) تحتسب إيرادات اشتراكات الأعضاء في الربح و الخسارة على مدى فترة الإشتراك لكل عضو.

2) تحتسب إيرادات رسوم خدمات الأعضاء بشكل فوري عند استيفاء التزامات الأداء للغرفة.

3) يحتسب إيراد الإيجار من العقارات الاستثمارية في الربح أوالخسارة على أساس الاستحقاق على مدة عقد الإيجار. تحتسب حوافز الإيجار الممنوحة كجزء لا يتجزأ من إجمالي إيراد الإيجار على مدة العقد.

4) تحتسب أرباح الأسهم بتاريخ نشوء حق الغرفة في استلام هذه الأرباح وهو تاريخ ما قبل الأرباح في حالة الأوراق المالية المدرجة. تظهر الأرباح والخسائر الناتجة من العملات الأجنبية على أساس الصافي.

5) يتم احتساب إيراد الفوائد وفقاً لمبدأ الاستحقاق باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي

ل) المعاملات بالعملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

تحتسب العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تلك العمليات. المكاسب أو الخسائر الناتجة عن تسوية تلك العمليات ومن التحويل وفقاً لأسعار الصرف في نهاية السنة، للأصول والمستحقات النقدية المدونة بالعملات الأجنبية. البنود غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية تحول باستخدام أسعار الصرف الخاصة بالعملة الأولية. البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بعملة أجنبية تحول باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي حددت فيه القيمة العادلة. الربح أو الخسارة الناتجة عن إعادة تحويل البنود غير النقدية تعامل معاملة الربح أو الخسارة الناتجة من التغير في القيمة العادلة لتلك البنود.

4) ممتلكات وآلات ومعدات

	الأراضي	المباني	السيارات	الحاسب الآلي	المعدات والأثاث	المجموع 2024	المجموع 2023
التكلفة							
في 1 يناير	2,407,819	2,931,335	41,495	1,029,728	1,379,912	7,790,289	7,358,776
الإضافات	-	2,390	-	12,901	11,102	26,393	431,513
في 31 ديسمبر	**2,407,819**	**2,933,725**	**41,495**	**1,042,629**	**1,391,014**	**7,816,682**	7,790,289
الاستهلاك المتراكم	-						-
في 1 يناير	-	1,678,065	39,577	844,172	1,227,340	3,789,154	3,576,843
استهلاك السنة	-	74,365	1,918	95,144	47,886	219,313	212,311
في 31 ديسمبر	**-**	**1,752,430**	**41,495**	**939,316**	**1,275,226**	**4,008,467**	3,789,154
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر	**2,407,819**	**1,181,295**	**-**	**103,313**	**115,788**	**3,808,215**	4,001,135

تتضمن الأرض والمبنى المصنفين في ممتلكات وآلات ومعدات 28% من بيت التجار والأرض التابعة له حيث تستخدمه الغرفة للقيام بعملياتها. الجزء المتبقي والذي يمثل 72% تم تصنيفه كعقارات استثمارية محتفظ بها لزيادة رأس المال وعائدات الإيجار.

5) عقارات استثمارية

	بيت التجار		أرض	المجموع 2024	المجموع 2023
	الأرض	المبنى			
التكلفة					
في 1 يناير	6,191,536	7,537,718	5,860,000	19,589,254	21,179,389
الإضافات	-	6,146	-	6,146	6,092,073
استبعادات	-	-	-	-	(7,682,208)
في 31 ديسمبر	**6,191,536**	**7,543,864**	**5,860,000**	**19,595,400**	19,589,254
الاستهلاك المتراكم					
في 1 يناير	-	4,315,025	-	4,315,025	5,941,322
استهلاك السنة	-	191,225	-	191,225	189,832
استبعادات	-	-	-	-	(1,816,413)
خسائر استبعاد المبنى	-	-	-	-	284
في 31 ديسمبر	**-**	**4,506,250**	**-**	**4,506,250**	4,315,025
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر	**6,191,536**	**3,037,614**	**5,860,000**	**15,089,150**	15,274,229

عقارات استثمارية (يتبع)

تتضمن الأرض والمبنى المصنفة في ممتلكات وآلات ومعدات 28% من بيت التجار والأرض التابعة له حيث تستخدمه الغرفة بشكل جزئي للقيام بعملياتها. الجزء المتبقي والذي يمثل 72% تم تصنيفه كعقارات استثمارية محتفظ بها لزيادة رأس المال وعائدات الإيجار.

قامت الغرفة بتقييم جميع العقارات الاستثمارية من قبل مثمن عقاري مستقل والتي بلغت قيمتها العادلة المقدرة للعقارات الاستثمارية 19,290,000 دينار بحريني (2023: 19,320,000 دينار بحريني).

تم تحميل استهلاك السنة على المصروفات كالتالي:

	2024	2023
مصروفات بيت التجار (إيضاح 19)	191,225	189,383
مصروفات المبنى القديم (إيضاح 18)	-	449
	191,225	189,832

6) حق استخدام الموجودات

	مبنى مستأجر
التكلفة	
في 31 ديسمبر	**59,569**
الإطفاء المتراكم	
في 1 يناير 2024	14,527
الإطفاء المحتسب للسنة	2,905
في 31 ديسمبر 2024	**17,432**
صافي القيمة الدفترية	
في 31 ديسمبر 2024	**42,137**
في 31 ديسمبر 2023	45,042

لدى الغرفة عقد إيجار مرتبط مكتب مستأجر، حيث تكون مدفوعات الإيجار عبارة عن مدفوعات ثابتة فقط غير مرتبطة بعناصر متغيرة مثل التضخم وإيجارات السوق.

7) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

2024	2023	
10,852,806	9,829,270	في 1 يناير
(819,168)	-	الاستبعادات خلال السنة
1,316,724	991,003	الاضافات خلال السنة
(117,410)	32,533	التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات
11,232,952	10,852,806	**في 31 ديسمبر**

2024	2023	
		تحليل الاستثمارات
3,235,509	3,413,441	أسهم مسعرة في سوق البحرين للأوراق المالية
7,997,443	7,439,365	صناديق مدارة غير مسعرة
11,232,952	10,852,806	

تتألف الصناديق المدارة من محفظة سندات دين/ صكوك محلية سيادية مدارة من قبل مدير صندوق خارجي.

8) ذمم تجارية مدينة وأخرى

2024	2023	
313,001	399,073	ذمم إيجارات مدينة
(284,200)	(218,377)	ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
28,801	180,696	
218,115	282,786	إيرادات مستحقة
1,524,135	358,459	مبالغ مدفوعة مقدماً
113,543	99,418	رسوم عضوية مستحقة الدفع من وزارة الصناعة والتجارة
49,073	47,710	ذمم مدينة أخرى
1,933,667	969,069	

تستحق ديون الإيجارات المدينة خلال 30 يوم من تاريخ إصدار الفاتورة وتعتبر متأخرة بعد ذلك. إن الحركة في مخصص انخفاض قيمة ذمم الإيجارات المدينة كالتالي:

2024	2023	
218,377	234,240	في 1 يناير
67,688	-	مخصص السنة
(1,865)	(15,863)	مشطوب خلال السنة
284,200	218,377	**في 31 ديسمبر**

ذمم تجارية مدينة وأخرى (يتبع)

إن ذمم الإيجارات المدينة عادةً ما تكون ذات فترات ائتمان تصل لغاية 30 يوماً، وهي مثبتة بشكل أساسي بالدينار البحريني. إن سياسة الغرفة لا تتضمن الحصـول على ضمانات مقابـل ذمم الإيجارات المدينة، وبالتالـي، فهي جميعها غير مضمونة.

تطبق الغرفة النهج المبسط للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة بالنسبة لذمم الإيجارات المدينة. لغرض قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع ذمم الإيجارات المدينة بناءً على مخاطر الائتمان والأعمار المماثلة.

تستند معدلات الخسارة المتوقعة إلى خسائر الائتمان التاريخية التي تعرضت لها الغرفة على مدار عدد من السنوات السابقة لنهاية الفترة. يتم بعد ذلك تعديل معدلات الخسارة التاريخية للحصول على المعلومات الحالية والمستقبلية حول عوامل الاقتصاد الكلي التي من شأنها التأثير على عملاء الغرفة. حددت الغرفة الناتج المحلي الإجمالي للبلد الذي تعمل فيها الغرفة كعامل قياس رئيسي.

على هذا الأساس، تم تحديد مخصص الخسارة المتوقعة لمدى الحياة فيما يتعلق بذمم الإيجارات المدينة على النحو التالي:

	متأخرة لمدة 0 - 30يوماً	متأخرة لمدة 31 - 60 يوماً	متأخرة لمدة 61 - 180 يوماً	متأخرة لمدة 181 - 360 يوماً	متأخرة لأكثر من 360يوماً	المجمـوع
31 ديسمبر 2024						
معدل الخسارة المتوقعة	%10.55	%20.38	%0	%0	99.17%	
إجمالي ذمم الإيجارات المدينة	15,157	15,869	264	-	281,711	**313,001**
مخصص الخسارة	1,599	3,234	-	-	279,367	**284,200**

	متأخرة لمدة 0 - 30يوماً	متأخرة لمدة 31 - 60 يوماً	متأخرة لمدة 61 - 180 يوماً	متأخرة لمدة 181 - 360 يوماً	متأخرة لأكثر من 360يوماً	المجمـوع
31 ديسمبر 2023						
معدل الخسارة المتوقعة	1.81%	27.22%	47.52%	100%	74.71%	
إجمالي ذمم الإيجارات المدينة	104,313	8,550	930	1,860	283,571	399,223
مخصص الخسارة	1,884	2,327	442	1,860	211,864	218,377

9) نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك

	2024	2023
أرصدة حسابات جارية لدى البنوك	1,482,984	1,618,330
نقد في الصندوق	918	653
النقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك كما في بيان التدفقات النقدية	**1,483,902**	1,618,983
مطروحا منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(1,956)**	(1,956)
النقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك كما في بيان المركز المالي	**1,481,946**	1,617,027

10) ودائع بنكية

تتراوح نسبة الفائدة المحتسبة على الودائع البنكية ما بين 5% و 6,8% سنوياً (2023: ما بين 4,2% و 6,8% سنوياً). وتستحق هذه الودائع خلال اثنى عشر شهراً أو أقل. بلغت الودائع البنكية كما في 31 ديسمبر 2024 مبلغ 8,495,248 دينار بحريني (2023: 8,494,447 دينار بحريني). بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للودائع البنكية كما في تاريخ المركز المالي مبلغ 4,752 دينار بحريني (2023: 5,553 دينار بحريني).

11) الاحتياطي الرأسمالي

يتمثل حساب الاحتياطي الرأسمالي في المبالغ المحولة في السنوات السابقة من الأرباح المستبقاة للغرفة لغرض مواجهة الخطط التطويرية المستقبلية للغرفة. بلغ حساب الاحتياطي الرأسمالي كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 مبلغ 602,543 دينار بحريني (2023: 602,543 دينار بحريني).

12) احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات

يشمل احتياطي القيمة العادلة للاستثمار الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية كما في 31 ديسمبر 2024، بلغ احتياطي القيمة العادلة 2,395,222 دينار بحريني (2023: 2,512,632 دينار بحريني).

13) احتياطي الأعمال الخيرية

خلال السنة، لم يطرأ اي تغير على حساب احتياطي الأعمال الخيرية لدعم التجار المتعثرين. حيث بلغ الاحتياطي 177,150 دينار بحريني (2023: 177,150 دينار بحريني)

14) التزامات عقود الإيجار

	2024	2023
في 1 يناير	51,719	53,514
مدفوعات عقود الإيجار	(5,400)	(5,400)
مصروفات الفوائد	3,476	3,605
في 31 ديسمبر	**49,795**	51,719
ناقصاً: الجزء المتداول من التزامات عقود الإيجار	(2,064)	(1,924)
الجزء غير المتداول من التزامات عقود الإيجار	**47,731**	49,795

15) منافع نهاية الخدمة للموظفين

بلغت تكلفـة مساهمة الغرفـة في نظام الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي للموظفين البحرينيين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 مبلغ 227,465 دينار بحريني (2023: 187,325 دينار بحريني). التغير في مخصص نهاية الخدمة للموظفين التي تزيد رواتبهم عن الحد الأقصى من المساهمة خلال السنة موضح كالتالي:

	2024	2023
في 1 يناير	1,370	26,431
مستحقات السنة	3,753	8,491
المدفوع خلال السنة	-	(33,552)
في 31 ديسمبر	**5,123**	1,370

بلغ عدد موظفي الغرفة بتاريخ بيان المركز المالي 82 موظفاً (2023: 79 موظفاً).

16) ذمم تجارية دائنة وأخرى

	2024	2023
ذمم تجارية دائنة	555,938	161,096
مصروفات مستحقة	186,175	162,487
إيرادات مؤجلة	90,877	83,215
مبالغ محتجزة للمقاولين	51,638	1,538
مخصص إجازات وسفر الموظفين	58,940	39,639
مطلوبات أخرى	74,109	70,042
	1,017,677	518,017

17) إيرادات الاشتراكات

تمثل إيرادات الاشتراكات المبالغ المتحصلة من الأعضاء سنوياً، حيث يتم تحصيل رسوم الاشتراكات عن طريق وزارة الصناعة والتجارة ("الوزارة") مقابل رسوم تحصيل. بلغت رسوم الاشتراكات 1,569,422 دينار بحريني (2023: 1,595,520 دينار بحريني). وفقاً للتقارير المستلمة من الوزارة، بلغ عدد الأعضاء المسددين لاشتراكاتهم خلال العام 51,129 عضواً (2023: 49,407 عضواً). بلغت رسوم تحصيل ايرادات الاشتراكات من وزارة الصناعة والتجارة مبلغ 313,884 دينار بحريني (2023: 319,104 دينار بحريني).

18) إيرادات ومصروفات المبنى القديم

	2024	2023
إيرادات المبنى القديم		
إيجارات المبنى	-	7,000
إيجارات مواقف السيارات	-	26,600
إعلانات	-	6,650
مجموع الإيرادات	-	40,250
مصروفات التشغيل للمبنى القديم		
حراسة المبنى		(5,967)
الكهرباء والماء		(2,597)
الصيانة والتنظيف		(4,255)
الإستهلاك (ايضاح 5)		(449)
التأمين		(598)
أخرى		(947)
مجموع المصروفات		(14,813)
صافي إيرادات المبنى القديم		25,437

19) إيرادات ومصروفات المبنى الجديد

	2024	2023
إيرادات المبنى الجديد		
إيجارات المبنى	751,225	674,214
خدمات الإيجارات	82,864	62,686
إيجارات مواقف السيارات	3,871	6,060
مجموع الإيرادات	**837,960**	742,960
مصروفات التشغيل للمبنى الجديد		
استهلاك (إيضاح 5)	(191,225)	(189,383)
الكهرباء والماء	(147,620)	(137,025)
الصيانة	(102,047)	(111,217)
الحراسة والأمن	(42,818)	(30,538)
التنظيفات	(22,981)	(16,584)
التكييف	(15,351)	(28,006)
أجهزة الإنذار والحريق	(4,648)	(5,333)
التأمين	(3,638)	(2,922)
المصاعد	(19,105)	(14,747)
مجموع المصروفات	**(549,433)**	(535,755)
صافي إيرادات المبنى الجديد	**288,527**	207,205

20) إيرادات الاستثمارات والودائع

	2024	2023
إيرادات الودائع البنكية	568,595	545,426
أرباح صناديق مدارة	526,771	406,552
أرباح أسهم	164,135	199,704
	1,259,501	1,151,682

21) إيرادات أخرى

	2024	2023
عكس مخصصات انتفت الحاجة لها	1,865	126,071
دعم حكومي (تمكين)	-	47,796
إيرادات متنوعة	35,193	2,604
إيرادات المناقصات	4,000	2,550
	41,058	179,021

22) تكاليف الموظفين

	2024	2023
الرواتب والأجور	1,595,421	1,565,759
التأمينات الاجتماعية	227,465	187,325
التأمين الصحي للموظفين	158,230	146,502
مكافأة المتقاعدين	-	205,090
الدورات التدريبية	37,736	28,349
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	3,753	8,491
مكافآت الموظفين	151,452	32,935
أخرى	24,762	34,784
	2,198,819	2,209,235

23) المصروفات العمومية والإدارية

	2024	2023
مصروفات الحاسوب	200,792	142,639
تبرعات	-	100,000
اشتراك في اتحادات الغرف العربية والخليجية	112,666	89,115
الدراسات والاستشارات الاقتصادية	42,396	89,115
مصروفات وسائل الإعلام	48,442	53,974
البريد والهاتف والفاكس والإنترنت	44,264	45,592
مصروفات إعلانات	63,915	38,204
مصروفات مهنية	29,493	34,788
كهرباء وماء	28,479	26,140
القرطاسية والمطبوعات	15,055	14,095
مصروفات المكتب	16,122	12,143
مصروفات تنظيفات	9,295	6,887
اشتراكات	1,347	1,538
مصروفات أخرى	43,786	39,656
	656,052	693,886

24) الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر

مقدمة

الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي تشتمل على نقد وأرصدة لدى البنوك، وودائع قصيرة الأجل، واستثمارات مضاربة، وموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وذمم تجارية مدينة وأخرى باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً، وذمم تجارية دائنة وأخرى بإستثناء منافع الموظفين، إن السياسات المحاسبية المتعلقة بالأساليب المتبعة عند الإعتراف بالأدوات المالية قد تم الإفصاح عنها كلاً على حدة في البند الخاص بها.

إطار وعرض إدارة المخاطر

فيما يلي شرح للمخاطر التي تتعرض لها الغرفة وطرق إدارتها. تتعرض الغرفة للمخاطر الآتية جراء استخدام الأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان.
- مخاطر السيولة.
- مخاطر السوق.

كما يعرض هذا الإيضاح أيضاً بعض الإفصاحات الكمية بالإضافة إلى الإفصاحات الأخرى المتعلقة بالبيانات المالية. مجلس الإدارة مسئول بشكل عام عن تأسيس ومراقبة هيكل إدارة المخاطر للغرفة. أسس مجلس الإدارة لجان إدارية تنفيذية محددة تساعد في أداء مسئوليتهم بفعالية في تطوير ومراقبة سياسات الغرفة لإدارة المخاطر. تتابع لجنة التدقيق بالغرفة كيفية مراقبة أعضاء مجلس الإدارة للالتزام بإجراءات إدارة المخاطر للغرفة ومراجعة مدى ملائمة ممارسات إدارة المخاطر مع حجم المخاطر التي تواجهها الغرفة.

إدارة المخاطر تتم من قبل إدارة الشئون المالية في الغرفة وفقاً لسياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. تقوم إدارة الشئون المالية بالغرفة بتقييم المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية في الغرفة. ويوفر أعضاء مجلس الإدارة مبادئ إدارة المخاطر بصورة عامة، بالإضافة إلى سياسات تغطي مجالات معينة.

الأدوات المالية الرئيسية

إن الأدوات المالية الرئيسية المستخدمة من قبل الغرفة، والتي تنشأ منها مخاطر الأدوات المالية هي كالتالي:

- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- ذمم تجارية مدينة وأخرى باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً
- ودائع قصيرة الأجل
- استثمارات مضاربة
- نقد وأرصدة لدى البنوك
- ذمم تجارية دائنة وأخرى باستثناء منافع الموظفين

الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

يوضح البيان التالي ملخصاً للأدوات المالية المحتفظ بها مصنفة طبقاً لفئتها كالتالي:

2024	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
الموجودات المالية		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	11,232,952	-
ذمم تجارية مدينة وأخرى باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً	-	409,532
ودائع بنكية	-	8,495,248
نقد وأرصدة لدى البنوك	-	1,481,946
مجموع الموجودات المالية	**11,232,952**	**10,386,726**

2024	مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة
المطلوبات المالية	
ذمم تجارية دائنة وأخرى	867,860
مجموع المطلوبات المالية	**867,860**

2023	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
الموجودات المالية		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	10,852,806	-
ذمم تجارية مدينة وأخرى باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً	-	610,610
ودائع بنكية	-	8,494,447
نقد وأرصدة لدى البنوك	-	1,617,027
مجموع الموجودات المالية	10,852,806	10,722,084

2023	مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة
المطلوبات المالية	
ذمم تجارية دائنة وأخرى	368,163
مجموع المطلوبات المالية	368,163

الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

المخاطر الائتمانية

هي المخاطر الناجمة عن فشل أحد الأطراف بالوفاء بالتزاماته المالية حين استحقاقها مما يؤدي إلى تعرض الطرف الآخر لخسائر. تتعرض الغرفة لهذه المخاطر أساسا على نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك والودائع الثابتة لدى البنوك واستثمارات المضاربة والذمم التجارية المدينة والاستثمارات في الصناديق الاستثمارية والموجودات الأخرى. لقد تم إيداع النقدية لدى البنوك المحلية والتي تتمتع بتصنيف ائتماني جيد. كما أن تركيز المخاطر الائتمانية فيما يتعلق بالذمم التجارية المدينة محدود بسبب العدد الكبير لعملاء الغرفة. يمثل النقد معظم تعاملات الغرفة حيث يتم تسديد رسوم الإشتراكات والخدمات بالنقد، وبذلك لا يوجد مخاطر ائتمان فيما يتعلق بسداد الرسوم.

التعرض لمخاطر الائتمان

تمثل المبالغ الدفترية للموجودات المالية الحد الأقصى لمخاطر الائتمان كما في تاريخ بيان المركز المالي كالآتي:

	2024	2023
النقد وما في حكمه	1,481,028	1,616,374
ودائع بنكية	8,495,248	8,494,447
ذمم تجارية مدينة وأخرى	409,532	610,610
	10,385,808	10,721,431

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تغير أسعار السوق مثل سعر صرف العملات الأجنبية ومعدل الربح وأسعار الأسهم التي تؤثر على دخل الغرفة أو على أدواتها المالية. الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة وسيطرة تعرضات مخاطر السوق في حدود الإطارات المقبولة مع تحقيق عائد مجزٍ على المخاطر.

مخاطر السيولة

هي مخاطر عدم قدرة الغرفة في الحصول على الأموال اللازمة لسداد الالتزامات المصاحبة للأدوات المالية، وقد تنتج مخاطر السيولة عن عدم قدرة الغرفة على بيع موجوداتها المالية بسرعة وبقيمة مقاربة للقيمة العادلة.

تقوم إدارة الغرفة بمتابعة متطلبات السيولة بصورة منتظمة للتأكد من توفر الأموال الكافية بما فيها التسهيلات البنكية غير المستخدمة لمقابلة الالتزامات عند استحقاقها. تتأكد الغرفة أن مبالغ جوهرية من الأموال تم استثمارها في نقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع الثابتة والتي تعتبر جاهزة لتلبية احتياجات الغرفة من السيولة. جميع المطلوبات المالية تستحق خلال فترة ستة أشهر أو أقل وذات تدفقات نقدية مقاربة لقيمتها الدفترية.

مخاطر معدل الفائدة

مخاطر معدل الفائدة هي مخاطر تأثر أرباح الغرفة كنتيجة لتقلب قيم الأدوات المالية بسبب تغير معدل الفائدة في السوق.

تنحصر مخاطر معدل الفائدة في السوق في الودائع لأجل واستثمارات المضاربة، تحمل الودائع لأجل واستثمارات المضاربة سعر فائدة ثابت وتستحق خلال 360 يوماً أو أقل.

مخاطر سعر الفائدة هي مخاطرة تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. إن الودائع قصيرة الأجل تدر عوائد بمعدلات تتراوح ما بين 5% و 6.8% سنوياً (2023: تتراوح ما بين 4.2% و 6.8% سنوياً)، في حين تدر استثمارت المضاربة أرباحاً بمعدل 6% سنوياً. وفي رأي الإدارة، فإن الموجودات والمطلوبات الأخرى لدى الغرفة، ليست حساسة لمخاطر سعر الفائدة. إن التأثير الافتراضي على الأرباح عند زيادة أو انخفاض سعر الفائدة بمقدار 100 نقطة أساسية سيبلغ حوالي 113,728 دينار بحريني (2023: 92,784 دينار بحريني).

مخاطر صرف العملات الأجنبية

هي المخاطر الناجمة من التقلبات في قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات التي تطرأ على أسعار صرف العملات الأجنبية، إن عمليات الغرفة بالعملات الأجنبية تتم في معظمها بالدولار الأمريكي المقوم بالدينار البحريني وحيث أن الدينار البحريني ثابت الصرف مقابل الدولار الأمريكي فإنه لا يوجد تأثير مادي لمخاطر العملات، إن إدارة الغرفة تقدر مخاطر العملات بأقل ما يمكن, تتم غالبية شراء المنتجات من موردين محليين. تتم معظم المشتريات الخارجية بالدولار الأمريكي. وبما أن الدينار مقوم بالدولار الأمريكي فأن الغرفة لا تتعرض لأية مخاطر جوهرية.

مخاطر الاستثمار هي مخاطر عدم اليقين بشأن المنافع المستقبلية التي يمكن تحقيقها من الاستثمار. تمتلك الغرفة سياسات واضحة بالنسبة لإدارة مخاطر الاستثمار. تغطي هذه السياسات مستويات سلطة الاستثمار وممارسات تقييم الاستثمار. كما تقوم إدارة الشئون المالية بالغرفة بدراسة تأثير المعاملات على بيان المركز المالي للغرفة، كما تقوم بمراقبة أداء المحفظة الاستثمارية بصفة مستمرة. وتتم مراجعة كل طلب استثمار من قبل جهة مختصة، وذلك بناءً على حجم وطبيعة المعاملة. ويتم إجراء التقييم العادل للاستثمارات على أساس ربع سنوي.

الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الأسعار

هي مخاطر أسعار الأسهم والأوراق المالية المحتفظ بها لدى الغرفة وذلك لأن استثمارات الغرفة مصنفة كما في بيان المركز المالي الموحد تحت بند استثمارات في أوراق مالية. لإدارة مخاطر الأسعار الناشئة عن الاستثمارات في الأسهم والسندات، تقوم الغرفة بتنويع محفظتها الاستثمارية وذلك وفقاً للحدود التي تضعها الغرفة. إن تحليل حساسية القيمة العادلة للاستثمارات موضح على النحو التالي:

الوصف	مقدار التغير	التأثير على حقوق الأعضاء	
		2024	2023
موجودات مالية مدرجة في أسواق الأوراق المالية من خلال الدخل الشامل الآخر	+/- 5%	**161,775**	168,408

إدارة حقوق الأعضاء

يتطلع مجلس الإدارة للحفاظ على توازن بين العوائد المرتفعة والنمو الذي يبدو محتملاً بوضع رأسمالي قوي ولم يكن هناك أي تغير في أسلوب الإدارة في إدارة احتياطي الغرفة خلال السنة. ولم يكن هناك أيضاً أية متطلبات رأسمالية مفروضة خارجياً على الغرفة.

تقوم الغرفة بإدارة هيكلة حقوق الأعضاء لديها، كما تقوم بإجراء التعديلات اللازمة عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية. لم يتم إجراء أية تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات خلال السنة.

قياس وتراتبية القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الذي سيتم استلامه عند بيع موجود أو سداده عند تحويل مطلوب بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية بتاريخ القياس في السوق الرئيسي، أو عند غيابه، في السوق الأكثر فائدة الذي يمكن للغرفة الوصول إليه بذلك التاريخ. القيمة العادلة لأي التزام، تعكس مخاطر عدم الأداء.

الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

يبين الجدول التالي التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري جنبا إلى جنب مع وسائل التقييم والمدخلات غير الملحوظة الهامة المستخدمة في تحديد قياس القيمة العادلة للأدوات المالية إضافة إلى العلاقة المتبادلة بين المدخلات غير الملحوظة والقيمة العادلة:

2024	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	القيمة العادلة
أسهم مدرجة	3,235,509	-	-	**3,235,509**
صناديق مدارة	-	7,997,443	-	**7,997,443**

2023	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	القيمة العادلة
أسهم مدرجة	3,413,441	-	-	3,413,441
صناديق مدارة	-	7,439,365	-	7,439,365

لم تكن هناك أية تحويلات بين المستويات خلال السنة.

الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى

تقارب القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى للغرفة قيمتها العادلة نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل.

الموجودات غير المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة لكن تم الإفصاح عن قيمتها العادلة

تم التوصل إلى القيمة العادلة للعقار الاستثماري والأراضي المملوكة تملكاً حراً للغرفة كما في تاريخ التقرير على أساس التقييم الذي تم إجراؤه في التواريخ المعنية. تم تحديد القيمة العادلة من قبل مقيم خارجي مستقل بناءً على طريقة رسملة الاستثمار التي تعكس صافي الدخل المحتمل للعقار على معدل الرسملة. وفقًا لذلك، تم تصنيف القيمة العادلة على أنها في المستوى الثالث من تراتبية القيمة العادلة.

25) معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

تعتبر الأطراف ذوي علاقة إذا كان بإمكان أحد الأطراف السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة تأثير جوهري على القرارات المالية أو التشغيلية للطرف الآخر بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال واحد أو أكثر من الأطراف الوسيطة. الأطراف ذوي العلاقة تشمل المؤسسات التي تمارس الغرفة تأثيراً جوهرياً عليها، وأعضاء الإدارة العليا. يشمل أعضاء الإدارة العليا على أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ونواب الرئيس التنفيذي. الأرصدة والمعاملات الهامة مع الأطراف ذوي العلاقة المتضمنة في هذه البيانات المالية هي كالتالي:

	2024	2023
أ) أرصدة الأطراف ذات العلاقة		
المستحق من أطراف ذات علاقة - شركات تحت سيطرة الإدارة العليا	3,984	12,256
المستحق لأطراف ذات علاقة - شركات تحت سيطرة الإدارة العليا	27,179	8,786

	2024	2023
ب) معاملات مع الأطراف ذات العلاقة		
رواتب ومنافع الإدارة التنفيذية	195,242	213,829
مخصصات المشاركات لمجلس الإدارة والإدارة العليا	84,641	74,308
شراء سلع وخدمات - شركات تحت سيطرة الإدارة العليا	111,045	79,171
إيراد ايجارات - شركات تحت سيطرة مجلس الادارة والإدارة العليا	93,613	93,352

26) الإلتزامات والإلتزامات المحتملة

لدى الغرفة التزامات تشغيلية ورأسمالية بقيمة 143,511 دينار بحريني (2023: 139,553 دينار بحريني).

27) أرقام المقارنة

إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لإعطاء مقارنة عادلة مع عرض السنة الحالية. إعادة التصنيف هذه لم تؤثر على مجموع الدخل الشامل، أو حقوق الأعضاء المعلنة سابقاً.